17
سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري

أحمد زكريا الشلق

ثورة يوليو والحياة الحزبية

النظام واحتواء الجماهير



دار الشروق

ثورة يوليو والحياة الحزبية

صدر هذا الكتاب عن
مركز الدراسات التاريخية
لدار الشروق
أسسه د. يونان لبيب رزق

الطبعة الأولى ٢٠١٠

رقم الإيداع ١٤٨٣٦/ ٢٠١٠
ISBN 978-977-09-6896-8

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧(٢٠٢)+
email: dar@shorouk. com
www. shorouk. com

أحمد زكريا الشلق

ثورة يوليو والحياة الحزبية

دار الشروق

الإهداء

إلى الأستاذ الدكتور رؤوف عباس حامد
إجلالًا لأستاذيته.. ومحبة وعرفانا..
وهذا الكتاب من ثمار تشجيعه

المحتويات

تقديم

عاشت مصر تحت الحكم الشمولي حقبات زمنية طويلة، ومع النهضة الإصلاحية الثانية التي تولاها الخديو إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) بدأت تدخل في نوع من اليقظة، حيث تحركت مياهها الراكدة عن طريق نشاطات متعددة، سعت من أجل التغيير، وأسهم فيها المثقفون من أصحاب التيارات المختلفة بنصيب وافر بهدف بلورة الرأي العام، وقد تمخض عن تحركاتهم نشأة ما عُرف باسم «الحزب الوطني»، ولم يكن حزبا سياسيا بالمعنى الحديث، وإنما يمكن القول إنه أصبح تدريجيًا مؤسسة ضمت الحركة الوطنية بجميع اتجاهاتها. وكان لهذا الحزب الدور المهم أثناء الثورة العرابية (١٨٨١/ ١٨٨٢)، وانتهى بهزيمتها على يد الاحتلال البريطاني الذي جثم على صدر مصر.

وإبَّان هذه الفترة عادت الحركة الوطنية من جديد، وأثمرت عن ميلاد عدة أحزاب عام ١٩٠٧، من أهمها الحزب الوطني وحزب الأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، وكانت لها كياناتها التي نبعت من صانعيها والمنتمين إليها.

وبقيام ثورة ١٩١٩ وما ترتب عليها من أحداث، وصدور دستور ١٩٢٣ الذي وضع الأسس لنظام برلماني، أخذت الحياة الحزبية أنماطا لها الشكل الجديد، وخاصة مع ظهور حزب الوفد الذي استطاع أن يحافظ على أن يكون حزب الأغلبية أمام الأحزاب الأخرى. وسرعان ما نشأت الجماعات الأيديولوجية، وأصبحت الساحة السياسية تموج بالرأي والرأي الآخر أثناء تلك الحقبة الليبرالية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

وإلغائها للأحزاب في العام التالي لقيامها، واتباعها المنهج الشمولي الذي كان من سمات العهد الناصري.

والكتاب الذي بين أيدينا قد عالج موضوعا نحن في حاجة إليه، فهناك دراسات انشغلت بالحياة الحزبية قبل ثورة يوليو، وأخرى اهتمت بالنظام السياسي الذي طبقته الثورة، ولكن مسألة الخوض في التحول من نظام إلى آخر، والأسباب التي أدت إليه، وقياس الأبعاد من وراء التغيير، وكيف فُرض على مصر أن تتخلى عن التعدُّدية الحزبية، لتعود إلى فترات تجاوزها الزمن، وتلتزم بالشمولية بكافة نقائصها من أجل تدعيم السلطة الأوتقراطية لنظام جديد، كان من المفروض أن يفتح لها أبواب الحرية لتنطلق وتلحق بركاب الأمم المتقدمة.

ومؤلِّف الكتاب أ. د. أحمد زكريا الشِّلق له الباع الطويل في سبر أغوار تاريخ الأحزاب، حيث مضى سنوات يغوص في أعماقها، كما أنه دارس جيد لثورة يوليو، وبالتالي فقد تمكَّن بمهارة من الربط ما بين قبيل الثورة، وما بعدها، أي بين الباشوات القدامى (النخبة) وفكرهم، وهؤلاء الوافدين الجدد من أبناء الطبقة الوسطى ورؤيتهم، واتبع خطا حياديا، فلم يُمجِّد الفترة الليبرالية، ولم يُعظِّم التي جاءت بعدها، وإنما وضع الميزان، ومثلما تحدث عن السلبيات، فإنه لم يغفل الإيجابيات، فلديه الحجج والأسانيد، ومن ثم فإن المصداقية فرضت نفسها على كتابته التي تميزت بأسلوبه السهل الممتنع وطريقة عرضه الشيِّقة، وذلك جميعه جعل الموضوع يُمثل قراءة جديدة في التاريخ لفترة مهمة لم تؤثر فقط على مصر، ولكن أيضا على خارجها.

اختار المؤلف أن يكون له منهج في تناوله للموضوع، فعمل على تقسيمه إلى قسمين: الأول عن ثورة يوليو وإنهاء التعددية الحزبية، فكشف عن تنوع اتجاهات الضباط الأحرار، وكيف أنهم استفادوا من التجربة الحزبية السابقة، وحرصوا على ألا يكونوا محسوبين على قوة سياسية معينة، بعد إدراكهم أن الحياة السياسية من أحزاب وخلافه قد أصابها الوهن وعجزت عن الاستمرار، وأنهم عندما تسلموا السلطة سيطر عليهم التخلص تمامًا من «العهد البائد» بكل أدواته دون أن يكون هناك البديل الذي أعدّوه، وأصبحوا يفكرون تدريجيا في الخطوات التي يتخذونها، في

وقت فشلت فيه القوى السياسية القائمة في إثبات قدرتها على المواجهة، مما نتج عنه أن تحقق مطلوب القائمين على الثورة، وحُلَّت الأحزاب، وأُعلن عن الدستور المؤقت ليغطي فترة الانتقال لما بعد إعلان الجمهورية، وما لبث أن حدثت أزمة مارس ١٩٥٤.

وينقلنا المؤلف إلى القسم الثاني الذي يركز على أيديولوجية الثورة، وخلق التنظيم الواحد الذي تمثل في هيئة التحرير التي استُخدمت لصالح عبد الناصر، ودستور ١٩٥٦ وما صاحبه من تغييرات أضفت المزيد من السلطة على رئيس الجمهورية، والاتحاد القومي، وأزمة النظام الفكرية، والميثاق. وينتقد المؤلف إشراك العنصر العسكري، ويُفند الاتحاد الاشتراكي، والدستور المؤقت (١٩٦٤)، وتضخم سلطة كل من الرئيس والمؤسسة العسكرية، والصراع بينهما، وتحليل ذلك في شكل أسباب متنوعة، واستفهامات جعلت القضية مُشوِّقة للمعرفة، ودلَّت مختلف التوجهات.

وجاء تناول المؤلِّف لمحاولات التصحيح وبيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ معبرا عن تداعيات هزيمة يونيو ١٩٦٧، وانتقادا للبيان لما نص عليه بشأن التغيير الذي لم يكن بحجم ضرورة حدوثه، واستمرارا للعناصر التي شغلت المناصب منذ قيام الثورة وتوليها التنفيذ، وعليه فالنتيجة متوقعة، وذلك في الحين الذي رأى فيه عبد الناصر أنه لا تغيير ولا أحزاب، متعللا بأنه لم يحن الوقت بعد، فضلا عن رغبته في تماسك الجبهة الداخلية، وعدم إثارة خلافات في الرأي للتفرغ لحرب الاستنزاف التي هي الأقوى.

ولم يشأ المؤلِّف أن تكون للكتاب خاتمة، بمعنى أنه اصطحبنا لعكس ما كتب عنه، أي أنه التقط بعض الخيوط التي نسجها السادات ورسم موضوعا آخر، جعل من الشمولية التي أرساها عبد الناصر إلى التعددِّية التي أقبل عليها خلفه خطوة خطوة.

وعلى الرغم من إننا في سلسلة التاريخ: الجانب الآخر، اتبعنا منهج عدم كتابة هوامش تسهيلا للقارئ، فإن موضوع هذا العدد تطلب أن نعود إليها لما تحتويه من تعليقات مهمة.

وفي النهاية أستطيع القول إن هذا الكتاب له رؤية ثاقبة، ويضع النقاط على الحروف

دون مداراة، فهو لا يؤازر ولا يهاجم، وإنما يقدم عملا ليس فقط علميا، ولكنه كذلك ثقافيا يزخر بالأفكار المقنعة التي تكشف الستار عن فترة لها موقعها في تاريخ مصر المعاصر. ومع ذلك سوف تظل الآراء حولها، ما بين مؤيد ومعارض، ولكل وجهة نظره المتمسك، بها وذلك مهما نطقت المصادر المؤثرة بالوقائع الصحيحة.

وعلى الله قصد السبيل..

د. لطيفة محمد سالم

مقرر اللجنة العلمية

القاهرة ـ مدينة نصر

٢٦/ ٥/ ٢٠٠٩

مقدمة

تتناول هذه الدراسة صفحة من صفحات تاريخ ثورة يوليو ١٩٥٢ وهي صفحة صراعها مع الأحزاب السياسية التي كانت تتولى السلطة قبل قيام الثورة، وإقامة تنظيمات شمولية بديلة، بدءًا بهيئة التحرير وانتهاءً بالاتحاد الاشتراكي العربي. والمعروف أن قادة «الحركة المباركة» استطاعوا الإمساك بمقاليد الأمور بعد ضربة موفقة عشية الثاني والعشرين من يوليو، ومن ثم واجهتهم مشكلة السلطة وممارسة شئون الحكم في وقت كانوا يفتقرون فيه إلى الخبرة الكافية وإلى وجود سياسي بين الجماهير، التي كانت تتقاسمها أحزاب وتنظيمات ما قبل الثورة آنذاك.

ولذلك خططت قيادة الثورة لهدم أسس النظام القائم أولًا قبل بناء أسس نظام سياسي جديد، وهو ما طرحته في منشوراتها ومبادئها الستة، ومن هنا كان إلغاء النظام الملكي، وإلغاء النظام المستند إلى دستور ١٩٢٣، وتصفية الأحزاب والتنظيمات السياسية القائمة، ورغم مبادرة زعماء الأحزاب السياسية إلى تهنئة الضباط بنجاح حركتهم، وتوقعهم أن يعود الضباط إلى ثكناتهم، ويتركوا شئون الحكم والسياسة لأهلها.. إلا أن المسألة لم تكن بهذه السهولة، ذلك أن قادة الثورة كانوا يعتبرون أن الأحزاب التي وليت الحكم قبل يوليو ١٩٥٢، قد أفلست وأصبحت عاجزة عن تحقيق استقلال الوطن أو حل أزمته الاجتماعية، ومن ثم كانوا يعتبرونها جزءا من «النظام القديم» الذي وجبت الثورة عليه والتخلص منه.

ولم يكشف قادة الثورة عن خطتهم تجاه الأحزاب في البداية، فاكتفوا بمطالبتها

بتطهير نفسها من الفساد، فاستجابت الأحزاب ووقعت في شرك التمزق الداخلي وكشفت الكثير من تجاوزاتها، بأيديها، أمام الجماهير، ثم سنَّت القيادة قانونا جديدا للأحزاب قصدت به إخضاعها لإشراف وسيطرة وزارة الداخلية، في الوقت الذي اعتقلت فيه عددا من زعمائها وحاكمتهم بتهم الفساد واستغلال النفوذ وحرمت الكثيرين منهم من ممارسة حقوقهم السياسية، ومهدت الخطوات السابقة للخطوة الأخيرة التي تمثلت في قرار حل الأحزاب السياسية في يناير ١٩٥٣. في الوقت الذي اتخذت فيه قيادة الثورة إجراءات عديدة ذات طابع شعبي حققت لها تأييدًا عارما، ونزلت قياداتها الشابة إلى الشارع السياسي تفجر الأمل والحماسة في نفوس الشعب، وتحشد تأييده في تنظيم شعبي جديد هو «هيئة التحرير» ليكون بديلًا «ثوريا» للأحزاب.

إن قصة ثورة يوليو مع الأحزاب السياسية التي تولت الحكم، وكذلك مع التنظيمات ذات الطابع العقائدي والفكري، تشكل فصلًا دراميا في تاريخ الثورة وتاريخ الصراع على السلطة في مصر، نجحت خلاله قيادة الثورة، مستخدمة قوة الدولة ومستغلة ضعف الأحزاب وتهالكها، في اقتلاع النظام الحزبي والإجهاز عليه دون رد فعل حقيقي من جانب هذه الأحزاب وجماهيرها.

وقبل أن نتناول كيف تعاملت قيادة الثورة مع «الشارع السياسي»، حين عجلت بخلق تنظيمها الجديد كبديل، والذي أعلن قيامه بعد أسبوع من قرار حل الأحزاب، رأينا أن من الضروري دراسة أيديولوجيا الثورة، ممثلة في أفكارها ومبادئها وشعاراتها، والتي عبرت عنها بياناتها ومواثيقها وخطب قيادتها، ذلك أن هذه القيادة رأت تطبيق هذه الأيديولوجيا من خلال التنظيمات السياسية «الشعبية» التي خلقتها، وذلك لحشد الجماهير وتسييسها بشكل موجه لخدمة أهداف الثورة ومبادئها.

لذلك سوف يتناول القسم الثاني من الدراسة ذلك التحول الذي أحدثته ثورة يوليو في الحياة الحزبية، بعد أن ألغت التعددية، وخلقت تنظيما سياسيا واحدا «شموليا»، تعددت تجاربه وتوالت تنظيماته الواحد تلو الآخر.. فمع تولي الضباط السلطة، وتقديم عبد الناصر مفهومه لفلسفة الثورة، وإعلان دستور انتقالي، ولد أول تنظيم سياسي أقامته الثورة وهو «هيئة التحرير» التي لم تحقق ما كان مأمولًا أو منتظرًا منها، الأمر الذي رأت

معه قيادة الثورة إيجاد تنظيم بديل يكون أكثر شمولًا وحيوية وتنظيمًا، في ظل الدستور المؤقت الذي صدر عام ١٩٥٦ حين تبنت القيادة شعار إقامة «المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني» الذي كان على الاتحاد القومي أن يضعه موضع التطبيق.

لكن تجربة التنظيم الجديد التي لم تتجاوز سنوات خمس (١٩٥٦ ـ ١٩٦١) لم تحقق أهداف قيادة الثورة وطموحاتها، مما دفع هذه القيادة إلى إعادة النظر في مجمل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، مما أسفر عن بداية مرحلة التحول الاشتراكي التي بدأت منذ عام ١٩٦١، مع صدور القرارات الاشتراكية، وإعلان الميثاق الوطني، ورفع شعار «الحرية والاشتراكية والوحدة». وانعقد أمل القيادة في تنظيم جديد بديل للاتحاد القومي هو «الاتحاد الاشتراكي العربي» الذي كان آخر تنظيمات القيادة الناصرية لثورة يوليو، والذي امتد وجوده كتنظيم وحيد وشمولي حتى أواسط السبعينيات، حين ظهر ضعفه وعجزه عن تحقيق أهداف النظام السياسي الجديد وتوجهاته في عهد الرئيس السادات، الأمر الذي حدا بالرئيس إلى خلق تنظيمات سياسية من صلب الاتحاد الاشتراكي وفي إطاره، لكنها لم تلبث أن شبت عن الطوق ومزقته، لتتحول بفعل تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية، وبإرادة القيادة السياسية أيضا، إلى أحزاب سياسية لتنتهي تجربة نظام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مع التنظيمات الشمولية في أواخر عام ١٩٧٦، لتبدأ مصر تجربة جديدة من التعددية الحزبية.

والله المستعان

د. أحمد زكريا الشِّلق

القاهرة ـ مدينة نصر

أبريل ٢٠٠٩

القسم الأول

ثورة يوليو وإنهاء التعددية الحزبية

١٩٥٢ - ١٩٥٤

تمهيد

١ - الضباط الأحرار والأحزاب قبيل يوليو ١٩٥٢

٢ - الأحزاب السياسية وقيام الثورة

٣ - الأحزاب ونداء التطهير في ٣٠ يوليو ١٩٥٢

٤ - قيادة الثورة وتنظيم الأحزاب بقانون ٩ سبتمبر ١٩٥٢

٥ - حل الأحزاب وتداعياته حتى أزمة مارس ١٩٥٤

٦ - محاولة البعث خلال أزمة مارس ١٩٥٤

تذييل

تمهيد

ثمة ملاحظات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار منذ البداية **أولها**: أن أحزاب النخبة التي تداولت الحكم واشتركت فيه، على نحو أو آخر، قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢، وهي حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين، والهيئة السعدية، وحزب الكتلة، أو بمعنى آخر الوفد والأحزاب التي خرجت من جبهته، هذه الأحزاب جميعا كانت جزءًا من النظام القائم، الذي قامت الثورة لهدمه واقتلاعه. ذلك أن حركة الضباط الأحرار، التي تكونت كجبهة أو تجمع سياسي وطني سري، قد تأكد لديها إفلاس هذه النخبة، سواء في تحقيق الاستقلال الوطني، رغم ما حققته من استقلال منقوص وبشكل بطيء ومرهق منذ عام ١٩١٩، ومن ثم ضياع القضية الوطنية تحت وطأة صراعاتها الحزبية، «ونضالها» للوصول إلى الحكم، وكذلك عجزها عن تحقيق المثل والمبادئ الاجتماعية التي تبلورت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.

ومن هنا تساوى لدى تنظيم الضباط الأحرار: التخلص من الوجود البريطاني، والنظام الملكي برمته، وكذلك من فساد النخبة الحاكمة، التي نعتتها منشورات الضباط، ثم المبادئ الستة فيما بعد، «بأعوان الاستعمار.. وعناصر الإقطاع والاحتكار ورأس المال المسيطر على الحكم»، ويبدو لذلك أمرا طبيعيا أن الأحزاب جميعا قد بوغتت بالثورة، ويبدو متوقعا أنها سوف تصطدم بها، ولو بعد حين، وهو ما حدث بالفعل، فكان موقف الثورة منها حاسما، وكان أمرها حتما مقضيا.

وثانيها: أن الأحزاب والتجمعات السياسية والعقائدية الأخرى، من غير النخبة

الحاكمة، والتي لم تتول الحكم أو شاركت فيه، وهي جماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات اليسارية (وعلى رأسها الحزب الشيوعي المصري والحركة الديموقراطية للتحرر الوطني (حدتو) ومصر الفتاة (الحزب الاشتراكي) وكذلك الحزب الوطني الجديد، وقطاع تقدمي من الوفد (الطليعة الوفدية التي كانت محدودة ومحاصرة داخل الوفد) وكانت تنادي جميعا، بدرجة أو بأخرى، بما قام الضباط الأحرار من أجله، ومن هنا جاءت بيانات ومنشورات الضباط، ثم المبادئ الستة من بعد، لتبلور قاسما مشتركا من نداءات ومبادئ تلك التنظيمات، وعلى ذلك لم تكن بعيدة عن فكرة الثورة، وتوقعها، بل والدعوة إليها، وقراءة يسيرة لمبادئ تلك الأحزاب والتنظيمات، ومقارنتها بما ورد في بيانات الضباط ومبادئ الحركة في بداية أمرها يوضح ذلك. هذا فضلا عن الصلة العضوية التي ربطت الكثيرين من الضباط الأحرار وقياداتهم بتلك التنظيمات والأحزاب، قبيل قيام الثورة، بل لقد خرج معظم الضباط من نفس الموقع الاجتماعي الذي خرجت منه قيادات هذه التنظيمات والأحزاب. لذلك كله لم تُباغت تلك التنظيمات بالثورة، بل اعتبرت نفسها شريكة في قيامها، وأحيانا صاحبتها. ومن هنا دخلت مع قيادة الضباط في علاقات، وشاركتها قدرًا من السلطة، وذاب بعض كيانات تلك التنظيمات في «النظام» الجديد وعلى الأخص الحزب الوطني والحزب الاشتراكي، وإن اختلف البعض الآخر مع القيادة الجديدة على أساس عقائدي، فتفرقت بينه وبينها السبل، ونعني بهم الإخوان وتنظيمات اليسار، حتى بلغ الخلاف حد الصدام الدموي، الأمر الذي شكل فصلًا دراميا جديدًا مستقلا.

وثالثها: أن تنظيم الضباط الأحرار، الذي تألف كجبهة وطنية سياسية داخل الجيش ولعب دوره من داخل مؤسسات الدولة كتنظيم سري فعال، هذا التنظيم الذي لم يكن يستند إلى قوة حزبية أو سياسية محددة، برغم صلات الكثير من قياداته بمختلف التنظيمات من غير أحزاب النخبة الحاكمة، استطاع بالقوة المسلحة أن يخلع إطار الشرعية القائم، والذي اشتغلت أحزاب الصفوة الحاكمة في نطاقه، مستخدما قوة الدولة ذاتها للانقضاض على نظامها وتقويضه، وهو أمر سيشكل طبيعة الصراع بينه وبين كافة القوى السياسية الأخرى، بما فيها الأحزاب، بعد ما نجح في الاستيلاء على السلطة وتحول إلى مجلس لقيادة الثورة، واكتسب شرعيته من الحركة الثورية ذاتها،

كحركة تحرر وطني، ومن تأييد الشعب، بل وتأييد الأحزاب ذاتها في البداية.. ذلك الأمر الذي جعل مجلس قيادة الثورة يعلو فوق بقية القوى السياسية جميعا، ويتعامل معها، باعتباره القوة الوحيدة التي باتت تمسك بمقاليد الأمور. وقد عجل بالصدام خروج الجيش عن دوره المعروف، وتحول مجلس قيادته إلى قوة سياسية، لها طبيعة تنظيمية معينة، تقترب من شكل الأحزاب.

* * *

كانت الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة المصرية عشية قيام ثورة يوليو، والتي كانت ممثلة في آخر برلمان قبل حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، في ظل وزارة الوفد الأخيرة هي: الوفد والأحرار الدستوريون والهيئة السعدية وحزب الكتلة الوفدية والحزب الوطني، ثم الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) الذي كان له نائب واحد. أما الأحزاب والجماعات الأخرى خارج البرلمان فهي جماعة الإخوان المسلمين، التي كان قد صدر قرار بحلها عام ١٩٤٨ ثم ألغته وزارة الوفد الأخيرة، ثم الجماعات والأحزاب اليسارية التي كانت تباشر نشاطها من خلال تنظيمات سرية متصارعة، وكان أهمها الحزب الشيوعي المصري، والحركة الديموقراطية للتحرر الوطني (حدتو) وهي تنظيمات كانت ممنوعة قانونا طبقا لتعديل أجرته وزارة إسماعيل صدقي الأخيرة على قانون العقوبات(١).

وليس من شأننا هنا أن نفصل أو نسرف في تحليل الوضع الذي انتهت إليه هذه الأحزاب عند قيام الثورة، فقصة مواجهتها للثورة ستكشف عن ذلك. ولكن حسبنا أن نشير إلى ما حدث لها من تداع وسقوط سريع مما كان مؤشرًا مهمًا على ضعفها وانتهاء دورها برغم تأثير الإجراءات الثورية الحاسمة للقيادة الجديدة، بل إن قيام الثورة ذاته ونجاح الضباط في الاستيلاء على السلطة كان من نتائج فشل الأحزاب، التي كانت تتبادل الحكم، في حل أزمات مصر السياسية والاجتماعية.

---

(١) وهو التعديل الشهير الذي تحمل مواده أرقام (٩٨) وما بعدها من قانون العقوبات، راجع جمال العطيفي: الطريق إلى الديموقراطية، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٧٨، ص ١٤-١٩.

ويكفي أن نشير مثلا إلى أن نحو ألف مالك من كبار الملاك، كانوا يمتلكون ما يقدر بثمانمائة ألف فدان، وأن من بين هؤلاء الألف بعضًا من زعماء تلك الأحزاب، ومن المعروف كذلك أن لعبة الانتخابات وتبادل كراسي الحكم قد شغلت الأحزاب عن أهم الأهداف الوطنية وهو إجلاء الإنجليز عن الوطن، وقد يكون من الإنصاف أن نذكر أن الاستقلال المحدود الذي تم بموجب معاهدة ١٩٣٦، وإلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ كل ذلك جاء نتيجة جهاد طويل ومرهق بدأه الحزب الوطني ثم حمل رايته الوفد، وأسهمت معه بقية الأحزاب التي خرجت من تجمعه.

ومن الإنصاف ألا ننكر المواقف الوطنية التي كانت لبعض زعماء هذه الأحزاب، بل إن بعضهم ممن كان ينتمي إلى فئة كبار الملاك، كانت لهم رؤى وطنية واجتماعية صادقة. لكن من المؤكد أن هذه الأحزاب الحاكمة لم تكن تختلف كثيرا في مفاهيمها للإصلاح الداخلي، وأنها كانت تسعى «بالطرق السلمية المشروعة للحصول على استقلال مصر استقلالا تاما» وأن هذا الهدف كان سياسة ثابتة للأحزاب الحاكمة (عدا الحزب الوطني) ومع ذلك لم تكن لديها رؤية متكاملة حول قضايا التنمية والإصلاح الداخلي وتقريب الفوارق بين الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية (ولم يشذ عن ذلك إلا الحزب الاشتراكي بزعامة أحمد حسين)، بالرغم من أن سياسة الوفد في السنوات الأخيرة من الأربعينيات اتخذت طابعا اجتماعيا، رأى فيه البعض أنه يصلح أساسًا لنزعة اشتراكية صالحة. ومع ذلك كله فإن افتقار الأحزاب إلى برامج متكاملة وإلى بنية مؤسسية ديموقراطية متماسكة، جعلها تقوم على أساس عنصر التأييد الشخصي بالدرجة الأولى، وعلى العلاقات الشخصية أكثر من المبادئ والبرامج.

ومع التسليم بما لحق مسيرة الثورة فيما بعد من تجاوزات، وانحرافات أحيانا، فإن ذلك لا يغير من الواقع السابق على الثورة شيئا، وإلا ففيم كانت حركة الجيش كطليعة للثورة وعلام كان ترحيب الشعب الفياض بها، بل وترحيب زعماء الأحزاب السياسية القائمة أنفسهم بها؟؟[1].

* * *

(١) المصدر السابق، ص ١٩ ـ ٢١.

-١-

الضباط الأحرار والأحزاب قبيل يوليو ١٩٥٢

قبل أن نتعرف على موقف الأحزاب السياسية وكافة التنظيمات الأخرى من حدث الثورة، أو قيام الحركة ذاتها، ومن ثم رد فعلها واستقبالها لها، نود إلقاء بعض الضوء على موقفها من تحركات «الضباط الأحرار» قبيل قيام الثورة، وفي ضوء ما تيسر لها معرفته عنهم ومدى اختراق بعض هذه التنظيمات للجيش ذاته، ثم موقفها من فكرة الثورة ذاتها على النظام برمته.. وفي المقابل موقف الضباط الأحرار من هذه التنظيمات جميعا.

وهنا لابد من ملاحظة أن الأحزاب التي كانت تتبادل الحكم قبل الثورة، أحزاب الصفوة الحاكمة وهي الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية وحزب الكتلة ثم الحزب الوطني (بقياداته القديمة، لا بالتشكيل الجديد الذي خرج منه وعليه) كانت تمثل جزءًا من النظام القائم بأكمله، سواء كانت في دست الحكم أو في صفوف المعارضة، ومن هنا كان تعاملها مع الجيش، باعتباره ركنا من أركان نفس النظام، كما أنها ـ تقريبا ـ لم تكن تتوقع قيام الثورة، فضلا عن جهلها بتحرك الضباط وتكوينهم لتنظيماتهم داخل الجيش. باستثناء ما عرفه الوفد بشأن بعض هذه التحركات وعدم تصوره لمدى خطورتها[1].

وسوف نعتمد هنا على رواية أنور السادات بشأن اتصالات الضباط الأحرار بالوفد،

---

(١) يراجع هنا كتاب أنور السادات، صفحات مجهولة، كتب للجميع، عدد ٨٤ نوفمبر ١٩٥٤، ص ٢٠٦ وما بعدها.

ذلك أنه ليست هناك شهادات وفدية واضحة أو جدية بهذا الشأن حتى الآن، وقبل ذلك ينبغي ملاحظة أن ضباط الجيش قد انتابتهم حالة من النفور والكراهية بسبب قبول الوفد الحكم خلال حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، عندما أحاطت الدبابا ت البريطانية بقصر الملك وفرضوا عليه الوفد ليشكل وزارة جديدة، على نحو ماهو مشهور، ثم سخطوا على الوفد، واستنكروا على النحاس باشا برقيته إلى سكرتير الأمم المتحدة التي يشكك فيها في موقف النقراشي باشا ومصداقيته عندما سافر لعرض قضية مصر على مجلس الأمن، واستمر سخطهم على الوفد. عندما تولى الحكم في عام١٩٥٠، شأنه في ذلك شأن القوى السياسية التي تتعامل مع الإنجليز والقصر، وتشكل جزءا من الفساد الذي استشرى في النظام الحاكم، وبالرغم من تأييد الضباط لخطوة الوفد بشأن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ـ في أكتوبر ١٩٥١ ـ إلا أنهم أخذوا عليه أن حكومته لم تتخذ الاحتياطات الكافية لإدارة حرب تحرير ناجحة، بل اعتبروا أن الشعب هو الذي دفعه لإلغاء المعاهدة[١].

وقبيل حريق القاهرة، وفي أواخر ديسمبر عام ١٩٥١ بالتحديد، كان الضباط الأحرار، وهم بسبيلهم إلى استكمال دراسة الأوضاع والقوى السياسية قبل القيام بحركتهم، وربما لم تكن كيفية الإطاحة بالملك قد وضحت لديهم نهائيًا، أو حسموا أمورهم بالنسبة لشكل النظام الجديد الذي سينتج عن نجاح حركتهم، إلا أنهم اتفقوا على التخلص من النظام القائم، بكل أركانه وقواه.. ومن هنا فكروا في الاتصال بالوفد، ليس لتقوية موقفه ـ كما يذكر أنور السادات ـ أو يجعلون منه «الشرارة التي تطلق قذيفتنا»[٢] فالوفد كان ركنًا من أركان النظام القائم، وحركتهم سرية خارج نطاق شرعية الوفد الحاكم، وأهدافها تجاوزت كافة الأوضاع القائمة والحاكمة على كل حال ولم تكن أهمية الاتصال ناجمة عن شعورهم بأهمية معاونة الوفد لهم في حركتهم، ذلك أنهم منذ مدة طويلة قرروا بصفة نهائية أن ينفرد الجيش بالحركة دون تعاون من أي هيئة سياسية أو غير سياسية خارج نطاقه، ولكنهم أرادوا «اكتشاف كل

(١) طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، ط(٢)، دار الشروق ص ٤٧٣.
(٢) أنور السادات: صفحات مجهولة ص ٢٠٦.

شبر من الأرض التي نمشي عليها قبل أن نقدم على خطواتنا» لقد كان عبد الناصر قليل الأمل في إمكان تعاون الوفد ولكن هذا لم يمنعه من السعي إليه ليكون على بينة من أمره، ومن هنا فكر الضباط في الاتصال بالوفد وخططوا لإبلاغ فؤاد سراج الدين باستعداد الجيش لوقوفه مع الوفد ضد الملك، في أي إجراء شعبي تتخذه حكومته، ومن خلال البكباشي أحمد أنور، أخبر الضباط سكرتير الوفد أنه يستطيع أن يعتمد على الجيش وضباطه الأحرار، وقد حاول سراج الدين من جانبه معرفة تفاصيل كاملة عن عدد هؤلاء الضباط وعن مدى استعدادهم وعن حقيقة الثورة الكامنة داخل الجيش.

وربما كان الضباط يحاولون فهم مدى ما وصل إليه علم حكومة الوفد بشأن تنظيمهم داخل الجيش، وكان هو بدوره ـ حسب تقدير الضباط، بناء على تقرير أحمد أنور لهم بشأن المقابلة ـ يحاول من جانبه معرفة رئيس حركة الضباط الأحرار وحجمها، وعندما لم يحصل على بغيته ذكر أن الجيش يجب أن يلزم شئونه الخاصة، عندئذ أدرك الضباط ـ وفقا لرواية السادات ـ أن الحكومة الوفدية لا تريد أن تقف الموقف الحازم الذي يمكننا من التدخل وإقرار الأمور، وإيقاف الملك عند حده، أو الإطاحة به، والسير بالكفاح في طريقه[1].

ذلك شأن الضباط مع الوفد قبيل الثورة، حاولوا دراسة موقفه، ومعرفة ما يعرفه عنهم، ولم يقدر زعماؤه حجم أو خطورة أو توجهات الضباط الأحرار وتنظيمهم داخل الجيش.. ولم يكن لدى أحزاب الصفوة الحاكمة الأخرى أي معلومات عن ذلك أيضا، ولم يعرف أن ثمة اتصالات جرت بين الضباط وبين قياداتها، فقد كان الوفد هو الأهم، باعتباره يتغلغل في صفوف الجماهير، ومن ثم ضرورة دراسة موقفه من جانب الضباط الأحرار.. ولم يكن لدى أحزاب الصفوة الحاكمة الأخرى أي دراية بتنظيم أقامه الضباط الأحرار داخل صفوف الجيش وأسلحته المختلفة، وأن هذا التنظيم بسبيله للتحرك للقيام بثورة.

أما الأحزاب والتجمعات السياسية والعقائدية الأخرى، من غير النخبة الحاكمة،

(١) نفس المصدر، ص ٢١٦ ـ ٢١٧، والسادات: أسرار الثورة المصرية كتاب الهلال، ١٩٥٧ ص ٢٧٣، شهدي الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ـ١٩٥٦، ط(١). ١٩٥٧، ص ١٤٦.

وهي الحزب الوطني الجديد والحزب الاشتراكي، ثم جماعة الإخوان المسلمين والمنظمات اليسارية، فكانت لها صلاتها العضوية أو مناخها المشترك مع حركة الضباط، على نحو ماهو معروف، ومن ثم كانت قريبة من إيقاع الثورة، مساهمة في دفع المجتمع إليها، بل إن بعضها شارك بانخراط بعض ضباطه في تنظيم الضباط الأحرار. وفيما يتصل بمناخ الثورة وتوجهاتها يأتي دور الحزب الوطني الجديد، الذي خرج من الحزب الهرم، بقيادة فتحي رضوان ورفاقه الشباب، فقد كان هؤلاء يتنبأون بالثورة ويعارضون النظام القائم وكافة رموزه في صحفهم وخاصة «اللواء الجديد» التي يكفي تصفحها لإدراك تحريضها وتحديها للنظام ودعوتها للثورة عليه بل كانت هناك اتصالات بين الضباط الأحرار منذ عام ١٩٤٥ وبين قيادات هذا الحزب الشابة من خلال عزيز المصري وعبد العزيز علي، وكان الأخير يمثل حلقة اتصال بين الضباط الأحرار وبين القيادات الشابة في الحزب الجديد(١).. بل إن الضباط الأحرار وهم يخترقون الأحزاب لمعرفة أوضاعها ودراستها، تأكد لديهم أنه ليس بينها حزب جدير بالاحترام سوى الحزب الوطني(٢).

ولكن ينبغي ملاحظة أن مواقف الحزب الوطني الجديد السياسية والوطنية، وخاصة معارضته للحكومات القائمة، وللملك وفساده، هو الذي خلق مناخ التقارب الوطني بين الحزب والضباط، ولا يفيد ذلك أن الحزب علم شيئا عن تنظيمات الضباط الأحرار، كما لم نعرف لنفر من هؤلاء صلة عضوية بالحزب الوطني الجديد.. وإن كانت مواقف الحزب واتجاهاته الوطنية وتنبوئه بالثورة، ستجعله أول الذين استقبلوا حدث الثورة بتأييد صادق وحار، كما هو معروف، واشتراك عناصر من قياداته الشابة في أول وزارات ألفتها الثورة، حيث برزت أسماء فتحي رضوان وعبد العزيز علي

(١) راجع زكريا سليمان: الحزب الوطني الجديد ١٩٤٤ ـ ١٩٥٣، ط(١) القاهرة ١٩٨٨، ص ٦٣ ـ ٦٤ مذكرات عبد اللطيف البغدادي، جـ١، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٤، وأنور السادات: أسرار الثورة المصرية، حيث يذكر ص ٦٧ أنه كان هناك نوع من التعاون بين بعض الضباط وبين شباب الحزب الوطني. وحول موقف الحزب من الملك راجع لطيفة سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر، القاهرة سنة ١٩٨٩ ص ٦٢٠ ـ ٦٣٢.

(٢) صلاح شادي: صفحات من التاريخ، حصاد العمر، جـ١، الكويت سنة ١٩٨١، ص ٢١٤ ـ ٢١٥، كمال رفعت: حرب التحرير الوطنية، القاهرة سنة ١٩٦٨ ص ٦٣ ـ ٦٤.

ونور الدين طراف وسليمان حافظ ومحمد صبري منصور وحسين أبو زيد.. حتى لقد أصبح الحزب الوطني الجديد هو الحزب الوحيد، من فترة ما قبل الثورة، الذي شارك ضباط يوليو الحكم في سنوات الثورة الأولى، وإن يكن ذلك قد تم بصفاتهم الشخصية، وليس باعتبارهم «حزبًا وطنيًا جديدًا».

وكذلك كان شأن «الحزب الاشتراكي» ـ ومن قبله «مصر الفتاة» ـ مع الجيش والضباط الأحرار، فعندما تحولت مصر الفتاة منذ عام ١٩٤٨ إلى «الحزب الاشتراكي»، وأسقط الملك من برنامجه وتوجه إلى الشعب وطالب بتحديد الملكية وتحرير وادي النيل وإلغاء الرتب والألقاب، والاهتمام بقضايا العمال والفلاحين في توجه اشتراكي يؤمن بالدين، وضع الحزب نفسه في حالة عداء كامل مع النظام القائم ووضع صيغة للعمل السياسي تتجاوزه بلغ من عنفها أن طالب علنا بالإطاحة بالنظام القائم والتحريض على الثورة عليه، وقد تأثر ضباط الجيش الأحرار بذلك المناخ الذي خلقه زعيم الحزب أحمد حسين وصحفه، خاصة وأنه كان يطرح فكرة أساسية عبرت عن توجهاتهم، خلاصتها الثورة على أساس النضال ضد الاستعمار والأوضاع الإقطاعية والرأسمالية، فربط بين النضال للتحرر الوطني والتحرر الاجتماعي بأسلوب راديكالي عنيف، وقد لاحظ «طارق البشري» أن هذا الحزب، الذي كان يعتمد على الإثارة السياسية، أكثر من الاعتماد على الإعداد المنظم والراسخ للعمل الثوري، لم ينجح في بناء مؤسسة سياسية قادرة على النشاط والاستمرار بقوتها الذاتية، هذا الحزب كان جيشانا ثوريا، أكثر منه قدرة ثورية، ولكنه أسهم بفعالية كبيرة في ضرب النظام الملكي والإقطاعي، وفي تأليب الجماهير لهدم أسس النظام القائم، وكان أكثر التنظيمات استماعا لإيقاع الثورة الوشيكة(١).

وكان الضباط الأحرار يجدون في توجهات «الحزب الاشتراكي» وبرامجه تعبيرًا وطنيا واجتماعيا عما يجيش في صدورهم، بل كان عبد الناصر قد انضم إلى مصر الفتاة خلال عام ٣٤ ـ ١٩٣٥، هو وبعض رفاقه ممن أسسوا تنظيمات الضباط، كحسن عزت ووجيه أباظة، كما كان السادات على صلة بمصر الفتاة أيضا، بل إن «فاتيكيوتس»

---

(١) طارق البشري: الحركة السياسية، ص ٤٠٩، ٤١٤ ـ ٤١٥، ٥٨.

يلاحظ أن مفهوم البطولة وإعادة بناء مصر سياسيا، الذي عبر عنه عبد الناصر في ثورته، يبدو شبيها بما طرحه أحمد حسين في كتاباته المبكرة ونشاطه السياسي، وهذا كله يفسر كيف أن عددًا من أعضاء مصر الفتاة والحزب الاشتراكي قد تولوا مواقع مهمة في الدولة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢[١].

لقد ترددت تعاليم أحمد حسين داخل الجيش، حتى أن معظم ضباطه كانوا إما متعاطفين أو أعضاء في مصر الفتاة خلال الثلاثينيات، قبل أن يلتحقوا بالجيش، إلا أنهم ابتعدوا عنها تنظيميا فور دخولهم الجيش ولم يتصلوا إلا بأفكارها وشعاراتها، ومن ثم لم يعد لهم صلة عضوية بها، لا هي ولا عندما تحولت فيما بعد إلى «الحزب الاشتراكي» وإنما تأثروا بتياره الثوري وكتاباته مثلما تأثروا بالحزب الوطني، وليس ثمة ما يفيد في المصادر حتى وقتنا، بأن الحزب الاشتراكي كان على علم بتنظيم الضباط الأحرار أو كانت له صلة برجاله.

وعلى العكس من الحزب الوطني الجديد والحزب الاشتراكي، كان موقف جماعة الإخوان المسلمين، فالثابت أنها خلال الأربعينيات قد بذلت جهودا موفقة لاختراق الجيش، بل والشرطة أيضا، وصارت لها علاقات تنظيمية وشبه تنظيمية بعدد من الضباط الذين قادوا الثورة. وكان هؤلاء يتعاطفون مع الإخوان بحكم أنهم يصبون في التيار الداعي لإقامة دولة إسلامية، فضلا عن أن حركة الضباط ذاتها كانت تتقارب بشكل محسوب مع التنظيمات الشعبية والجماهيرية التي تعادي النظام وصفوته الحاكمة آنذاك[٢].

وفي مذكرات حسين حمودة وعبد المنعم عبد الرؤوف ـ وهما من الضباط المنتمين للإخوان ـ تفاصيل كثيرة عن صلة الإخوان بالضباط ومحاولاتهم اختراق الجيش وتجنيد ضباطه في جماعة الإخوان، كما تبرز حقائق وأسماء منها عبد الناصر وكمال الدين حسين وخالد محيي الدين وصلاح خليفة وسعد توفيق وحسن إبراهيم وعبد اللطيف

(١) فاتيكيوتس: جمال عبد الناصر وجيله ترجمة سيد زهران، بيروت ١٩٩٢، ص ٤٧، ٦٢ ـ ٦٤.
(٢) راجع مقدمة صلاح عيسى لترجمة كتاب «ريتشارد متشل»، الإخوان المسلمون، جـ ١، القاهرة سنة ١٩٧٧، ص ٣١.

البغدادي ومعروف الحضري ومجدي حسنين وغيرهم.. وإن في تواريخ مختلفة وخلايا مختلفة[1]، ويضيف السادات، بعد تأييده ذلك، إن كثرة الضباط كانت ترى أن يتم التعاون مع الإخوان دون الإنضمام إلى صفوفهم رسميا[2]، وقد أيد أحد قيادات الإخوان وهو «صلاح شادي» المعلومات السابقة، لكنه أضاف ملاحظة مهمة تتمثل في أنه خلال اجتماعات الضباط بقيادات الإخوان في أعقاب حريق القاهرة، لاحظ الإخوان أن الضباط لهم أعضاء مندسون في كثير من الأحزاب لمعرفة أخبارها.

وهكذا يبدو أن اتصالات عبد الناصر ورفاقه بالإخوان، رغم صلاته القديمة بهم، قد باتت جزءا من خطة عامة مستقلة ينتهجها الضباط إزاء كافة الأحزاب والجماعات السياسية، فضلا عن أن الضباط وتنظيمهم نشط هو الآخر من جانبه لاحتواء الضباط الإخوان والتغلغل على نطاق أوسع في صفوف الجيش، ويبدو أن المنافسة بين الفريقين قد احتدمت داخل الجيش في أعقاب حرب فلسطين، وبالرغم من إحراز جماعة الإخوان قدرا من النجاح في تجنيد بعض عناصر الجيش لصالح دعوتهم، إلا أن قيادة حركة الضباط فطنت إلى ذلك وهي تتغلغل بأفكارها وتكون خلاياها داخل الجيش[3]، فاصطدمت بتلك المحاولات، ثم حاولت الاقتراب من الجماعة لأسباب تكتيكية بالدرجة الأولى ولتستفيد من دورها عندما تحين الساعة، ولكن يبدو أن قيادات الإخوان قد فطنت إلى ذلك، وقررت عدم التورط معهم في نشاطهم داخل الجيش، على أساس أن تنظيمهم لا يقبل وصاية الجماعة[4].

وبالرغم من ذلك سار الإخوان مع التيار العام للضباط الأحرار، وقد شارفت حركتهم

---

(١) راجع حسين حمودة: أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، القاهرة، ط(٣) ١٩٨٩، ص ٣٢ ـ ٣٣ وكذلك عبد المنعم عبد الرؤوف: أرغمت فاروق على التنازل عن العرش، القاهرة ط (١) ١٩٨٨، ص ١٢٨ ـ ١٣٣.

(٢) السادات: صفحات مجهولة، ص ١٥٦ ـ ١٥٧ وقد ذكر أن اتصالاته بالشيخ البنا بدأت عامي ١٩٤٠ـ١٩٤١.

(٣) صلاح شادي: المصدر السابق، ص ٢١٣ ـ ٢١٥ وراجع كتاب حمدي لطفي: ثوار يوليو، الوجه الآخر، كتاب الهلال، القاهرة، سنة ١٩٧٧ ص ٩٥ حيث يورد شهادة لمجموعة من الضباط تؤيد نشاط الإخوان في الجيش.

(٤) عبد المنعم عبد الرؤوف، المصدر السابق ص ١٣٣ ـ ١٣٦ تفاصيل عن موقف قيادة الإخوان من تنظيم الضباط الأحرار.

على القيام، أملًا في نجاحها، وإتاحة الفرصة لهم لمحاولة احتوائها من جديد، ومن جانبه لم يقطع عبد الناصر صلته بهم، بل لقد اتصل بهم في الساعات الحاسمة ليبلغهم بالتحرك ويطلب مساعدتهم في حالة تحرك الإنجليز، وهكذا كان الإخوان على علم بموعد الثورة قبيل قيامها، كما أنهم اطلعوا على تفاصيل الخطة، واستجابوا للمعاونة بالفعل، ودفعوا بمتطوعيهم إلى طريق السويس لاحتمال تحرش القوات البريطانية بالجيش الثائر، كما وزعوا أعدادا منهم على المرافق العامة ودور العبادة لحمايتها وتأمين الثورة، على نحو ما هو معروف وأكدته المصادر[1].

ويمكن التأكيد على أن الصلة العضوية الممثلة في انتماء عدد من عناصر تنظيم الضباط الأحرار لجماعة الإخوان المسلمين، قد خلقت ولاء مزدوجا للجماعة ولتنظيم الضباط معا ظل حتى قيام الثورة، وامتد لدى بعضهم إلى ما بعدها ـ وعلى الأخص عبد المنعم عبد الرؤوف وحسين حمودة ـ وأن هذا الولاء للجماعة لا يلغي حقيقة أن هؤلاء قاموا بدورهم في حركة الضباط الأحرار لقيادة الثورة تخطيطا وتنفيذا، في إطار تنظيم الضباط الأحرار ذاته، وأن التيار العام للإخوان المسلمين، وتوجههم السياسي خلال هذه الفترة بالذات، كان مؤيدا للحركة الثورية في مجمل توجهاتها بالنسبة للنظام القائم، ليتسنى لهم تحقيق أهدافهم فيما بعد، وهذا بطبيعة الحال سينعكس على مواقفهم من قيادة الثورة فور نجاح حركتها.

أما أحزاب ومنظمات الحركة الشيوعية المصرية، فإنها كانت قريبة في مجمل نظرتها للأوضاع السياسية والاجتماعية، للاتجاه الذي يمثله الضباط الأحرار، باعتبارها رافضة للنظام القائم، وبشكل عام يمكن استنتاج أنها لم تكن على علاقة، أو حتى معرفة بأمر تنظيم الضباط، باستثناء حدتو (الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني) ونفر من قيادات الحزب الشيوعي المصري، ومن ثم فوجئت بالحركه ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وتفصل شهادات قادة حدتو كيف أنها نشطت منذ أواسط الأربعينات للتغلغل في صفوف الجيش بدءا بتنظيم صولات سلاح الطيران، وحتى تأليفها ما سمى بـ (قسم

---

(١) راجع: خالد محيي الدين: والآن أتكلم، مركز الأهرام، ط(١)، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٣٧، مقدمة صلاح عيسى المشار إليها ص ٣١ ـ ٣٢، عبد المنعم عبد الرؤوف، السابق، ص ١٣٣ ـ ١٣٦.

الجيش) الذي كان يضم نحو ثمانين عضوا برزت بينهم أسماء يوسف صديق وأحمد حمروش وعثمان فوزي وجمال علام، ثم خالد محيي الدين ولطفي واكد ومنير وافي وآمال المرصفي وغيرهم.. ويضيف أحمد حمروش أن هذا القسم علم بوجود تنظيم للضباط الأحرار داخل الجيش من خلال خالد محيي الدين، ثم ذكر ملاحظة مهمة وهي أن هذا القسم من حدتو لم يكن يخطط للقيام بانقلاب عسكري وإنما كان نشاطه ينصب على خلق مناخ اشتراكي ديموقراطي في صفوف الجيش، ومع ذلك صارت حدتو وثيقة الصلة بكل ما يجرى، وصارت شريكة في تنظيم الضباط الأحرار، وإن لم تكشف له أوراقها كمنظمة سرية، فضلا عن أنها احتفظت بعدد من ضباطها بعيدا عن تنظيم الضباط الأحرار[١].

وفي الملاحظة السابقة ما يفيد بأنه رغم أن عددا من أعضاء حدتو قد عاونوا تنظيم الضباط في التخطيط والتنفيذ والحركة، إلا أن منظمتهم الأم كانت تحتفظ باستقلاليتها، ربما لأسباب عقائدية تتصل برأيهم في دور الجيش في إشعال الثورة، وربما تحسبا لانكشاف أمر تنظيم الضباط، لكن الملاحظة الأخرى الجديرة بالانتباه أن حدتو نشطت من جانبها في تجنيد ما تستطيع من الضباط الأحرار في صفوفها، وأنها حققت قدرا كبيرا من النجاح[٢]، وإن كانت قد وافقت على اشتراك ذلك الفريق في تخطيط الحركة وتنفيذها، ويبدو أن عبد الناصر بدوره قد حاول معرفة أسماء ضباط حدتو المنتمين إلى (قسم الجيش) بها، لكنه لم يستطع، وليس ثمة ما يفيد بأن هؤلاء كانوا يطلعون منظمتهم الأم على سير مخطط الثورة وتوقيتها، حيث فوجيء أحمد فؤاد ـ الذي كان واسطة اتصال حدتو بتنظيم الضباط ـ وكذلك أحمد حمروش، مساء ٢٢ يوليو بعبد الناصر يخبرهم بتحرك القوات في نفس الليلة[٣].

---

(١) عبد الستار الطويلة: أزمة اليسار المصري، دار التعاون بالقاهرة سنة ١٩٨٧ ص ٧٩، رفعت السعيد: منظمات اليسار المصري (١٩٥٠ ـ ١٩٥٧)، دار الثقافة القاهرة سنة ١٩٨٣ ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٢) رفعت السعيد، المصدر السابق، ص ٨٨ ـ ٩٣.

(٣) شهادة أح ذ ز مد فؤاد بالمصدر السابق ص ٨٩ ـ ٩٠، وكذلك شهادة خالد محيي الدين، نفسه، ص ١٣٧ ،وراجع كذلك أحمد حمروش: شهود ثورة يوليو، بيروت ١٩٧٧، حيث يروي تفاصيل شهادتهم التي استفاد منها رفعت السعيد.

وينبغي ملاحظة أن موقف حدتو من فكرة قيام الجيش بالحركة والتنفيذ لم يكن موحدا، حيث كانت المنظمة تعاني خلال تلك الفترة من الانقسامات من ناحية، ومن اعتقال وسجن دفعات متتالية من خيرة كوادرها عامي (١٩٤٨، ١٩٤٩) من ناحية أخرى[١]، فضلا عن أن التراث الماركسي كان ينظر إلى الجيش باعتباره أداة قمع في يد الطبقات الحاكمة المالكة، وأن الذي ينبغي أن يقوم بالثورة هو الشعب وطبقته العاملة، ومع ذلك يمكن الاقتناع بأن حدتو لم تر بأسا من أن يشترك جزء من ضباطها المنتمين لقسم الجيش بها في تنظيم الضباط الأحرار، على أن تظل قاعدتها العامة متمسكة بالموقف الأيديولوجي السابق، رغم جموده، فلعبت هي الأخرى دورا مزدوجا، يجعلها تجني ثمار نجاح الحركة من ناحية، ويقلل حجم خسائرها إذا ما قدر لهذه الحركة أن تفشل من ناحية أخرى، وربما كان ذلك وراء وعي عبد الناصر بضرورة استقلالية حركتهم عن الإخوان المسلمين وعن المنظمات الشيوعية على السواء، وإن استفاد من كلا الفريقين في تأمين وإنجاح حركته.

أما الحزب الشيوعي المصري، الذي كان من أهم المنظمات الشيوعية بعد حدتو، ففي شهادة «مصطفى طيبة» أحد قادته، التي قدم بها رؤية نقدية ذاتية تثير التقدير والحزن معا لما فيها من شجاعة وصدق، حيث ذكر أن قيادة حزبه انعزلت عن حركة الصراع الوطني والديموقراطي والطبقي، وامتد عجزها إلى عدم رؤية ما كان يجري داخل الجيش، إلى درجة الجهل بوجود تيارات يسارية فيه، ومن ثم لم تستطع إدراك دلالة وجود تنظيم للضباط الأحرار، عكس حدتو التي استفادت من علاقاتها بعدد من الضباط، مما ساعدها على فهم حركة الضباط الأحرار، عند انطلاقها والارتباط بها.. ومع ذلك يذكر مصطفى طيبة أنه كان يلتقي بأحد قادة الضباط الأحرار، بوصفه

ـ وفي شهادة لمحمد سيد أحمد يؤكد أن الضباط الأحرار قد انطلقوا بحركتهم من مواقع أيديولوجية وسياسة بعيدة كل البعد عن موقع الشيوعيين المصريين، كان هؤلاء يدينون بالولاء للماركسية اللينينية بينما التزم عبد الناصر ورفاقه بمنهج التجربة والخطأ، ولكن كان بينهما أوجه تماثل جديرة بلفت النظر فلقد انتمى الضباط الأحرار وأيضًا المثقفون المصريون الذين جندوا في الحركة الشيوعية، إلى نفس الطبقة الاجتماعية أعني بذلك نفس الشرائح من البورجوازية الصغيرة، كما أن الفريقين انطلقا من مواقع وطنية، وإن اختلف المفهوم.. (مجلة الهلال يونيو ١٩٨٨، اليهود في الحركة الشيوعية المصرية ص ٢٥ ـ ٢٦).

(١) شهادة يوسف صديق، المصدر السابق، ٩٠ ـ ٩١، عبد الستار الطويلة، المصدر السابق، ص ٨١ ـ ٨٣

مندوبا عن الحزب، ثم عرف فيما بعد أنه جمال عبد الناصر، الذي كان يناقشه في الأوضاع السياسية، وأنه كتب معه بعض منشورات الضباط،التى نشرتها صحيفة الحزب[1].

ويمكن ملاحظة إنعكاس حالة التمزق والانقسامات والصراعات التي ميزت الحركة الشيوعية المصرية قبيل الثورة، وأثر ذلك على موقفها من الجيش وضباطه وفهم هؤلاء لطبيعة وأوضاع منظمات تلك الحركة، رغم التقارب الاجتماعي بين الفريقين، والانطلاق من مواقع وطنية متقاربة، فضلا عن أن تعرض المنظمات الشيوعية لضربة شديدة مع بداية حرب فلسطين وما أعقبها من حملات اعتقالات لكثير من كوادرها في عهد حكومة إبراهيم عبد الهادي، كل ذلك أضعف هذه المنظمات، بالإضافة إلى تمزقاتها الداخلية، ثم إنها في النهاية كانت منظمات سرية غير معترف بوجودها، وربما لذلك ارتبطت ببعض عناصرها مع تنظيم الضباط الأحرار السري هو الآخر، وأخيرا فإن انصراف تلك المنظمات إلى تكوين كوادرها ونشر فكرها الاشتراكي والديموقراطي بشكل أساسي، أبعدها نسبيًا عن حركة الثورة بالرغم من أنها كانت في معسكر قواها السياسية والاجتماعية، وتتقارب معها في الكثير من شعاراتها[2].

وبالرغم من مساهمة عدد من الضباط الأحرار، الذين كانت لهم صلات عضوية بالمنظمات الشيوعية آنذاك، وعلى رأسهم، كما هو معروف، خالد محيي الدين ويوسف صديق وأحمد حمروش وغيرهم، بالرغم من ذلك فقد كانت قيادة الضباط الأحرار حريصة على تأمين حركتها من أن تصطبغ بصبغة شيوعية[3]، فضلا عن التزامها بخطها الرئيسي الوطني البعيد عن كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية،

(١) مصطفى طيبة، الحركة الشيوعية المصرية ٤٥ ـ ١٩٦٥، سينا للنشر، القاهرة سنة ١٩٩٠، ص ٦٢، ٦٧، ٦٩.

(٢) راجع طارق البشري: الحركة السياسية، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١، ٥٢٨ ـ ٥٢٩، محمد سيد أحمد، اليهود والحركة الشيوعية المصرية، مقال بمجلة الهلال يونيو ١٩٨٨. وحول الانقسمات في الحركة الشيوعية راجع: أوراق هنري كورييل والحركة الشيوعية المصرية، ترجمة عزة رياض، سينا للنشر، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٩٨ وما بعدها.

(٣) رفعت السعيد: المصدر السابق ص ٩٤ (حديث ايفانز إلى علي صبري) ولطيفة سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر ٣٦ ـ ١٩٥٢،، ص ٩٩٩.

حتى لا تثير مخاوف الإنجليز والأمريكيين الذين كانوا بطبيعة الحال يتابعون حركة المنظمات الشيوعية.



لقد كان تنظيم الضباط الأحرار يستقي أفكاره وتوجهاته، وأحيانا حماسته الوطنية، من جماع ما طرحته الأحزاب والتنظيمات الشعبية ـ من غير أحزاب النخبة الحاكمة ـ التي رأيناها تحرض على الثورة وتحس وقع دبيبها، وتتصل بدرجة أو أخرى بقياداتها من الضباط الأحرار، وهو أمر سوف ينعكس بطبيعة الحال على موقف قيادة الثورة من تلك التنظيمات فور نجاح الحركة.. ولعلنا نستطيع أن نستنتج أن أيا من التنظيمات السابقة لم تكن له اليد الطولي أو خطوة المبادرة في تحريك الضباط وتكوين تنظيماتهم داخل الجيش، وإن كان ضعف وفساد أحزاب النخبة الحاكمة، قد دفع، بغير قصد، إلى هذا الاتجاه، كما أن أيا منها لا يستطيع تقرير أنه لعب الدور الكبير في قيام الحركة، رغم وجود بعض الصلات العضوية التي كانت تربط هذا التنظيم أو ذاك بالضباط الأحرار، بل لعل أيا منها لم ينجح، لأسباب متباينة، في اختراق المؤسسة العسكرية وإقامة تنظيم قوّي وفعال فيها رغم محاولات ذلك، خاصة من جانب الإخوان وحدتو، فبقي الجيش، باعتباره جزءا من الجهاز الحاكم، في منأى عن ذلك، مما أتاح الفرصة لرجاله أنفسهم أن ينجحوا في إقامة مثل هذا التنظيم الفعال، الذي نجح بدوره، وبذكاء محسوب، في الاستفادة من العناصر العسكرية المنتمية إلى تلك التنظيمات وجعل ولائها إلى حركة الضباط وتنظيمهم أسبق وأقوى من انتماءاتهم السياسية والايديولوجية.

لقد كان أمرا مهما، وينطوي على قدر كبير من الحصافة أن يتصل الضباط الأحرار بكافة القوى السياسية والتنظيمات الشعبية ذات الطابع الثوري المعارض للنظام القائم، سرية كانت أو علنية، وكذلك كان أمرا طبيعيا أن تكون حركة الضباط قد تأثرت، بشكل أو بآخر، في مراحل تكوينها المختلفة بكافة التيارات التي يموج بها المجتمع المصري، وأن يندرج بعض أفرادها في عضوية تنظيماتها وهيئاتها، وأن يكون هؤلاء الضباط على دراية كافية بأفكار وتوجهات ومراكز القوى السياسية داخل هذه التنظيمات والهيئات

وهم بسبيلهم للقيام بحركة خطيرة لقلب نظام الحكم القائم وهدم النظام الذي بدا أنه استنفد أسباب وجوده.

لقد حافظت الحركة على استقلاليتها إذن، ولم تنجذب لأي من هذه التيارات ولم يستطع أيٌّ من هذه التنظيمات احتواء حركة الضباط، الأمر الذي مكنها من الحفاظ على استقلاليتها وذاتيتها كتنظيم فعال، حيث كانت علاقات الصداقة الوطيدة والشخصية، ورباط المهنة بين ضباط يعملون في مؤسسة ذات طبيعة خاصة(١)، قد تتجاوز الاختلافات السياسية في اتجاهات أعضائها، فصارت العلاقات السابقة فيما بينهم والهدف الوطني والسياسي العام هو الرابط الأساسي والتنظيمي لهم، وهو الذي وفر لجبهتهم قدرا كبيرا من أسباب نجاح حركتها.

وهكذا لم يرتبط الضباط الأحرار بأي تنظيم حزبي علني، بحكم انتمائهم لمؤسسة عسكرية تحرم ذلك، وبحكم اتخاذهم أسلوب العمل السري لنشاطهم السياسي الوطني، وهو ما كانت تمليه طبيعة مؤسستهم، وحتى لا تنصب حركتهم في أحد القوالب السياسية، مما يضيق عليها حرية الحركة.. وقد ذكر السادات أن اختيارهم لاسم (الضباط الأحرار) ينطوي على فكرة أنهم أحرار في أهدافهم السياسية والاجتماعية، وأحرار من الانتماء لأية هيئة أو حزب أو جمعية(٢). فتجاوزوا عن تباين اتجاهات بعضهم السياسية وانتماءاتهم الفكرية، وكونوا لأنفسهم جبهة، عجزت الأحزاب والهيئات الثورية عن تكوينها ودفعها لقيادة الثورة، فكانوا أقدر تنظيما منها جميعا، مستعينين في ذلك بنشأتهم العسكرية وما انطبعوا عليه من انضباط والتزام وطاعة، وهو ما لم تستطع الأحزاب والتنظيمات الثورية الشعبية تحقيقه، فضلا عما تميزت به هذه الأحزاب، من اعتمادها على الزعامة الفردية، وافتقارها إلى تنظيمات وكوادر قادرة على النشاط والحركة، برغم قدرتها الفائقة على تسييس الجماهير، ودفعها نحو الثورة، فلم تستطع تنظيم جبهة وقيادة موحدة، مما أتاح «لتنظيم» الجيش أن يتقدم الصفوف وأن يأخذ زمام المبادرة ويتحرك..

* * *

(١) انظر: طارق البشري: المرجع السابق ص ٤٠١،٤٧١ ـ ٤٧٢.

(٢) أنور السادات: أسرار الثورة المصرية، ص ٢٤٥. وراجع تعليقات البشري، المرجع السابق، ص ٥٤٧ ـ ٥٥٢.

-٢-

الأحزاب السياسية وقيام الثورة

تحرك الجيش مساء ٢٢يوليو ١٩٥٢ ونجحت حركته في الاستيلاء على السلطة خلال ساعات.. وبعد أسبوع حاسم في تاريخ مصر والمصريين، بدأت القيادة في أول تعامل لها مع الأحزاب، وهي في موقعها الجديد، عندما أذاع اللواء محمد نجيب في ٣١ يوليو (نداء التطهير الأول)، وقبل أن ندرس كيف استجابت الأحزاب لهذا النداء علينا أن نتساءل كيف استقبلت الأحزاب قيام الحركة ذاتها ونجاح الضباط في الإمساك بمقاليد الأمور وما هو رد فعلها، سواء من جانب من توقع الحركة وشارك فيها، أو من غفل عنها وبوغت بها؟

بالنسبة لمجموعة أحزاب النخبة الحاكمة، فيلاحظ أنه دخل في يقينها أن «الانقلاب العسكري» قد نجح، وأن الذين قاموا به قد أمسكوا بمقاليد الأمور، ومن ثم وجب على قادتهم التقدم لمعرفة تلك «القوة المجهولة» لديهم، وخطب ودها إن أمكن، ثم تقديم أنفسهم إليها تمهيدا للتعاون معها، وتسلم السلطة منها، واحتوائها، إن أمكن، لذلك كان لابد لقادة الأحزاب أن يخرجوا من طور المفاجأة إلى طور التعرف والاستكشاف، وهذا يقتضي المجاملة والتهنئة، والظهور في الصورة، في البداية على كل حال.

كان أول رد فعل من جانب الوفد أنه في يوم ٢٣ يوليو اجتمع عدد من قياداته الموجودين بالقاهرة، حيث كان رئيسه مصطفى النحاس وسكرتيره العام فؤاد سراج الدين يصطافان في جنيف، وكان على رأس المجتمعين د. محمد صلاح الدين وعلى زكي العرابي وعبد الفتاح

حسن وعثمان محرم وإبراهيم فرج وأمين عز العرب، وتداولوا في بيانات الثورة الأولى، واتفقوا مبدئيا على إيفاد د. صلاح الدين وزكي العرابي إلى د. حافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي لاستجلاء الأمر، وحدثاه بأن الذي وقع كان نتيجة أخطاء عديدة، كان في مقدمتها تصرفات الملك والكثيرين من حاشيته[١]، ثم اتفق قادة الوفد فيما بعد على الاتصال بالنحاس تليفونيا ليحضر على عجل، فحضر ومعه سراج الدين فجر٢٦ يوليو[٢].

وكانت قيادة الضباط هي الأخرى تتحرك، وإن حركة محسوبة، تجاه الوفد، فأوفدت إليه مساء ٢٥ يوليو من يوحي لزعائمه بأن قيادة الضباط موجودة في الإسكندرية لاستقبال من يشاء، وبالفعل هرع د. صلاح الدين وعبد الفتاح حسن إلى هناك، حيث عبرا عن شكرهما للحركة المباركة.. وعندما وصل النحاس وسراج الدين مساء ٢٧ يوليو، وكان الملك قد خلع وطرد، هرولا في نفس الليلة ـ الثالثة صباحا ـ «لرؤية محرر الوطن ومنقذ شرفه»[٣] بمبنى قيادة الثورة طبقا لمشورة أحمد أبو الفتح، ويبدو أن اللقاء انطوى على قدر كبير من المجاملة، ذلك أن محمد نجيب قد ذكر للنحاس «إننا ننفذ سياستك أنت زعيم البلد وزعيمنا»[٤].. ويبدو أن النحاس قال لنجيب: أنت رئيس مائة ألف ـ يقصد الجيش ـ وأنا زعيم عشرين مليونا.. يقصد الشعب كله، ويبدو أن الملاحظة كانت تعبيرا عما يتصوره النحاس.. وقد ساعده على هذا التصور أن عددا من الضباط الأحرار كانوا يعتبرون أن الوفد ممثل الأغلبية، وأن عددا من المدنيين المتصلين بالقيادة الجديدة كانوا، لسبب أو لآخر، من المتعاطفين مع الوفد.[٥]

ولكن يبدو أن عبارة نجيب للنحاس كانت رأيا شخصيا، فمن الواضح أن زعيم الوفد سمع من رفاق نجيب ما لم يكن ينتظره أو يتوقعه، فعندما عاد إلى زملائه، وكانوا ينتظرون في منزله، حدثهم بما أفصح عن أنه سمع أشياء أخرى غير مجاملة نجيب، حيث ذكر أنه لا يأمل خيرا في الانقلاب وأن الدستور والديموقراطية يهددهما

---

(١) راجع شهادات الوفديين أنفسهم في كتاب عبد الفتاح حسن: ذكريات سياسية، القاهرة ١٩٧٤ ص ١٣٢.
(٢) وكذلك إبراهيم فرج: ذكرياتي السياسية، القاهرة سنة ١٩٨٣ ط(١) ص ٨٢ ـ ٨٥.
(٣) وحيد رأفت: فصول من ثورة ٢٣ يوليو، دار الشروق ط(١)، سنة ١٩٧٨ ص ٦٧.
(٤) إبراهيم فرج: المصدر السابق، ص ٨٢ وما بعدها.
(٥) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام ط(١) القاهرة سنة ١٩٨٦ ص ١٦٠.

أبلغ الأخطار[1] وكان على الوفد أن يترقب وأن يحذر، تحسبا لما سوف يتكشف من جانب القيادة الجديدة، التي بات واضحا أنها تمضي في سبيلها بعزم وإصرار، وفي اتجاه لم يستطع الوفد تبينه، حتى ذلك الوقت، الأمر الذي انعكس فيما بعد على قياداته فأربكها.

أما السعديون والدستوريون فقد عقد قادتهم اجتماعا مشتركا يوم ٢٥ يوليو في منزل أحمد عبد الغفار، واتفقوا على أن يتوجهوا إلى قائد الحركة بالتهنئة وإعلان التأييد، وبالفعل تم ذلك على نحو ما هو معروف، حيث أعلنوا لنجيب ورفاقه، تأييدهم للحركة المباركة ووقوفهم إلى جانبها وشكرهم للضباط والجنود الذين أدوا واجبهم، وفي العبارة الأخيرة مايوحى بأن هؤلاء أدوا واجبهم ـ كأنما كان من واجبهم أن يقوموا بالإنقلاب ـ ومن ثم ينتهي ذلك الواجب عند هذا الحد، وهو ما كان يتمناه هؤلاء المهنئون!

بل إن صحيفة السعديين أنشأت تعلن في أعدادها تأييد الحزب للحركة وتشيد بخطتها المحكمة وبالتنفيذ الكامل، ثم راحت تشارك الصحف الحزبية وغير الحزبية الحديث عن مساوئ الملك وعبثه بالدستور والحياة النيابية واستهتاره بالسلطة وبمقام وزيره الأول[2]، وكان واضحا في اتجاه صحيفة السعديين، بالتركيز على فساد الملك وطغيانه وعبثه بسلطة الوزارات، الإيحاء بأنهم كانوا ضحية لهذا العبث، ولهذا الاتجاه مغزاه في إطار تقديم أنفسهم لقيادة الضباط.

أما حزب الكتلة الوفدية والحزب الوطني (القديم) فقد اتجها نفس الاتجاه من حيث التهنئة والترحيب بالحركة المباركة، فتوجه مكرم عبيد رئيس الكتلة لزيارة الضباط في ثكنات مصطفى كامل بالإسكندرية، وفعل عبد الرحمن الرافعي عن

---

(١) إبراهيم فرج، نفس المصدر والمكان.

(٢) عن موقف الأحرار الدستوريين راجع أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين ٢٢ ـ ١٩٥٣ دار المعارف سنة ١٩٨٢ ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧، وعن موقف الهيئة السعدية راجع: عبد المنعم خلاف: الهيئة السعدية، حزب السعديين، (٣٨ ـ ١٩٥٣) دكتوراه غير منشورة بآداب عين شمس سنة ١٩٩١ ص ٥١٢.

الحزب الوطني، نفس الشيء في ٢٥ يوليو أيضا، ثم كرر الزيارة لهم بالقاهرة بصحبة فكري أباظة[١].

ومن الملاحظ أن الضباط لم يقابلوا هذه التهنئة وذلك الولاء من قبل الأحزاب بيقين واطمئنان، وإنما قابلوه بارتياب، وإن كانوا قد فرحوا به دون شك.. بل إن الضباط من جانبهم كانوا، مجتمعين أو فرادى، قد زاروا عددا من كبار السياسيين من مختلف الأحزاب، للتعرف إليهم وجس نبضهم وتبين اتجاهاتهم وآرئهم.. وكانت هناك ـ حسب تعبير محمد زكي عبد القادر ـ لمعة من الصراع والخوف والترقب والحذر.. لقد كانوا شبانا في مقتبل العمر وقد رأوا الباشوات، بين صاحب مقام رفيع وصاحب دولة وصاحب معالي، يمثلون أمامهم، فيرون منهم صورة تختلف تمامًا عما كان في خيالهم، وقارنوا بين الصورتين، فهبطت موازين الكثير منهم إلى الحضيض!![٢]

لقد أُغرى قادة الأحزاب بنداءات الثورة الأولى بشأن احترام الدستور والحياة النيابية، ودخل في اعتقادهم أن العسكريين أدوا دورهم وأنهم لن يلبثوا أن يخلوا المسرح السياسي لهم، باعتبارهم البديل المدني صاحب السلطة، والخبير بشئون الحكم، بينما لم تشأ القيادة الجديدة أن تبدأ صراعا مع الأحزاب، دون أن تستعد له، فأرادت ألا تستعديها هي وجماهيرها، قبل أن تستكمل خطتها بشأن وجودها في الشارع السياسي وتكشف عن وجهها للشعب، ومن هنا مدت القيادة يدها للأحزاب، ليس بقصد التحالف، وإنما كخطوة تكتيكية ماهرة تستهدف تأمين نفسها في هذه الأيام الحرجة، وحتى يمكنها أن تتحسس خطوتها التالية بعد السيطرة على أزمة الحكم.. بينما لم يسأل أحد من قادة أحزاب النخبة الحاكمة قبل الثورة نفسه عن مسئوليته ومسئولية حزبه عن النظام الذي قامت الثورة للقضاء عليه، أم أنهم قدروا أن فساد

---

(١) عن موقف الحزب الوطني راجع شهادة الرافعي نفسه في كتابه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط(١) النهضة المصرية سنة ١٩٥٩ ص ٣٩ وعن حزب الكتلة، راجع منصور عبد السميع: حزب الكتلة الوفدية، ماجستير غير منشورة عين شمس سنة ١٩٨٧ ص ٧٧، وعن موقف الحزب الوطني الجديد راجع: وحيد رأفت، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٢) محمد زكي عبد القادر: مذكرات وذكريات، القاهرة بدون تاريخ، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

الملك، مجرد فساد فرد وحاشيته، وأنه لا يمتد إلى النخبة الحاكمة معه؟ وأن الضباط تحركوا للتخلص من فساد الملك وحده؟

* * *

على أية حال، يتبقى أن نوضح موقف الأحزاب الشعبية، من غير النخبة، وهنا يأتي موقف الحزب الوطني الجديد، الذي نستطيع فهمه على ضوء دور الحزب ونشاطه قبيل ٢٣ يوليو، لكن تجدر الإشارة إلى أن زعيمه فتحي رضوان كان معتقلا حتى ٢٣ يوليو، وأن قيادة الثورة أفرجت عنه، وكان الحزب الجديد من أوائل التنظيمات التي أيدت الثورة فور قيامها بقناعة وصدق، بحكم الخلفية الفكرية والوطنية المشتركة بينه وبين تنظيم الضباط.. وقد عبرت صحيفة (اللواء الجديد) عن هذا الاتجاه بحماسة وحرارة بالغين فضلا عن أن الحزب الوطني الجديد هو الحزب الوحيد ـ تقريبًا ـ الذي اندمج مع الحركة الجديدة وسار في تيارها، حتى لقد استعانت بشبابه من السياسيين في تشكيل أول وزارة يؤلفها العسكريون (وزارة نجيب في ٧سبتمبر١٩٥٢) التي ضمت ١٥ وزيرًا كان ستة منهم من قيادات الحزب الوطني الجديد، على رأسهم فتحي رضوان ونور الدين طراف وعبد العزيز علي وسليمان حافظ وغيرهم...[١]

ولكن ينبغي ملاحظة أن هؤلاء اشتركوا في الوزارة بصفاتهم الشخصية وبماضيهم الوطني، وليس باعتبارهم (حزبا وطنيا) كما أشرنا، ويمكن إضافة أن إشراك هذا العدد لا يصبغ الوزارة الجديدة بصبغة سياسية أو عقائدية محددة وإنما يعبر عن اتجاه وطني عام، حتى لا تتهدد الحركة في بداية أمرها من جانب أعداء اليمين وأعداء اليسار.. ثم إن قادة الحزب الوطني قد لا يحاصرون القيادة الجديدة بمطالب حزبية ضيقة، ترتبط بمصالح محددة، فضلا عن أن هؤلاء الشباب بانشقاقهم على حزبهم القديم، الذي جمَّد نفسه وعاش أسير ماضيه، بدوا كما لو كانوا أقرب التنظيمات السياسية المدنية، هم ونفر من الحزب الاشتراكي، إلى الشباب العسكريين الذين قاموا بالحركة.

أما الإخوان المسلمون فبالرغم من دورهم الذي أشرنا إليه، كانت قيادتهم تتشكك

---

(١) راجع زكريا سليمان بيومي: الحزب الوطني الجديد، ص ٦٥.

في نوايا قادة حركة الضباط تجاههم، ومع ذلك لم يقطعوا الأمل في تحقيق أهدافهم من خلال الحركة، إن لم يستطيعوا احتواءها في مرحلة تالية.. ولكن يبدو أن عبد الناصر، خلال مشاوراته مع قادة الإخوان قبيل ٢٣ يوليو، قد أوحى إليهم أنهم سيتولون الحكم بشكل أو آخر، وأنه، حسب رواية صلاح شادي، قد أقنعهم بأنه ليس من المصلحة بأن يتم ذلك في بادئ الأمر، حتى لا تكشف الحركة عن وجه إسلامي يثير رد فعل دولي من جانب أعداء الاتجاه الإسلامي.. ويضيف «عمر التلمساني» بأن قيادات الإخوان كانوا على علاقة طيبة «برجال الانقلاب.. ظنا منهم أنهم سينفذون ما قد اتفقوا عليه.. بل لقد أقر فضيلة المرشد هذا الانقلاب..»(١).

وقد صدر عن الإخوان بيان مفصل ـ عارضه «الباقوري» وكان أحد أسباب خلافه معهم وانشقاقه عليهم ـ في أول أغسطس ١٩٥٢، بعد نداء التطهير الأول، ويبدو أن تأخر الإخوان عن تأييد الثورة لتسعة أيام، قد أحنق قياداتها عليهم، حيث كانت تتوقع وتنتظر أن يكون تأييدهم واضحا وسريعا، وقد اتهمتهم فيما بعد بتقاعسهم، وبأن مرشدهم العام ظل في مصيفه بالإسكندرية صامتا ولم يحضر إلي القاهرة إلا بعد عزل الملك.. بينما كان الإخوان خلال هذه الأيام يتحسسون خطواتهم بحذر شديد، وجاء عزل الملك ليدفعهم إلى التحرك في محاولة لترويض القيادة الجديدة.

ورغم افتقارنا لمعلومات أكثر ـ على كثرة ما كتب الإخوان ـ عن هذه الفترة فقد سجلت كتاباتهم أنهم اجتمعوا بعبد الناصر في ٣٠ يوليو وتشاوروا معه، حتى بدأ المرشد العام يدرك «أنه يتنصل من وعوده بشأن التشاور مع الإخوان في الأمور السياسية العامة قبل اتخاذ قرار نهائي فيها بصفتهم شركاء في المسئولية.. ثم أبدى المرشد العام عدم اطمئنانه تجاه هذه الحركة وعدم ثقته في القائمين بها.. وأيقن أنها ليست حركة إسلامية وإنما حركة إصلاحية، يبتغي القائمون بها الانفراد بالعمل»(٢).

---

(١) صلاح شادي: المصدر السابق، ص ٢١٤ ـ ٢١٥، عمر التلمساني: ذكريات لا مذكرات، دار الاعتصام القاهرة سنة ١٩٨٥ ص ١٢٠ ـ ١٢٢.

(٢) بيان مجلس قيادة الثورة بملاحق كتاب صلاح شادي، ص ٤٠١ ـ ٤١٠ وتعليقات صلاح شادي على اللقاء، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٩.

أما التنظيمات الشيوعية فقد انعكست تمزقاتها وضعفها على موقفها من قيام الثورة واستقبالهم لها، وينبغي ملاحظة أن جميع التنظيمات الشيوعية ـ باستثناء حدتو ـ قد فوجئت بتحرك الجيش. مما انعكس على موقفها من الحركة.. أما حدتو فقد أيدتها فور قيامها دون بقية المنظمات، وذلك بحكم العلاقات القديمة، فضلا عن مشاركة عدد من ضباطها في التحرك والتنفيذ.. وجاء بيان حدتو الذي وزع صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في الشوارع كأول بيان تأييد للحركة، كما أنها أرسلت نشرة داخلية لكافة أعضائها تدعوهم إلى مساعدة حركة الجيش بأقصى سرعة.. ومن جانبها أفرجت قيادة الثورة عن جميع المعتقلين الشيوعيين، عدا ١٤ منهم كرهينة مؤقتة، حتى تغير المنظمات المعادية لقيام الحركة موقفها.

ومع ذلك كان موقف حدتو يلقى معارضة من الشيوعية العالمية، التي أدانت حركة الجيش في مصر، كما أدانت كافة المنظمات الشيوعية في مصر موقف حدتو، فانعكس ذلك على قياداتها التي بدأت تتخلى عن تأييدها للحركة خاصة عندما اتضح لهم ما اعتبروه أخطاء من جانب قيادة الجيش[١]. أما موقف الحزب الشيوعي المصري فقد أرسل أحد قادته وهو (مصطفى طيبة) من السجن برقية تأييد للحركة، وتقريرا لحزبه يتضمن رؤيته موضحا فيه أن جميع من كانوا معه في السجن من قيادات وأعضاء المنظمات الشيوعية الأخرى يؤيدون حركة الجيش[٢]، إلا أن قيادة الحزب الشيوعي خارج السجن أنكرت عليه موقفه ووصفت حركة الجيش بأنها انقلاب فاشي، وأصدرت بذلك بيانا وصفت فيه حركة الضباط بأنها «خدعة كبرى» وكان موقفها معارضا ومنددا، حتى لقد تراجع طيبة عن موقفه واتهم نفسه بالتسرع.. وهكذا كانت المنظمات الشيوعية تهاجم الحركة منذ اللحظة الأولى باستثناء حدتو، التي مالبثت هي الأخرى أن تراجعت عن تأييدها.

ومنذ اللحظة الأولى تشكك عبد الناصر في موقف تلك المنظمات وبدأ يحاصر الضباط اليساريين الذين اشتركوا معه، وزاد في حرصه على ذلك اقتناعه بضرورة

(١) رفعت السعيد، المصدر السابق، ص ٩٤ ـ ٩٨، ١٠٠.
(٢) مصطفى طيبة: الحركة الشيوعية المصرية، ص ٦٧ ـ ٦٨.

تأمين الثورة خشية تدخل الولايات المتحدة، فقد كان أمامه تحذيرًا واضحًا من قبل أحد المسئولين الأمريكيين بأن بلاده ستتدخل إذا اتضح أن الحركة شيوعية[1]، فضلا عن أنه أدرك ببصيرته أن اليسار الذي أيد الحركة سرعان ما سينضم إلى أغلبية اليسار الذي يهاجمها، فلم يعد يطمئن حتى إلى أولئك الذين يؤيدون الثورة، وسيكون لذلك نتائجه في افتراق السبل، فالصراع، ثم محاولات تصفية قوى اليسار فيما بعد.

* * *

(١) راجع لطيفة سالم: فاروق وسقوط الملكية، ص ٩٩٩(نقلاً عن الوثائق البريطانية في ٢٥/ ٧/ ١٩٥٢) وكذلك كتاب عبد الستار الطويلة: أزمة اليسار المصري، ص ٦٧ ـ ٦٩ (تحليلات لموقف عبد الناصر من اليسار خلال هذه المرحلة).

-٣-

الأحزاب ونداء التطهير في ٣٠ يوليو ١٩٥٢

قدرت قيادة الثورة موقف قيادات الأحزاب على نحو مختلف.. وارتاب هؤلاء في موقف قيادة الثورة منهم وصاروا على حالة من الترقب والانتظار ليكون رد فعلهم، ولم يطل الانتظار.. ولكن ثمة ملاحظة ذات مغزى في اختيار علي ماهر كرئيس لأول وزارة في عهد الثورة (٢٤/ ٣ ـ ٧/ ٩/ ١٩٥٢) تتمثل في كون هذا الاختيار يدل على أن قيادة الثورة لا تريد مواجهة مباشرة وحاسمة مع بقية عناصر النظام القديم، حتى تستعد لها، كما لم يكن بوسعها تولية أحد رجالها الحكم.. باعتبارهم شبانا.. وضباطا.. بينما لم يتعرف الناس حتى على وجوههم، لذلك جاء اختيار علي ماهر بمثابة تلويح لعناصر النظام القديم بأنه ليس لدى القيادة الجديدة مايمنع من التعامل معهم، حتى تكسب وقتا تستعد فيه للخطوة التالية.. وظنت قيادات الأحزاب أن دورها في السلطة آت لا ريب فيه!

لقد كانت قيادة الثورة شبه متفقة على التخلص من النظام الحزبي القديم، إلا أنها لم تكن قد استعدت بالبديل، وكانت تدرك كذلك أن التخلص من النظام العتيد لن تكون مسألة سهلة، خاصة وأن للأحزاب وجودها في الساحة السياسية حيث تشغل فراغها بشكل ما، ورغم إدراك قيادة الثورة أن معظم ولاء الجماهير لهذه الأحزاب يرتبط بقياداتها وأشخاص زعمائها، أكثر من ارتباطه بتنظيماتها ومبادئها، وستسهِّل هذه المسألة مهمة الضباط على أية حال، كما كان هؤلاء يدركون أن قادة الأحزاب ليسوا رؤساء وزارات في الحكم يمكن استبدالهم، حتى بدون انتخابات برلمانية، مثلما

كان يحدث في الماضي أحيانا، ولكن هذا النوع من «الولاء الحزبي» يتميز بأنه يفتح بابا للقوة الجديدة، إذا ما استطاعت تعرية هذه «الشخصيات الحزبية» والتركيز، ولو بقدر من المبالغة، على نواحي ضعفها وفسادها، فإنها تستطيع أن تمزق أواصر ذلك النوع من الارتباط أو الولاء الحزبي.

لذلك اقتضى الأمر من الضباط قدرا من مناورات السياسة قبل اتخاذ خطوة حاسمة، فضلا عن أن هؤلاء لم يكونوا قد اتفقوا فيما بينهم على خطة موحدة، وربما لم يتفقوا إلا مع انتهاء أزمتهم الداخلية في مارس ١٩٥٤، لذلك يمكن استنتاج أنه قد تواكبت خطوات التخلص من النظام القديم، مع ما يمكن اعتباره مشكلة داخلية بين أعضاء قيادة الثورة حول قضية تولي العسكريين السلطة بأنفسهم.

لم يطل انتظار الأحزاب، ففي مساء ٣٠ يوليو ١٩٥٢ أذاع محمد نجيب، باعتباره القائد العام للحركة، قرارا بمنع التظاهر منعا باتا في جميع أنحاء البلاد، وفي منتصف نفس الليلة أذاع بيانا تاليا دعا فيه الأحزاب والهيئات السياسية المصرية لتطهير صفوفها كما فعل الجيش وطهر نفسه، وطالبها بأن تتخذ لنفسها برامج محددة واضحة المعالم، تعلن على الملأ ليكون الشعب على بينة منها[١].

كان ذلك أول تعامل للقيادة مع الأحزاب، ولا تخفى دلالة التحذير بمنع التظاهر، خاصة إذا ما رأت الأحزاب، وعلى رأسها حزب الوفد، تحريك جماهيرها أو أساءت فهم وتقدير هدف القيادة العسكرية، كما أنها شفعت ذلك بضرب المثل بالجيش وتطهيره، بما يعني أيضا كامل سيطرتها عليه.. لذلك كان البلاغ حاسما والتحذير بليغا، وإن انطوى على قدر كبير من الغموض، ففتح باب الصراع داخل الأحزاب وأوقع قياداتها في مأزق، حين راحت تتبادل الاتهامات علنا كما سوف نرى.. كما انطوى التحذير على إقرار ضمني من قيادة الضباط بفساد الأحزاب، فضلا عن أنها لم تحدد ممن ستُطهر الأحزاب، وكيف؟ الأمر الذي يعطي انطباعا بأن القيادة أرادت أولا أن تكشف الأحزاب فسادها بأيديها أولا ثم بيد القيادة ثانيا.. أو هكذا تداعت الأحداث!.

(١) وحيد رأفت، المصدر السابق ص ٣٥، ٦٨.

كان الأمر يقتضي أن تصدع به الأحزاب أولا.. ثم تنشر برامجها الجديدة ثانيا.. وبالفعل نشطت قياداتها تعقد اجتماعاتها، وكأنما انتابتها حالة من الحمى، تكشف عنها صحفها في تلك الأيام، إتقاء للشر المخبوء، خاصة وأن قيادة الضباط صرحت بأنها سوف تتدخل عند اللزوم لتطهير الأحزاب على الوجه الأكمل ذلك «أن الجيش لا يهزم، وأنه سيمضي في معركة التطهير.. وأن النتيجة الحتمية لعدم التطهير هي حل الأحزاب.. إننا ننصح ثم ننذر، وإلا فإن لنا شأنًا آخر..»[1].

ويبدو أن حزب الوفد قد أبدى استعداده لتطهير نفسه قبل إعلان البيان السابق، وذلك أن شعارات التطهير قد انطلقت في الجيش وفي الأداة الحكومية منذ رحيل الملك، وقد عقد الوزراء الوفديون اجتماعا بالإسكندرية في ٢٩ يوليو، اقترح فيه د. محمد صلاح الدين تطهير الحزب تمشيا مع مطالب البلاد، ووصف سيد مرعي هذا الاقتراح بأنه كان مفاجأة لباقي الأحزاب، وكان بمثابة إحراج علني لها، فقد بدا الوفد كما لو كان الحزب التقدمي الوحيد الذي يمد يده من تلقاء نفسه للثورة[2].

وأيا كان مدى دقة الإشارة السابقة فقد كان الوفد على استعداد للتعاون مع القيادة الجديدة، تمهيدا لاستلام السلطة منها ولو ضحى ببعض رجاله، لأنه لم يتردد في شأن نداء التطهير، وإن انطوت استجابته على قدر من المناورة، جعله يبدو وكأنه لم يقع في فخ التطهير، بل ربما رآها فرصة للتخلص من بعض عناصره غير المرغوبة، وذلك أمر قد تجريه الأحزاب من حين لآخر، لذا لجأ الوفد إلى إجراء تطهير شكلي في صفوفه، حين أعلن في ٤ أغسطس فصل اثنى عشر عضوًا، كان من بينهم عدد من وزرائه ونوابه وشيوخه السابقين، ولم يذكر أسباب فصلهم، ولكن هذا الأمر لم يلبث أن فتح على الحزب بابا لم يغلق من الهجوم والتشنيع على الأعضاء المفصولين، وردودهم، الأمر الذي أضعف مركز الحزب أمام القيادة، فطالب أحد المفصولين بمحاكمة سراج الدين، ووقع صدام خطير بين مصطفى

---

(١) الرافعي: ثورة ٢٣ يوليو، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٢) سيد مرعي: أوراق سياسية، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث ـ القاهرة سنة ١٩٧٨، ص ٢٠٤ ـ ٢٥٠.

النحاس وعبد السلام جمعة في ٥ سبتمبر، عند مناقشة موضوع عثمان محرم[١]، ومن الملاحظ أن هذه الاستجابة الشكلية لم تكن خافية على قيادة الثورة بطبيعة الحال.. وقد وصف «محمد زكي عبد القادر» مسلك الوفد بأنه لم يكن مخلصا في استجابته، وعبر عن دهشته لمسارعة الحزب الكبير إلى التطهير، خاصة وأنه كان يستند إلى قاعدة شعبية عريضة، وتساءل عن الذي حمله على أن يتهاوى ويسارع إلى الاعتراف بأن صفوفه لم تكن نظيفة تماما؟[٢].

وقبل أن نتعرض لموقف الهيئة السعدية ينبغي ملاحظة أن قيادة الثورة قد استعانت باثنين من رجالها فور تمزقها خلال أغسطس ١٩٥٢، وهما سيد مرعي ود. عبد الرزاق السنهوري، اللذان تعاونا مع القيادة الجديدة، الأول في مجال الإصلاح الزراعي كما هو معروف، والآخر في مجال التشريعات والقوانين، لكن هذا التعاون لا يتصل بالهيئة السعدية من قريب أو من بعيد، وإنما حدث ذلك نتيجة استبعادهما منها، وبصفتيهما الشخصية لا الحزبية، وعموما تحاشت الهيئة، وهي تستجيب لنداء التطهير في البداية، مسألة التطهير ذاتها، وبدأت الاستجابة للشق الثاني منه المتعلق بوضع البرنامج الجديد، فكانت من أوائل الأحزاب التي قدمت برنامجا جديدا فور قيام الثورة، ولهذه المبادرة مغزى يكشف عن قدرة الهيئة ورغبتها في التكيف مع الأوضاع الجديدة، وتحسين صورتها أمام القيادة، ومن هنا قدمت ما يشبه كشف حساب عن دورها، من وجهة نظر أصحابها بطبيعة الحال، قبل أن تطهر صفوفها.

لذلك نشرت الهيئة بيانها في ٨ أغسطس ذلك البيان الذي أسرف في الحديث عن محاربتها للفساد والانحراف ودورها في تطهير أداة الحكم، كأنما لتبرىء ساحة السعديين من آثام الحكم السابق وانحرافاته، ثم أنشأ البيان يربط بين أهداف الهيئة وأهداف حركة الجيش، وعرض للإنجازات التي تحققت بفضل الوزراء السعديين، ثم أثنى على حركة الجيش المباركة..إلخ. وركز البيان على مفاهيم جديدة في البرنامج

(١) راجع الرافعي: المصدر السابق، ص ٤١، عبد العظيم رمضان: الصراع الاجتماعي والسياسي ٥٢-١٩٥٤، مكتبة مدبولي، ص (٢) ١٩٨٩، ص ١٢١ ـ ١٢٤، حول الصراعات راجع صحيفة المصري ٥ ـ ١١، أغسطس ١٩٥٢ حيث نشرت بيانات الوفد.

(٢) محمد زكي عبد القادر: مذكرات وذكريات، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

تتعلق بالاشتراكية الديموقراطية والعدالة الاجتماعية، مما يتفق وأهداف العهد الجديد وشعاراته[1].

ومع ذلك جاءت مسألة التطهير للهيئة وتداعياتها، التي توالت خلال شهر أغسطس، لتشكل فصلا دراميا يكاد يكون ختاميا في تاريخها، وفي مذكرات وأوراق سيد مرعي الذي كان من شبابها البارزين آنذاك، تفاصيل عما حدث لها من تمزق وصراعات وتخبط بشأن معنى التطهير، حتى أعلن رئيسها «إبراهيم عبد الهادي» عن استعداده للاستقالة، بينما أعلن نائبه «حامد جودة» بأن الهيئة لايجب أن تخضع لكل طلبات الضباط، ثم أعلنا تنحيهما معا عن منصبيهما في الهيئة، كما طرحت فكرة أن يتغير اسمها إلى «الحزب الاشتراكي الديموقراطي» ولم يلبث أن تراجع الرئيس والوكيل عن تنحيهما، ففصلتهما الهيئة، وانقسمت إلى فريقين متصارعين حول قيادته القديمة من ناحية وقيادته الشبابية الجديدة من ناحية أخرى[2].

وهكذا دفع نداء التطهير بالهيئة السعدية إلى قدرها المحتوم. الذي رحب به قادة الثورة، ولم يحم البرنامج البراق، بتوجهاته الاجتماعية، الهيئة السعدية من مواجهة سيف التطهير الذي شطرها ومزقها، بعد أن أقرت بفساد وعجز قياداتها القديمة، ومن ثم ضرورة تطهيرها، وذلك عين ما أرادته قيادة الثورة من تدمير الأحزاب لنفسها أولا..!

أما حزب الأحرار الدستوريين فكان تقريبا هو الحزب الوحيد الذي لم يقع في فخ التطهير، وإن لم يحمه ذلك من مصير الأحزاب الأخرى، فلم يتراشق قادته بالاتهامات ولا أدان بعضهم البعض أمام القيادة الجديدة أو الرأي العام. وإنما أصدروا بيانا أعقبوه ببرنامج جديد، وربطوا فيه بين دور الحزب في محاربة الفساد وتطهير أداة الحكم وبين أهداف الحركة في هذا الشأن.. وكان أهم ما في البيان أنه طلب إلى الحكومة أن

---

(١) عبد العليم خلاف: الهيئة السعدية، ص ٥١٣ ـ ٥١٥ وبه ملحق بنص البرنامج الجديد، وراجع تعليق وحيد رأفت، المصدر السابق، ص ٧١ ـ ٧٣ تحليل لبيان وبرنامج الحزب حيث وصفه بأنه أكثر اتجاهًا نحو اليسار.

(٢) مرعي، المصدر السابق، جـ١، ص ٢١٠ ـ ٢١٦، عبد العليم خلاف: المرجع السابق ص ٥١٨ ـ ٥١٩، حيث يورد متابعة موثقة ورصينة للأزمة داخل الهيئة.

تتولى بنفسها تطهير الأحزاب، بما لديها من سلطة التشريع والتنفيذ والقضاء، وأبدى الحزب في برنامجه اهتمامه بتضييق الفوارق الطبقية ورفع مستوى المعيشة للشعب وخاصة بين الطبقات العاملة[1]..إلخ ومن الملاحظ أن البيان يسم عهد ما قبل الثورة بالفساد والخداع، كما يوجه سهام نقده إلى حزب الوفد بشكل خاص، ويحرِّض عليه من طرف خفي، وقد نسى قادة حزب الأحرار أنهم كانوا من صناع العهد السابق، سواء كانوا داخل الحكم أو خارجه، بالحركة الإيجابية أو حتى بالصمت.

ومع ذلك تعرض الحزب لهزة داخلية. حين اجتمعت إدارته في ٢٦ أغسطس ١٩٥٢ واقترح بعض الأعضاء تنحية كل من أحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح، وبدا واضحا أن الحزب انشق إلى مجموعتين إحداهما شيوخ الحزب وقادته، وعلى رأسهم الدكتور محمد حسين هيكل، والأخرى تضم رجال الصف الثاني، وأن المجموعة الأخيرة اجتمعت وحدها لترحب بالتطهير وتسعى لتأييد النهضة المباركة تأييدا عمليا، كما طالبت بتكوين لجنة لبحث التهم التي تلوكها الألسن بشأن بعض رجال الحزب[2]، وبالرغم من ذلك لم تؤد هذه التطورات إلى تمزيق الحزب وانشطاره كما حدث للهيئة السعدية، وللوفد وإن بدرجة محدودة.

أما حزب الكتلة الوفدية فقد سارع إلى الترحيب بالتطهير واعتبره بعيدا عنه، وأنه يختص بخصومه السياسيين، بل دعت الكتلة إلى المسارعة بالتطهير المدني إلى جانب العسكري، وبتدعيم الهيئة القائمة على تنفيذ قانون «من أين لك هذا» بحيث يضمن للقائمين عليها حيادهم واستقلالهم، وأشاد بيان الكتلة «بالجيش الباسل وبقائده البطل المناضل الذين هيأوا للأمة عهدًا جديدًا تتحقق فيه أهدافها، فالكتلة هي أول من نادى بالتطهير لأنها ماتكونت إلا للتطهير باعتباره أول خطوة للتحرير.. فهي الوفد مطهرا والحكم في عقيدتها يجب أن يكون منزهًا محررًا..»[3].

(١) راجع بيان الدستوريين في صحيفة المصري في ١٧ أغسطس ١٩٥٢.
(٢) أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين، ص ٤٦٨ ـ ٤٧٠.
(٣) منى مكرم عبيد: مكرم عبيد، كلمات ومواقف ١٨٨٩ ـ ١٩٨٩، الهيئة المصرية للكتاب، سنة ١٩٩٠، ص ٣١٩. وما بعدها، الأهرام في ٢٤ أغسطس ١٩٥٢، وراجع رسالة منصور عبد السميع المرجع السابق ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠. وبالأهرام من ١ ـ ١٦ أغسطس متابعة لموقف الكتلة ونشاطها.

ومن الواضح أن بيان الكتلة يعني الوفد، باعتبارها قد انشقت عنه عام ١٩٤٣ بقيادة مكرم عبيد، عندما أثار الأزمة الشهيرة بأزمة «الكتاب الأسود» وقد شارك مكرم أحزاب الأقليات غير الوفدية الحكم في أعقاب خروج الوفد من السلطة أي خلال الفترة (١٩٤٤ ـ ١٩٥٠)، ولم تشارك الكتلة بعدها في الحكم حتى قيام الثورة كما هو معروف.. لذلك كان موقفها من الوفد معروفا، ومن هنا قصدت أن ينصب سيف التطهير على الوفد، مثلما أراد الأحرار الدستوريون، وقد أثبت موقف الكتلة والدستوريين أن سيف التطهير لم يؤثر على الأوضاع الداخلية للأحزاب فقط، وإنما أوقعها في بعضها البعض وأيقظ ثاراتها القديمة، فصار كل منها ينسب فساد الحكم السابق إلى غيره، وهو الأمر الذي سهل عملية تعريتها جميعا أمام الرأي العام.

وعمومًا، نشرت الكتلة برنامجها القديم، واعتبرت أن «ثورة الجيش إنما هي ثورة شعبية يفخر بها كل مصري، وأن الجيش بثورته الجريئة استكمل ثورتنا الشعبية» ولم تكن قيادة الثورة حتى هذه الأيام تستخدم سوى تعبير (الحركة المباركة) وأيقن الحزب الصغير أنه بذلك التأييد لنداء التطهير سيكون بمأمن منه، متناسيا تاريخه القديم، في مشاركة أحزاب الأقلية الحكم، وعلاقاته بأسس النظام القديم.. ومن هنا لم تتطهر الكتلة الوفدية.. ولم تقدم برنامجا جديدا.. وإنما قدم مكرم عبيد في عجالة ما أسماه «استكمال برنامجنا الحزبي» طالب فيه بوضع نظام للتأمين على حياة الضباط والجنود، واتفاق الأحزاب على خطة عملية لمقاطعة الاستعمار، وتعديل الدستور..الخ[1].

وفيما يتعلق بالحزب الوطني فيلاحظ أنه كان يعاني من انشقاق منذ ما قبل الثورة كما هو معروف، وقد بادر أعضاء الحزب الجديد، ممن خرجوا على الحزب القديم وشيوخه، إلى التشاور في مستقبل الحزب، وأعلن هؤلاء (الخوارج) في الصحف الصادرة في ١٧ أغسطس عن برنامجهم، وهو في جانبه السياسي، يطابق موقف الحزب القديم، أما في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، فقد طالب بتضييق الفوارق بين الطبقات إلى أبعد الحدود، وإلغاء جميع الضرائب النوعية وتوحيدها في ضريبة تصاعدية، ووضع حد أعلى لملكية الفرد، وقصر الملكية الزراعية تدريجيا على القائمين

(١) منى مكرم عبيد، المصدر السابق، ص ٣٩٨.

على زراعة الأرض..إلخ، ورأي قادة الحزب الجديد، يتقدمهم فتحي رضوان، ضرورة التفاف الناس حول الجيش المظفر وقائده الباسل محمد نجيب، الذي بعث الأمل في حياة جديدة هدفها تحرير الوطن من أعدائه في الخارج، وتطهيره من أعدائه في الداخل..إلخ.

ويلاحظ «د. وحيد رأفت» أن قادة الحزب حتى ٧ أغسطس كانوا يجهلون القائد الحقيقي لحركة الضباط[1]. ويضيف فتحي رضوان أنه عندما دعي لمقابلة أعضاء مجلس قيادة الثورة لم يكن يعرف منهم أحدًا سوى أنور السادات منذ أيام قضية أمين عثمان، وأن أحدهم وهو عبد اللطيف البغدادي عرفه بنفسه وذكر له أنه حضر أحد اجتماعات الحزب الوطني القديم، وأنه عند بداية الاجتماع رأى عضوا ثالثا كان زميلا له في الثانوية وهو يوسف صديق[2]. وعموما لم يكن لدى شباب الحزب الوطني الجديد ما يستدعي التطهير. وإن كان لديهم برنامج حافل، استخلص من معاناتهم ونشاطاتهم الثورية قبل الثورة، وإن اقتضى صياغة جديدة تلائم التطورات التي حدثت، وليستطيع شباب الحزب أن يقدموا أنفسهم من خلاله إلى القيادة الجديدة وإلى الرأي العام.

* * *

وهكذا لم تستجب أحزاب النخبة الحاكمة قبل الثورة لإجراء التطهير المطلوب، الذي نادت به قيادة الثورة، رغم فهمهم للأمر والنداء، وربما لم يكن التطهير هو بيت القصيد، فقد ناور الوفد، وأجرى تطهيرا شكليا محدودا خدم به تماسكه، ووقعت الهيئة السعدية في هاوية من الإنقسام والتمزق لا قرار لها، وراوغ الدستوريون مؤكدين أنه ليس بين صفوفهم ما يستوجب التطهير، وألقوا بالكرة في ملعب قيادة الثورة، واعتبرت كتلة مكرم عبيد أن التطهير لا يخصها، بل زايدت به على الوفد.. وأكد كل حزب من هذه الأحزاب أن فساد الحكم وأدواته في العهد الماضي تعني خصومه وحده.. وعموما تحقق لقيادة الثورة بما حدث بعض ما أرادت من تمزيق

---

(١) وحيد رأفت، المصدر السابق، ص ٧٤.

(٢) فتحي رضوان: ٧٢ شهرًا مع عبد الناصر، كتاب الحرية القاهرة ١٩٨٥، ص ١٥ ـ ١٦.

لبعض الأحزاب والإساءة إلى سمعتها وتاريخها بأيدي الأحزاب ذاتها، وأصبح الأمر يقتضي خطوة جديدة...

برغم ذلك كله فإن المصادر تجمع على أن الأحزاب لم تأخذ دعوة التطهير بشكل جدي، بينما ظلت قيادة الثورة ترقب هذه التطورات خلال شهر أغسطس بقدر من الارتياح.. ولم تكتف بذلك وإنما عملت بتصريحاتها بين الحين والآخر، على إحداث مزيد من التمزق عندما دأبت على اتهام الأحزاب بأنها غير جادة في التطهير.

وفي ١٠ أغسطس أصدر علي ماهر رئيس الورزاء بيانا هاما حمل فيه على الأحزاب حملة شعواء، ذكر فيه أن الشعب بدأ يضيق بها ذرعا، وأن الخصومة الحزبية بلغت حد الجريمة وأن الأحزاب بوضعها القائم مقضى عليها بالزوال، ووصفها بأنها ركيزة للتدخل الأجنبي، وأضاف «إننا أوضحنا للأحزاب القواعد الصحيحة التي يجب أن تقوم عليها، حتى تقوم عليها، فإن لم تنفذها فإننا سنفرضها عليها»[(١)]. ثم صرح كذلك بأن الجيش متفق مع الحكومة على حل الأحزاب السياسية، ولكن محمد نجيب سارع في اليوم التالي بإصدار بيان نفى فيه ذلك وأكد أن الجيش ـ ولم يذكر شيئا عن الحكومة ـ قد اتفق على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في موعد أقصاه فبراير ١٩٥٣[(٢)]. ويبدو من ذلك أن علي ماهر، في غمرة حماسته وكراهيته للأحزاب، وكان من ألد خصومها، وربما كان في اختياره معنى يؤكد نية الثورة تجاه الأحزاب، يبدو أنه في تصريحاته الأخيرة قد كشف عما استشفه من اتجاه الضباط قبل أن يريدوا هم ذلك، لذا بادر نجيب بنفي تصريحاته لتهدئة الأوضاع حتى يحين الأوان لاتخاذ الخطوة التالية.

وفي ٩ أغسطس صرح محمد نجيب بأنه غير راض عن الطريقة التي تطهر بها الأحزاب نفسها، وبالتالي فقد يتدخل الجيش، وأضاف أن إبعاد عناصر الفساد شرط جوهري للعودة إلى حكومة برلمانية أمينة، كما صرح متحدث باسم قيادة الثورة بأن النتيجة الحتمية لعدم السير في التطهير هي حل الأحزاب، ثم علق القائد العام «إننا ننصح ثم نحذر ثم ننذر، وإلا فلنا مع الأحزاب شأن آخر.. وإن برامج الأحزاب واحدة،

(١) محمد زكي عبد القادر، مذكرات وذكريات، ص ١٨٥ ـ ١٨٧، الأهرام والمصري في ١١ أغسطس ١٩٥٢.
(٢) وحيد رأفت، فصول من ثورة يوليو، ص ٣٥.

وهي تقوم على الأشخاص دون المبادئ»[١].. وهكذا أعلنت القيادة عن عدم رضاها عن تطهير الأحزاب لنفسها بل عن البرامج والمبادئ التي أعلنتها واعتبرتها متشابهة تماما، وأن المسألة هنا ليست مسألة مبادئ وبرامج وإنما هي أشخاص وزعامات يجب أن تختفي من الساحة السياسية.. وهكذا جاء الإنذار الجديد واضحا وحازما.

وقد دعمت القيادة إنذاراتها باجراءات لها مغزاها بالنسبة للأحزاب عندما تصدت لحوادث التظاهر والشغب التي حدثت في كفر الدوار في ١٢، ١٣ أغسطس حيث تدخل الجيش بكل حزم وسيطر على الموقف بسرعة، وشكلت محكمة عسكرية عليا لمحاكمة المسئولين عن ذلك وتبين أن الحوادث لم تكن مرتجلة وإنما دبرت بإحكام[٢]، وأيا كان وجه الحقيقة في التحقيقات فمن المسلم به أن تدخل الجيش في الأمور الداخلية بات أمرا واضحا وحاسمًا، حيث جعل من المحاكمة العسكرية التي جرت، رأس الذئب الطائر لأية محاولات قد تجيء من أي من القوى الحزبية والسياسية إذا أرادت تحريك الجماهير.

يتبقى أن نوضح موقف الإخوان المسلمين والمنظمات الشيوعية، وبالنسبة لهذه الأخيرة فإنها لم تكن أحزابًا علنية ولم تفكر في أن تؤلف حزبا علنيا حينئذ، وإنما فكرت في ذلك فيما بعد، ومن ثم لم يكن نداء التطهير يعنيها، فضلا عن موقفها الذي بات معارضا لحركة الجيش. أما الإخوان فقد بدا أنهم استجابوا لنداء التطهير وإعداد البرامج، فقد أصدروا في أول أغسطس بيانا مهمًا عن «الإصلاح المنشود في العهد الجديد» بالرغم من أن التطهير كان يقصد به على وجه التحديد أحزاب النخبة الحاكمة قبل الثورة، وبالتالي لم يكن يعني الإخوان، بحكم أنهم من الناحية القانونية ليسوا حزبا سياسيا ـ وإن كانوا عمليا غير ذلك ـ وبحكم أنهم لم يشتركوا في الحكم قبل الثورة، إلا أنهم حرصوا بذلك البيان وهذا البرنامج على إثبات وجودهم العام في كل الأحوال.

---

(١) الأهرام والمصري في ١١ أغسطس ١٩٥٢ ثم تصريحات محمد نجيب في المصري ٩ أغسطس ١٩٥٢ كذلك الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو ص ٤٢ وراجع تعليق عمر التلمساني بأن الأحزاب ابتلعت الطعم وفصلت بعض أعضائها وكان تصرفها أحمق لأنها أثبتت أن صفوفها تستلزم التطهير، التلمساني ذكريات لا مذكرات، دار الاعتصام، القاهرة سنة ١٩٨٥ ص ١١٢.

(٢) عن تلك الأحداث راجع الرافعي، المصدر السابق ص ٤٣.

بدأ البيان بالتعبير عن آمال الجماعة في بعث الأمة «بعد أن وفق الله جيش مصر العظيم لهذه الحركة المباركة» ثم لمح تلميحا له مغزاه إلى ضرورة ألا يأخذنا الزهو بهذه الانتصارات، ثم عرج على مسألة التطهير وأكد على ضرورة محاسبة كل من أعان الملك على الشر والفساد، وجعل البيان يحرض القيادة على الأحزاب السياسية جميعا ووصف قادتها بأنهم أعوان الملك، وأنهم جاوزوا كل حد في التفريط وتضييع الأمانة ومن ثم ينبغي أن تمتد إليهم يد التطهير، وتنحيتهم عن الحياة العامة وحرمانهم من نشاطهم السياسي..وهاجم البيان دستور ١٩٢٣ وطالب بإسقاطه وإصدار دستور جديد يستمد مبادئه من الإسلام، وفي خاتمة البيان أشار إلى القضية الوطنية وضرورة جلاء الإنجليز من مصر والسودان، ثم أفرد نقطة خاصة لها مغزاها فيما يتعلق بالجيش وضرورة إصلاحه وألا تبخل عليه الدولة بالمال، حتى لو اقتضى الأمر الجور على أبواب الميزانية الأخرى.. ونادى البيان بضرورة تحديد الملكيات الكبيرة، وإن لم يحدد ذلك أو كيفية حدوثه..

وأيا كان وعي الإخوان ونضجهم السياسي، وتعبيرهم عن القاسم المشترك لمطالب الحركة الوطنية، الأمر الذي يستشف من اتجاههم نحو تحويل «الحركة المباركة» للجيش إلى «ثورة» ناجحة، فإنهم لم يقدموا رؤية متكاملة مفصلة بشأن الإصلاح الدستوري كما فعلوا في بنود البرنامج الأخرى، وإنما جاءت المسألة في شكل توجه عام يدعو لأن يستمد الدستور مبادئه من مبادئ الإسلام، الأمر الذي جعل البرنامج موضع نقد في هذا الشأن، فضلا عن الإشارة العامة الأخيرة المتعلقة بقضية الاستقلال الوطني والتي جاءت غامضه بشأن رؤيتهم لحل تلك القضية[1]، وربما يمكن تفسير ذلك بأن البيان قصد ألا يخوض في هاتين المسألتين بشكل مفصل، ليبعد الإخوان مؤقتا عن التورط في المسائل السياسية، مؤثرا الاهتمام بالنواحي الخلقية والاجتماعية ذات الطابع الإصلاحي على وجه العموم، حتى يتسنى لهم تفهم توجهات القيادة الجديدة في ذلك المنعطف المهم من تاريخ البلاد.

(١) نص بيان الإخوان وثيقة رقم (٣) بكتاب صلاح شادي، السابق ص ٣٩١ ـ ٤٠٠ ونقد صلاح عيسى في مقدمته لترجمة كتاب «ميتشل» عن الإخوان، جـ١، القاهرة سنة ١٩٧٧ ص ٣٢.

وفي المقابل اتسم موقف قيادة الثورة من جماعة الإخوان بالتريث والحذر أيضا، وإن كان معروفا أن عبد الناصر قد شرع في محاصرة الضباط المنتمين إلى الجماعة، محاولا إبعادهم عنها بإغرائهم، أو تشتيتهم، وقد نجح إلى حد كبير في إبعاد الكثيرين منهم عن الجماعة.. أما من بقي منهم متمسكا بانتمائه إليها فقد تعامل معه بالنقل تارة وبالاعتقال تارة أخرى وقد فصَّلت مذكرات كل من عبد المنعم عبد الرؤوف وحسين حمودة، وهما من الضباط الإخوان، هذه المسألة عندما ذكر الأول أن عبدالناصر أبعده إلى فلسطين عندما رآه متمسكا بانتمائه إلى الجماعة وأنه اعتقل وشرد بعد ذلك، ولقى الثاني مصيرا مشابها عندما ذكر أنه سافر في أواخر عام ١٩٥٢ إلى الولايات المتحدة في رحلة دراسية، مما يفيد إبعاده مؤقتا، ثم قبض عليه واعتقل فيما بعد في يناير ١٩٥٤عندما صدر قرار بحل الجماعة كما هو معروف[1].

* * *

---

(١) عبد المنعم عبد الرؤوف: أرغمت فاروق، ص ١٣٩ ـ ١٤١، حسين محمد أحمد حمودة: أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، ص ٨٩ وما بعدها.

- ٤ -

قيادة الثورة وتنظيم الأحزاب بقانون ٩ سبتمبر ١٩٥٢

كان لابد لقيادة الثورة أن تتخذ خطوة جديدة بعدما رأته من نتائج نداء التطهير.. وسوف نلاحظ أن الخطوة الجديدة مثلت ضربة جديدة قاصمة للأحزاب، ودفعت بالقيادة العسكرية نحو الحكم، لتناسب إجراءات إسقاط النظام القديم،تناسبا عكسيا مع زحف الضباط نحو السلطة، ففي ٧ سبتمبر أقالت القيادة وزارة علي ماهر، بعد أن قضت منها وطرها، وشكل محمد نجيب وزارتها الأولى في نفس اليوم، وكان ذلك مؤشرا للساسة الحزبيين على أن العسكريين بسبيلهم إلى السلطة وممارسة الحكم، صحيح أن الوزارة الجديدة جاءت من العناصر المدنية أساسا، لكن أحدا من هؤلاء الوزراء لم يكن من السياسيين الحزبيين القدامى، وإنما كانوا من معارضي النظام قبل الثورة، ومن عناصر الحزب الوطني الجديد، والمستقلين، وأذاعت الوزارة الجديدة أن الأحزاب لم تكن جادة في تطهير نفسها، واتهمتها بأنها قامت بدعاية ضد الثورة ومشروعاتها، وأساءت إلى النظام الجديد.و أعقبت الوزارة ذلك باعتقال ٧٤ من قيادات الأحزاب والسياسيين القدامى في نفس يوم تشكيلها، بحجة تهدئة الجو السياسي، وأوضحت أنها قامت بذلك لتساعد الأحزاب على تطهير صفوفها في جو لا يسود فيه تأثير هؤلاء المعتقلين[(١)].

---

(١) المصري ٨ سبتمبر ١٩٥٢ (قائمة المعتقلين)، صلاح الشاهد: ذكرياتي في عهدين، ط(١) دار المعارف سنة ١٩٧٦ ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

جاء الاعتقال إذن تنفيذا لتحذيرات القيادة، التي لم تكن الأحزاب تتصور أنها ستبلغ هذا المدى، فكان الإجراء أشبه بعملية تطهير ثان تجريه القيادة بنفسها، مستخدمة قوة الدولة وجهازها، الذي صار في قبضتها تماما.. ثم جاء الاعتقال مؤشرا خطيرا من جانبها وهي بسبيلها إلى إصدار قانون الإصلاح الزراعي، ليضر أبلغ الضرر بمصالح كبار الملاك، ومعظمهم كانوا من قيادات الأحزاب القديمة، الأمر الذي سيدمر الأساس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتمدون عليه.. ولم يكن مصادفة أن تتم حركة الاعتقال في نفس يوم تولي نجيب الوزارة. وأن يتم بعدها بيومين فقط إصدار قانون الإصلاح الزراعي في ٩سبتمبر، ثم قانون لتنظيم الأحزاب السياسية، وهو المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لعام ١٩٥٢. الأمر الذي بعث الرعب في صفوف الأحزاب وقياداتها، فلم تستطع أن تحرك ساكنا، وبدت كما لو أنها فقدت جماهيرها وقدرتها على الحركة، فجاء قانون الإصلاح الزراعي، وقانون تنظيم الأحزاب، بمثابة ضربتين موجعتين في رأس مضطرب يكاد يترنح.

كانت قيادة الثورة خلال شهر أغسطس وهي تعد لقانون الإصلاح الزراعي وتستطلع رأي الأحزاب والقوى السياسية بشأنه، تدرك أنها ستفجر لغما جديدا داخل الأحزاب، خاصة ضد كبار الملاك فيها، ومن جانب القوى الأخرى بداخلها، فضلا عن أن إصدار وزارة نجيب القانون بنفسها، رغم إتمام إعداده قبل ذلك، قصد به إعلان العسكريين عن عزمهم على تنفيذه بأنفسهم[(١)] مع ما يعنيه ذلك بالنسبة للسياسيين والحزبيين القدامى.. والواقع أن قيادة الثورة، خلال مشاوراتها بشأن المشروع قد لمست لدى الأحزاب بعض الأصوات المؤيدة للإصلاح الزراعي، إلا أنها كانت تدرك أنه لن يلقى قبولا من غالبية قياداتها، ومع ذلك جاء القانون فرصة ليزيد من حدة الصراعات والتمزقات داخل الأحزاب، بين معارضيه ومؤيديه.

وثمة محاولات جرت من جانب قيادة الثورة لاستقطاب بعض القيادات الوفدية. من خلال الدكتور طه حسين وأحمد ابو الفتح، وكذلك عبد السلام جمعة، وأن ثمة إغراء للأخير بأنه رجل السلطة المطلوب وعليه معاونة رجال الثورة والابتعاد عن

(١) عبد العظيم رمضان: الصراع الاجتماعي والسياسي ط(٢) القاهرة سنة ١٩٨٨، ص ١٣٩ ـ ١٤٤.

زعامة النحاس.. كما جرت محاولات أخرى لإبعاد عبد الفتاح حسن والدكتور محمد صلاح الدين بإشراكهما في وزارة الثورة، ولكنهما اعتذرا[١]، بينما جرت محاولات من جانب الوفد للتقارب مع قيادة الثورة في شخص محمد نجيب وحده، ولكن أعضاء مجلس القيادة كانوا يحولون دون ذلك، ويشترطون لقاء مندوبي الوفد بهم قبل لقاء نجيب[٢]، وقد أسفرت الاتصالات في مجملها، عن تعقد الأمور بين قيادة الثورة وزعماء الوفد، وبات واضحا أن الحزب الكبير قد انتهى إلى حال من العجز والتخبط لم يشهد لها مثيلا.. وقد صور أحمد أبو الفتح تلك الحال في مقالاته الشهيرة التي نشرها في صحيفة المصري منذ ٧ سبتمبر ١٩٥٢ والتي حملت عنوان «إلى أين..؟» حيث تحدث فيها عن توالي اجتماعات الوفد وانفضاضها دون قرارات، والناس تلعن الأحزاب وتتحدث عن حلها، وعن تنظيمها بقانون، وضرورة ألا تجرى أية انتخابات إلا بعد تطهير الأحزاب. ورغم أن (أبو الفتح) فسر مقالاته فيما بعد ـ في كتاب وضعه عن عبد الناصر ـ بأنه كان يصور مساوئ الحكم الدكتاتوري الذي تسير إليه حركة الجيش ويحذر منه[٣] إلا أن صلته برجال الثورة في هذه الفتره كانت أوثق وأقوى من صلته بالوفد، الأمر الذي يوحي بأنه كان يعبر عن توجهات الثورة ويمهد لإجراءاتها...

وكان نصيب الوفد من حملة الاعتقالات اعتقال سكرتيره العام فؤاد سراج الدين ومعه كل من محمود سليمان غنام وعثمان محرم، وعبد الحميد وياسين سراج الدين وغيرهم، أما الهيئة السعدية فقد اعتقل رئيسها إبراهيم عبد الهادي، بالإضافة إلى حامد جودة وإسماعيل المليجي وممدوح رياض وعلي الرجال وعلي الخشخاني، أما حزب الأحرار الدستوريين فقد اعتقل من رجاله أحمد عبد الغفار وعبد المجيد

---

(١) مصادرنا هنا هي مذكرات قادة الوفد عبد الفتاح حسن، المصدر السابق ص ١٣٩ ـ ١٤٤ وابراهيم فرج المصدر السابق ص ١١٠ ـ ١١١.

(٢) خالد محيي الدين: والآن أتكلم، ص ١٨٠ ـ ١٨١ وكذلك سيد مرعي، أوراق سياسية، جـ١، ص ٢٠٧، إبراهيم فرج: ذكرياتي السياسية، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٣) نص المقال بصحيفة المصري ٧ سبتمبر وانظر تعليق وتلخيص عبد العظيم رمضان له في كتابه الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ١٢٦، وتعليق أحمد أبو الفتوح نفسه في كتابه: جمال عبد الناصر، المكتب المصري الحديث، دون تاريخ ص ١٤٨. وقد وصف عبد الفتاح حسن في مذكراته ص ١٣٩ ـ ١٤٠، أحمد أبو الفتوح بأنه يتقد حماسة لتأييد الثورة وعلى صلة متينة ببعض رجالها.

صالح[1]. وقد علق أحمد أبو الفتح في مقالاته على ذلك بأن الجيش فعل ذلك وهو مقتنع أنه إنما يفعل ذلك كخطوة لتحقيق التطهير فماذا يكون موقف الأحزاب؟ هل تقف مكتوفة الأيدي ليضطر الجيش إلى التدخل مرة أخرى؟ أم أنها ستبادر بالتصرف الحكيم إلى مافيه التطهير؟.. وأضاف أنه إذا لم تقم الأحزاب بذلك، فقد يصل الأمر إلى حلها، وهذا هو المكروه الذي يبغضه كل محب للديموقراطية..[2].

* * *

لم تجهز الضربات السابقة على الأحزاب تماما وإنما مزقتها إربا، كما رأينا، وتركتها نهبا للصراعات الداخلية، وأسقطتها من أعين جماهيرها.. لذلك كان لابد لقيادة الثورة من اتخاذ خطوة جديدة لمحاصرة كيانها والتضييق عليها، في محاولة أخيرة لتصفيتها، ولم تلجأ القيادة هذه المرة إلى سلاح التطهير، أو الاعتقال المباشر، وإنما لجأت إلى التشريع، حتى تبدو وكأنها تتعامل معها في إطار من شرعية القانون، لذلك أصدرت في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أول قانون عرفته مصر بشأن «تنظيم الأحزاب السياسية» وهو القانون رقم (١٧٩) لذلك العام.

لقد كانت أحزاب مصر طوال التجربة التي عاشتها في أعقاب ثورة ١٩١٩، وماقبلها، تتألف وتمارس دورها من خلال التطور الديموقراطي العام وتقاليده، خارج سلطة الدولة وقوانينها، حتى ما كانت تؤلفه منها الحكومات، لكن الجديد هنا أن جهاز الدولة، بما يملك من سلطة التقنين والتشريع، وعلى رأسه العسكريون في شكل مجلس قيادة الثورة، جعل يتدخل في أمر التنظيمات التي هي في صميمها تنظيمات شعبية، أي من صميم عمل الشعب وهيئاته وتجمعاته.. فأخرج العسكريون «الدولة» عن دورها الطبيعي، مستخدمين سلطتها في التضييق على التجمعات الحزبية، تمهيدا لتصفيتها، إن لم يكن احتواؤها، وإعادة تشكيلها وفقا لمشيئتهم.

---

(١) قائمة الاعتقالات بصحيفة المصري في ٨ سبتمبر ١٩٥٢ وتضم ٧٤ معتقلاً.
(٢) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ١٢٨، ووحيد رأفت، المصدر السابق، ص ٧٧ هامش (١) والمصري ٧ـ٩ سبتمبر ١٩٥٢ مقالات أبو الفتح.

على أية حال مثَّل قانون تنظيم الأحزاب الجديد مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين قيادة الثورة والأحزاب، استمرت من ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وحتى ١٧ يناير ١٩٥٣، وهي فترة كان الكثير من زعماء الأحزاب فيها رهن الاعتقال والمحاكمة، بينما كان الكثيرون أيضا يعانون من تأثير قانون تنظيم الإصلاح الزراعي ومصادرة أراضيهم وتوزيعها على الفلاحين. ففي ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ بدأ تشكيل «محكمة الثورة» لمحاكمة السياسيين المقبوض عليهم، وكان يترأسها عبد اللطيف البغدادي، ويشترك في عضويتها أنور السادات وحسن إبراهيم على نحو ما هو معروف، في وقت كان فيه على الأحزاب أن تتعامل مع القانون الذي صدر بشأن تنظيمها.

ومن الملاحظ أن قيادة الثورة رأت تغطية لموقفها ونواياها، وللتخفيف من تأثير عملية الاعتقالات، أن توعز إلى محمد نجيب أن يصرح فور توليه الوزارة في ٧ سبتمبر١٩٥٢ بأنه «لا يفكر في حل الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر، وأن الانتخابات البرلمانية وسوف تجري في فبراير ١٩٥٣، وهو الموعد الذي كانت وزارة علي ماهر قد حددته». وينبغي ملاحظة دلالة عبارة «في الوقت الحاضر». وتجدر الإشارة إلى أن القانون الجديد صدر فور استقالة وزارة علي ماهر بيومين، مما قد يفيد بأنها اشتركت في إعداده[١]، وإن كان معروفا أن المشروع كان يعد منذ أوائل أغسطس ١٩٥٢، حين قابل بعض زعماء الوفد جمال عبد الناصر وبعض رفاقه في ١١ أغسطس للاستفسار عما أشيع بشأن ذلك الموضوع.

وتنسب المصادر القانون إلى سليمان حافظ الذي كان وكيلا لمجلس الدولة ورئيسا لقسم التشريع آنذاك، ثم صار في وزارة نجيب نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية، كما يفسر كذلك بعداء الرجل للوفد ورئيسه مصطفى النحاس، وللأحزاب السياسية على وجه العموم، على الرغم من أنه كان يوما من أنصار الحزب الوطني القديم، وأنه شاء بهذا القانون أن «يهدم مصطفى النحاس أولا وأخيرا»[٢]. وأيا كانت مشاعر سليمان حافظ تجاه الوفد وقيادته، فقد كان هو الرجل المناسب، الذي

---

(١) راجع وحيد رأفت: المصدر السابق، ص ٧٤ ـ ٧٧.

(٢) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، مصر والعسكريون، جـ١، ط (٢) القاهره سنة ١٩٧٧ ص٢٦٤ ـ ٢٦٥.

استخدمته قيادة الثورة في هذه الجولة من الصراع مع الأحزاب، ورغم ما ذكرته بعض المصادر بشأن موقف عبد الرزاق السنهوري الذي كان رئيسا لمجلس الدولة آنذاك، ومعارضته له في البداية إلا أنه وافق عليه على أية حال، وكانت معارضة السنهوري من حيث المبدأ تأسيسا على أن الدستور لا يمنع تنظيم الأحزاب، على اعتبار أنها نوع من أنواع الجمعيات، كما أن العرف الدستوري جرى على عدم التعرض لها من جانب المشرع، فترك أمر تنظيمها لرجالها، لكن حجة سليمان حافظ تمثلت في أن الأحزاب قد فسدت بما أفسد المعنى الحقيقي للديموقراطية البرلمانية، واستطاع إقناع السنهوري بذلك، حتى اضطر إلى إقرار مشروع القانون مشترطا ألا يكون تدخل الإدارة إلا عند الاقتضاء، لتحقيق أغراض القانون، وأن تخضع الادارة في تدخلها لرقابة مباشرة من مجلس الدولة[١].

ويبدو أن محمد نجيب، بخلاف أعضاء مجلس قيادة الثورة، لم يكن متحمسا لذلك القانون، إلا أن سليمان حافظ استطاع إقناعه بتجسيم خطر الأحزاب على مسيرة الحركة، أو برواية بعض المهازل والمفاسد التي أطاحت ببعض قيادات هذه الأحزاب، فضلا عن رؤية محمد نجيب لبعض هؤلاء يلجئون إلى ضباط الحركة بقصد التشهير بزملائهم.. فاقتنع هو الآخر بالمشروع إيمانا منه بأن الرقابة القضائية من جانب مجلس الدولة ستكفل حماية الأحزاب من تسلط الحكومة، وحماية الحكومة ذاتها من سلطتها.. ولعل هذا كان من أسباب تصريحه المشار إليه فور توليه الوزارة، حين أكد على موعد الانتخابات، وأنه «إذا تم تطهير قواعد الأحزاب، التي مهما أحاط بقادتها من شبهات، فإنها لا شك سليمة، لأنها في مجموعها تشكل شعبنا العظيم»[٢]. ولكن من الواضح أيضا أن محمد نجيب، شأنه شأن عبد الرزاق السنهوري، لم يكن يدري الهدف النهائي من القانون، ذلك الهدف الذي قصده الضباط، واستخدموا سليمان حافظ لتحقيقه، بحكم منصبه القانوني وعدائه للوفد والأحزاب، كما سبق وأن استخدموا علي ماهر في جولة معركة التطهير السابقة مع الأحزاب حتى حققت أهدافها.

---

(١) صلاح الشاهد، السابق، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥، حمروش، السابق، ص ٢٦٤، خالد محيي الدين: مستقبل الديموقراطية في مصر، كتاب الأهالي، العدد الأول القاهرة سنة ١٩٨٤ ص ٢٢ ـ ٢٣.
(٢) صلاح الشاهد، نفسه، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

نص القانون على تعريف للحزب السياسي بأنه كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية الداخلية أو الخارجية للدولة لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم، ولا يعتبر حزبا سياسيا الجماعة التي تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية[1]، ومن ثم فإن للمصريين الحق في تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصري الحق في الانتماء لأي حزب سياسي، (المواد ١ ـ ٢).

أما من يرغب في تكوين حزب سياسي فعليه أن يخطر بذلك وزير الداخلية بخطاب رسمي، يتضمن نظام الحزب، وبيانا بأعضائه المؤسسين، وبموارده المالية، على أن يشمل نظام الحزب بيانا بأغراضه وبرنامجه في شتى المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخلية أو خارجية، ثم وسائل الحزب العملية لتحقيق تلك الأغراض وبيان طريقة تكوين هيئاته الداخلية واختصاصها ونظام العضوية وموارده المالية..إلخ (المواد ٣ ـ ٤) وإن تدخل القانون في تحديد طريقة اختيار الرئيس ومجلس الإدارة، كما أن بقية مواد القانون أتت في شكل قيود ومحاذير سواء فيما يختص بتشكيل الأحزاب أو ممارسة دورها. فأجازت المادة الخامسة لوزير الداخلية أن يعترض على تكوين الحزب، لمخالفة حكم من أحكام القانون، وأن تفصل محكمة القضاء الإداري في الاعتراض على وجه الاستعجال كما فرضت المادة الثامنة محاذير بشأن الانتماء للأحزاب والانضمام إلى عضويتها، وكان أهم مافيها أنه لايجوز أن يدخل أو يبقى في الحزب، بأي صفة، من ينسب إليه عمل من أعمال استغلال النفوذ، ولو لم يكن وزيرا عند قيامه بهذا العمل، أو ينسب إليه الحصو ل على كسب غير مشروع، وأقيم الدليل على ذلك في الحالتين أمام محكمة القضاء الإداري وكذلك من يتقاضى بسبب غير مشروع أجرا أو مكافأة أو نحوها، من دولة أجنبية أو من هيئة أو منظمة تعمل لحساب دولة أجنبية، وكذلك حرم القانون على من يتولى رئاسة الحزب أو عضوية مجلس إدارته أن يكون مديرا أو عضوا بمجلس إدارة أو خبيرا أو مستشارا في شركة تكفل لها الحكومة أية مزايا خاصة، أو ترتبط معها بعقد أو أشغال عامة..إلخ.(م٩)

(١) استنادًا إلى العبارة الأخيرة استبعدت جماعة الإخوان المسلمين من الخضوع للقانون، وربما كان الأمر مقصودًا خلال هذه المرحلة لتصفية الأحزاب قبل أن تتفرغ قيادة الثورة للجماعة.

وفضلا عما ورد بالقانون في شكل أحكام تنظيمية تتعلق بإيداع أموال الأحزاب في المصارف وحظر تكوين التشكيلات شبه العسكرية للأحزاب..إلخ. فقد تضمنت المادة (١٣) نصًّا غاية في الخطورة حين منحت وزير الداخلية، ولكل ذي شأن، الحق في الاعتراض على إخلال الحزب بحكم من الأحكام المتقدمة، ولو أن الإخلال كان قائما وقت تكوين الحزب، وأن يطلب حسب الأحوال، حل الحزب أو وقف نشاطه وإسقاط عضوية أحد أعضائه، أو تصحيح الوضع الخاطيء وأن يرفع الاعتراض إلى محكمة القضاء الإداري..إلخ.

وفوق ماسبق نص القانون على سريان أحكامه على الأحزاب القائمة عند العمل به (م١٤) ومن ثم تعتبر الأحزاب الموجودة غير قانونية، ويتطلب وجودها القانوني أن تعيد تكوين نفسها وفقا لأحكام هذا التشريع وأن تتقدم بإخطارات تأسيسها حسب نصوص القانون (م١٩)[١].

وهكذا، بنص قانوني وتشريع من الدولة، اعتبرت الأحزاب السياسية القائمة محلولة، وصار وضعها وممارسة نشاطها، بشكلها التقليدي مخالفا للقانون، وبات عليها لكي تفعل ذلك، أن تعيد تكوين نفسها، برامجها وتنظيماتها ووسائلها، على نحو جديد، وفقا لأحكام القانون، الذي جعل من سلطة وزير الداخلية ـ كمنفذ لإرادة الجيش ـ أداة تتحكم في تكوين الأحزاب، بل وفي ممارسة نشاطها. وإن بدا أن هذه السلطة ستكون خاضعة لإشراف محكمة القضاء الإداري. وفضلا عما ورد بالقانون من محاذير وقيود مقصودة بشأن تأليف الأحزاب، فقد منح الوزير سلطة حل الحزب ووقف نشاطه أو إسقاط عضوية أحد أعضائه، ناهيك عن اعتبار إصدار القانون ذاته بدعة فرضت بها الدولة هيمنتها على التنظيمات التي هي من صميم عمل الشعب، وهو أمر غير مسبوق في الأعراف القانونية والديموقراطية التي عرفتها مصر حتى ذلك التاريخ. الأمر الذي يعطي انطباعا عامًا وواضحا أن القضية لم تكن مسألة إعادة تكوين الأحزاب السياسية، على أسس جديدة، بقدر ما كانت خطوة مرحلية على طريق تصفية وجودها ذاته، وكحلقة

(١) وحيد رأفت، المصدر السابق، ص ٧٥ ـ ٧٧ ويضيف الشاهد، المصدر السابق ص، ٢٦٥ بأنه لم يكن لهذا القانون نظير سوى في العراق والمانيا الديموقراطية.

من حلقات الصراع بين القيادة العسكرية الجديدة وبين القيادات السياسية القديمة في مجال وجودها بين الجماهير.

ولم تكن الأحزاب في وضع يمكنها من الاعتراض على القانون أو مقاومته بشكل ما، بل على العكس رضخت له، وسارعت إلى تقديم إخطارات تأسيسها، بعد إجراء حركة تطهير أخرى محدودة في صفوفها، وبلغ عدد الأحزاب التي قدمت إخطاراتها ١٦ حزبا على رأسها أحزاب النخبة الحاكمة قبل الثورة الأربعة بنفس أسمائها، كما قدم الحزب الوطني الجديد إخطاره، وكذلك فعلت جماعة الإخوان المسلمين، ثم الحزب الاشتراكي، الذي عقدت رئاسته لإبراهيم شكري، ومن الطريف أنه قدمت ثلاثة إخطارات لأحزاب تحمل اسم العمال والفلاحين، فضلا عن حزبين آخرين أحدهما باسم الحزب الديموقراطي والآخر باسم الحزب الجمهوري، وإن اعترض عليهما لمناداتها بالنظام الجمهوري، الذي لم يكن قد تقرر بعد! كذلك قدمت ثلاثة إخطارات لتأسيس أحزاب نسائية (بنت النيل، الحزب النسائي، الحزب النسائي الوطني)[(١)] ويبدو أنها جميعا لم تكن أحزابا بالمعنى المعروف، وإنما مجرد إخطارات قدمتها صاحباتها أملا في تكوين أحزاب فعلية فيما بعد، ولذلك لم تكترث لها قيادة الثورة ولم تعترض عليها!.

وبالرغم من أن أحزاب النخبة الحاكمة قبل الثورة قدمت برامج جديدة وفقا لنداء التطهير في الأيام الأخيرة من يوليو وأوائل أغسطس ـ كما مر بنا ـ فإنها اضطرت إلى إعادة صياغة برامجها مرة أخرى، وفقا لقانون ٩ سبتمبر الجديد.. الأمر الذي يعطي انطباعا عامًا بأنها على استعداد لمسايرة الأوضاع الجديدة والرضوخ لتداعياتها على أي صورة، وسوف نلاحظ أن معظمها قدم برامج جديدة أو مجددة الصياغة، ولكن ذلك لم يحمها من المصير المحزن التي سيقت إليه. وقد لا يهمنا أن نقف طويلا لدراسة هذه البرامج وتحليلها، لأنها رغم تفاضلها وتكاملها وتعبيرها عن روح جديدة حقا، لم يقدر لها أن توضع موضع التنفيذ والاختبار، كما سنرى، كما

(١) العطيفي، المصدر السابق، ص ٢٣، وحيد رأفت، المصدر السابق، ص ٧٨، أحمد حمروش المصدر السابق، ص ٢٧ (ويضيف أن هناك حزبًا آخر يحمل اسم حزب الله).

أن واضعيها هم أنفسهم أبطال المرحلة التاريخية السابقة، وبالتالي فلم تكن هذه البرامج أكثر من حلقة من حلقات الصراع السياسي بين هذه الأحزاب وبين قيادة الثورة، كما سوف نرى.

وبالنسبة للوفد، فتروي مصادر عديدة أن قيادة الثورة قصدته بالقانون، وبعضها يختزل المسألة في الصراع بين سليمان حافظ ـ الذي أعد القانون ودافع عنه باستماتة ـ وبين قيادات الوفد، فالملاحظ أن قيادةالحزب قد ارتابت في القانون وشنت حملة ضارية عليه وعلى سليمان حافظ بصفة خاصة، وكانت ترى أن من واجب حركة الجيش أن تسلمها مقاليد الأمور وتعود إلى ثكناتها، وكانت تلك هي بيت القصيد في الصراع بين الوفد وقيادة الثورة، ومع ذلك جرت اتصالات متبادلة للتقريب بين الفريقين، انطوت على قدر كبير من المجاملة، بل إن هناك من يرى أن مصطفى النحاس ومعه فؤاد سراج الدين حاولا خلال تلك اللقاءات، أن يطويا حركة الجيش في شخص محمد نجيب، الذي أبدى إسرافا شديدا في مجاملة النحاس[1]، أثار حفيظة رجال القيادة الآخرين.

ولم يكن موقف الوفد من قانون الأحزاب حازما أو رافضا، رغم مهاجمته، على الأقل في البداية، بل إن موقفه كشف عن تخبط وضعف شديدين، وقدم فؤاد سراج الدين استقالته من الحزب نتيجة لذلك، خاصة وأن النحاس قد صرح بأن قوائم الوفد لن تتضمن أسماء المعتقلين حتى توضع الأمور في نصابها الصحيح، وكان سراج الدين معتقلا، ثم أعد الوفد في ١٦ سبتمبر بيانا بنظامه الجديد، مضمنا إياه برنامجه باعتباره «هيئة سياسية ديموقراطية اشتراكية»، وجاء البرنامج الجديد مفصلا بشكل لافت، ومؤكدا على مبادئ تقدمية تدل على تطور هام في تفكير قادته، فقد نص على العمل على تأميم المرافق العامة بالتدريج وعلى مشروع تحديد الملكية والإصلاح الزراعي وإشاعة العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات وتحقيق رفاهية وترقية الشعب عن طريق نظام اشتراكي اجتماعي.. ورغم ذلك لم يكن لدى

(١) حول هذه اللقاءات راجع سيد مرعي، المصدر السابق ص ٢٠٥، إبراهيم فرج، المصدر السابق، ص ٨٢ ـ ٨٥ وأحمد حمروش، مصر والعسكريون، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

قيادة الوفد تصور صحيح عن مدى التغيرات التي تندفع إليها البلاد، خاصة فيما يتعلق بالنظام الملكي، فجاءت المسألة الدستورية في برنامج الوفد لتضع قيودا على سلطة الملك..[1].

وكان على الوفد أن يسير في الشوط إلى نهايته، فأزمع تقديم إخطار تأسيسه ونشر برنامجه ونظامه، وبيتت قيادة الثورة نيتها علي المقاومة، وأصر سليمان حافظ على ملاحقة رئيس الوفد، حتى اضطر الحزب إلى التراجع، ففي ٢٧ سبتمبر أصدر بيانا قرر فيه ألا يقدم الإخطار، واعتقد أنه بوقفته هذه سيحمل قيادة الثورة على مراجعة موقفها، ولكن هذا لم يحدث، فقد صرح مصدر رسمي بأنه يأسف لأن يلجأ الوفد إلى هذه المناورة، وقام محمد نجيب بزيارة مدينة «سمنود» لتحدي النحاس وشعبيته في عقر داره، حتى دخل في روع الوفد أن موقفه هذا سيقضي على مستقبله السياسي، ومن ثم تراجع عن موقفه الصلب ورضخ للعناصر التوفيقية فيه، خاصة بعد ما رأت أن قيادة الثورة جعلت تنافس الوفد في شعبيته، وتقدم للشعب إنجازات كانت مذهلة في وقتها كإلغاء الرتب والألقاب وطرد الملك وقانون الإصلاح الزراعي[2].

لذلك كله تراجع الوفد وقدم إخطار تأسيسه في ٦ أكتوبر ١٩٥٢، وإن انطوى تراجعه على قدر من المناورة لم تفت قيادة الثورة، وتضمن إخطار التأسيس اختيار مصطفى النحاس رئيس شرف للوفد مدى حياته، ثم صرح النحاس بأن حركة الجيش جاءت صورة حية رائعة لصحوة الشعب وقدرته..إلخ لكن هذه العبارات لم تجد صداها عند الضباط، فقد كان الصراع قد اتخذ اتجاها لا رجعة فيه، يزكيه موقف سليمان حافظ، ويؤكده ضعف الوفد وعجزه عن تحريك جماهيره بشكل يقدم طرحا جديدا لاتجاه الصراع، وفهمت قيادة الثورة حقيقة التراجع الوفدي واعترضت على رياسة النحاس

---

(١) نص البرنامج في رسالة محمد فريد حشيش، حزب الوفد ٣٦ ـ ١٩٥٢، ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس سنة ١٩٧٠ ص ١١ ـ ١٥ من الملاحق، وراجع تعليقاته ص ٢٦٧ وتعليقات عبد العظيم رمضان المرجع السابق ص ١٢٩ ـ ١٣٢.

(٢) عبد العظيم رمضان: الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ١٣٢ ـ ١٣٤، عن المصري في ٢٣، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢ وحمروش: مصر والعسكريون ص ٢٦٨ ـ ٢٧٠.

الشرفية، لأنها تضع النحاس في منصب يعلو فوق سلطة الرئيس الفعلي، كما أن نصوص قانون الأحزاب لم يتضمن إمكان تعيين رئيس شرفي[1].

واعترض وزير الدخلية على وجود اسم مصطفى النحاس واسم عبدالفتاح الطويل وكان الاعتراض على وجود اسم النحاس أمرًا مبالغًا فيه وتصعيدا للصراع من جانب القيادة مما أربك الوفد أكثر وانقسم الوفديون انقساما بينا حول قبول الاعتراض أو مقاومته.. وانتقل الصراع إلى ساحة المحاكم وهو ما أراده الوفد، ونظرت القضية في أوائل يناير ١٩٥٣ وحشد الحزب فحول محاميه، وتحولت ساحة المحاكمة إلى مظاهرة شعبية وقانونية لا مثيل لها سببت ارتياعا هائلا لضباط الثورة..

وهكذا لم يقاطع الوفد قانون تنظيم الأحزاب، وبالرغم من التخبط الذي بدا واضحا خلال تعامله معه، فإن قياداته لم تفطن إلى ضعف موقفها إلا بعد اعتراض وزير الداخلية على اسمي النحاس وعبد الفتاح الطويل واتهامهما بالفساد، فراح الحزب في مذكرة قانونية ـ صاغها الدكتور وحيد رأفت ـ على قدر كبير من الدقة، يطعن في دستورية المرسوم بقانون لتنظيم الأحزاب بعد أن كان الحزب قد قطع شوطا من التعامل مع هذا المرسوم! فدفعت المذكرة بعدم دستوريته، وانتقدت سلطة وزير الداخلية في الاعتراض على تكوين الحزب أو انتماء بعض الأفراد إليه وانتفاء الضرورة الملحة لاستصدار القانون، وأنه يمكن الاستعاضة عنه بنصوص ملائمة عامة توضع في قانون الانتخاب أو الدستور القادمين[2].. وشغلت القضية، ومعها قضايا الاعتراضات على الأحزاب الأخرى، الرأي العام خلال ما تبقى من عام ١٩٥٢ وحتى أوائل يناير ١٩٥٣ حيث تأجلت جميعها.

أما الدستوريون فقد قدموا إخطار تأسيس حزبهم أيضا، واجتمع مجلس الإدارة وأعلن أن أحدا من أعضائه لم يقدم استقالته، وأعد كشفا بأسماء أعضاء الهيئة التأسيسية ولم يجر أي تعديلات في نظامة الداخلي، لاتفاقه مع قانون الأحزاب، مع إدخال

---

(١) مذكرة الحكومة إلى مجلس الدولة عن إخطار تأسيس الوفد، الأهرام في ٢ يناير ١٩٥٣ وخالد محيي الدين: والآن أتكلم ص ٢٠٩، وحيد رأفت: المصد السابق ص ٧٨.

(٢) وحيد رأفت، المصدر السابق ص ٨٠ ـ ٨١ (يورد ملخصًا شاملاً لمذكرته ثم لحديثه في صحيفة المصري في ١٠ يناير ١٩٥٣) وحول المحاكمة كذلك راجع إبراهيم فرج، ذكرياتي السياسية ص ٨٨.

تعديل على الباب المتعلق ببرنامج الحزب، وجاء كشف أسماء المؤسسين ليضم ٤٨ عضوا من بينهم أعضاء مجلس الإدارة، بعد استبعاد أحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح لاستقالتيهما، وأحمد خشبة لاشتراكه في الحراسة على أموال الملك السابق، وقد اعترض وزير الداخلية على وجود اسم إبراهيم دسوقي أباظة ـ سكرتير الحزب ـ ضمن المؤسسين متهما إياه باستغلال نفوذه عندما كان وزيرا قبل الثورة، ودافع عنه أحمد على علوبة والدكتور محمد حسين هيكل، ففندا التهم التي نسبت إليه في قاعة المحكمة وهاجما قانون الأحزاب باعتباره «بدعة في محيط الديموقراطية لأنه يتنافي مع الحريات العامة التي كفلها الدستور حيث سلطت الإدارة التنفيذية نفسها على الرأي العام وعلى الهيئات التشريعية» وكان تحامل وزير الداخلية واضحا حين أراد أن يضرب الحزب في شخص السكرتير العام، لأن قانون الأحزاب نص على استبعاد من نسبت إليه تهم، لا من ثبتت عليه، وتأجل نظر الدعوى حتى سقطت بصدور قانون حل الأحزاب ووفاة دسوقي أباظة، ولكن محامييه طالبا باستمرار نظرها حتى اضطر وزير الداخلية إلى تقديم مذكرة تراجع فيها عن الاتهامات ونوّه فيه بوطنية دسوقي اباظة..[1].

وهكذا لم يعترض حزب الأحرار على القانون إلا عندما اعترض وزير الداخلية على شخص سكرتيره العام، ولم يقاطع القانون منذ البداية، كما لم يقدم برنامجا جديدا أو يعدل في نظامه.

أما الهيئة السعدية فقد أعدت برنامجا جديدا، لم يختلف عن الذي صدر في ٨ أغسطس، سوى في بعض الأمور التفصيلية المتعلقة بإنشاء وزارات للصناعة والعمل والسياحة وإعطاء القوات المسلحة حق الانتخاب.. ولم يجر الحزب تعديلات في نظامه باعتباره يتفق مع ما ورد بقانون الأحزاب، وكانت الهيئة التأسيسية تضم ١٢٠ عضوا بعد استبعاد المعتقلين والمستقيلين.. ومن اللافت للنظر أن وزير الداخلية لم يعترض على أحد منهم، ربما لأن الهيئة قد بلغت حدًا من الضعف والتمزق، خاصة بعد اعتقال رئيسها ووكيلها (ابراهيم عبد الهادي وحامد جودة) ومعظم قياداتها، حيث لم يتعرض حزب لما تعرضت له الهيئة السعدية، الأمر الذي جعل أمرها أيسر من

(١) أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين، ص ٤٧٢ ـ ٤٧٣.

الاعتراض عليها.. لذلك اجتمع السعديون في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٢ وانتخبوا محمود غالب رئيسا وشكلوا مجلس إدارة جديد وغيروا اسم الهيئة إلى «الحزب السعدي»[(١)].

وقدمت «الكتلة الوفدية» إخطار تأسيسها ولم يعترض الوزير على أحد من مؤسيسها وقد يفسر ذلك بمسارعة مكرم عبيد وحزبه إلى تأييد الثورة فور قيامها بخطابه المبكر الذي أسبغ فيه عليها صفات ضخمة، ووصفها بأنها «ثورة الجيش على التاج فهي تاج الثورة وهي ثورة نظامية لا ارتجال فيها، لأنها صدرت عن هيئة نظامية حكما تثور على النظام»، وربما كان لمكرم شخصيا مكانة خاصة لدى رجال الثورة حيث كان بعضهم يحضر اجتماعاته الشعبية ويستمع إلى خطبه[(٢)]، ويمكننا أن نفسر عدم الاعتراض على الكتلة كذلك بأنها لم يكن لها تأثير حقيقي في حياة مصر السياسية خلال هذه المرحلة، كما لم يكن بها زعامات قوية ـ بخلاف مكرم ـ فضلا عن افتقارها إلى قواعد شعبية، فكان أمرها أهون على وزير الداخلية من الاعتراض عليها!

أما رجال الحزب الوطني الجديد فقدموا أوراق تأسيس حزبهم متضمنة برنامجا من أفضل البرامج وأدقها صياغة، خاصة في الجانب الاجتماعي منه.. وجاء الاعتراض على تأسيس الحزب، ليس من جانب وزير الداخلية، وإنما من جانب عناصر الحزب الوطني القديم (مجموعة حافظ رمضان) حيث رفعوا دعوى مطالبين بإلغاء الحزب الجديد واتهموا مؤسسيه بالسطو على اسم الحزب وعلى الحزب كله، وتأجل الفصل في القضية، لكن الخصومة انتهت بصدور قانون حل الأحزاب[(٣)].

وفيما يتعلق بجماعة الإخوان فنلاحظ أنه في البداية حاولت قيادة الثورة استقطاب عناصر منها للاشتراك في وزارة محمد نجيب، إما بقصد إشعال أزمة جديدة داخل الجماعة بسبب ذلك، أو لشراء سكوتها بإيهامها أنها صارت شريكة في الحكم، أو حتى بجذب عدد من رجالها وإبعادهم عنها، خاصة وأن قيادات الجماعة كانت في

---

(١) عبد العليم خلاف: الهيئة السعدية، ص ٥٢٣ ـ ٥٢٤.

(٢) الأهرام ٢٤ أغسطس ١٩٥٢ (خطبة مكرم عبيد) وراجع كتاب منى مكرم عبيد، المصدر السابق ص ٣٩٢.

(٣) الرافعي: ثورة ٢٣ يوليو، ص ٥٥، زكريا بيومي: الحزب الوطني الجديد، ص ٢٢ ـ ٢٣، ٦٦ ـ ٦٨ والعطيفي: المصدر السابق، ص ٢٢.

حالة صراع مكتوم، بين فريق الشباب المتحمسين للثورة والراغبين في مجاراتها، وبين فريق الكبار المتحفظين تجاهها والمتوجسين منها[1].

وبالفعل حدثت أزمة داخلية بين المعارضين لإشراك الإخوان في الوزارة وبين المؤيدين لذلك، وتغلب رأي الفريق الأول كما هو معروف، حتى التقط جمال عبد الناصر اسم الشيخ أحمد حسن الباقوري من بين الأسماء المتداولة للترشيح، وكانت علاقة الباقوري بقادة الجماعة في الفترة الأخيرة ترشحه للانفصال عنهم، فقبل الرجل دخول الوزارة دون إذن من مكتب الإرشاد، وبرر ذلك للمرشد العام «بالانقسامات التي شاعت في جو الجماعة وتصرف بعض الإخوة بشكل استبدادي» ثم قدم استقالته من الجماعة كلها، ولكن ثمة عضو آخر من الجماعة قبل الاشتراك في وزارة نجيب وزيرا للعدل (أحمد حسني) وربما يكون قد دخل الوزارة بصفته الشخصية لا بصفته عضوا في الجماعة، كما لم يكن عضوا قياديا بها، لذلك لم يثر قبوله المنصب أزمة كالتي أثارها خروج الباقوري الذي كان عضوا في مكتب الإرشاد.. وانتهى الحال إلى رفض الإخوان الاشتراك رسميا في وزارة محمد نجيب الأولى[2].

زاد هذا الأمر من توتر علاقة الإخوان بقيادة الثورة فضلا عن متاعبهم الداخلية، الأمر الذي جعلهم في صفوف معارضيها، أو هكذا بدوا، لكن بقيت مشكلة: هل ينظمون أنفسهم في شكل حزب ويخوضون غمار الحياة السياسية من هذا المنطلق؟ لكن قانون تنظيم الأحزاب ينص على اعتبار الجمعيات التي تقوم على محض أغراض دينية أو اجتماعية لا تعد أحزابا سياسية، فهل يعتبر الإخوان أنفسهم جماعة دينية فيفقدون الحق في ممارسة النشاط السياسي من خلال حزب، ومن ثم لا يقدمون إخطار تأسيس فيحرمون أنفسهم من ممارسة السياسة بشكل عملي

(١) عن الانقسامات راجع الباقوري: بقايا ذكريات، ص ١١٧، فتحي رضوان: أسرار حكومة يوليو ص ١٤٦ـ١٤٧.

(٢) راجع حسن عشماوي: الإخوان والثورة، جـ١، ص ٢٩ ـ ٣٠، محمد نجيب: كلمتي للتاريخ ص ٧٦ كنت رئيسا لمصر ص ١٦٦ ـ ١٦٧، وعمر التلمساني: ذكريات لا مذكرات، ص ١٢٢، فتحي رضوان: أسرار حكومة يوليو ص ١٤٦، الباقوري: بقايا ذكريات، ص ١١٨، عبد الله إمام: عبد الناصر والإخوان ط(٢) ص ٥٢.

مباشر؟ أم يختارون الإفصاح عن صفتهم السياسية بشكل علني وصريح ويقدمون إخطارا لتأسيس حزب سياسي؟

الذي حدث أن المصادر التاريخية اختلفت بشأن موقف الإخوان من القانون، فهناك من يذكر أن عبد الناصر كان يرى ألا تقدم إخطار تأسيس ولا يصح أن يطبق عليها قانون الأحزاب عندما قدمت الجماعة إخطارها بالفعل(١)، وهناك من يرى أنها قد أسدى إليها النصح، من جهات عليا، بسحب الإخطار، ففعلت ونجت مؤقتا من قرار الاعتراض والحل(٢). والمعروف أن الجماعة عندما قدمت إخطارها ـ حسب رواية صلاح شادي ـ استفسرت منها وزارة الداخلية عما اذا كانت الجماعة ستسعى إلى الوصول إلى الحكم، فضلا عن استفسارات أخرى تتصل بقيادة الجماعة، هذه الاستفسارات جميعا أثارت جدلا بين الإخوان، كاد أن يصل إلى حد الفتنة، ويشير صلاح شادي إلى أن ذلك قد يكون من أهداف عبد الناصر، حتى استقر الرأي على العدول عن طلب تسجيل الجماعة كحزب سياسي وتم سحب الطلب الذي قدمته(٣).

ولكن الدراسات الحديثة تؤكد أن أغلبية القيادة، التي كانت مع تقديم الإخطار قدمته في غيبة المرشد العام، الذي أزمع الاستقالة، ولكن زملاءه أقنعوه بالعدول، وقد عبر الإخوان في إخطارهم عن رأيهم في الاشتغال بالسياسة في صراحة تامة، على اعتبار أن أهداف الإسلام وغاياته تشمل شئون الحياة كلها، وأنه لا يفرق بين الدين والدولة، وأن الإخوان وهم يشتغلون بسياسة مصر الداخلية والخارجية، فإنما يشتغلون بأمر الإسلام ويمارسون نشاطا دينيا محضا.. «فإن لم يكن هناك بد من إخضاع نشاطنا السياسي لقانون الأحزاب فإننا نقدم إليكم وجهة نظرنا مصحوبة بالقانون الأساسي لهيئة الإخوان المسلمين وبأسماء المؤسسين» ويلاحظ أن الجماعة كانت قد احتاطت

---

(١) محمد نجيب: كلمتي للتاريخ، ص ٧٧، الباقوري: بقايا ذكريات، ص ١٢٤.

(٢) وحيد رأفت: المصدر السابق،، ص ٨٢ (والمتواتر أن صاحب النصيحة هو محمد نجيب) عبد العظيم رمضان: الصراع السياسي، ص ١٤٧، الإخوان والتنظيم السري، ص ١١٤، حسن عشماوي، المصدر السابق ص ٣٢.

(٣) صلاح شادي: صفحات من التاريخ، جـ ١، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

في قانونها الأساسي فلم تذكر شيئا عن عزمها على تحقيق برنامجها عن طريق الحكم، واكتفت بإضافة عبارة «وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة»(١).

وأيا كانت الخلافات التي فجرتها مسألتا اشتراك الإخوان في الحكم، وخضوعهم لقانون تنظيم الأحزاب، فقد كانت علاقة الإخوان بالثورة تسير في طريق مسدود، كما لم يعد للجماعة مناص من اعتبار نفسها حزبا سياسيا، ولم يعترض وزير الداخلية على تأسيس الجماعة لحزبها، ربما لتفصح عن وجه سياسي تستطيع قيادة الثورة أن تتعامل معها على أساسه، فقبلت إخطارهم، وأرجأت الصدام معهم إلى حين الانتهاء من الوفد، وكان على الإخوان أن ينتظروا جولة جديدة من الصراع مع قيادة الثورة تنهي حالة التربص المتبادلة من كلا الجانبين.

وثمة معلومات عن تفكير «حدتو» في الاستجابة لقانون الأحزاب لإظهار حسن نواياها، حين أعلنت استعدادها لتأسيس حزب شرعي باسم «حزب التحرر الوطني» يتولى قيادته كل من محمد كامل البنداري ويوسف حلمي وخالد محمد خالد وكمال عبد الحليم وأحمد الرفاعي وأحمد طه ومحمد علي عامر وسيزا نبراوي وزكي مراد وغيرهم(٢).. ولكن يبدو أن الاتفاق لم يكتمل لتأليف مثل هذا الحزب العلني، فليس ثمة معلومات متوافرة عن قيامه وتقديم إخطار تأسيسه، أو أن الاتفاق تم بين قيادة الثورة والشخصيات السابقة في هذا الشأن، والذي حدث أن الصراع استمر بين قيادة الثورة وقيادة حدتو خلال هذه الفترة، وازدادت العلاقات تدهورا في أواخر عام ١٩٥٢ وأوائل العام التالي.

* * *

(١) عبد العظيم رمضان: الإخوان والتنظيم السري، ص١١٠ ـ ١١٢ (نقلاً عن الأهرام في ٨، ١١، ١٢ أكتوبر ١٩٥٢) وبالمرجع تفصيلات عن القانون الأساسي والبرنامج الذي قدمه الإخوان، ص ١١٢ ـ ١١٤.
(٢) راجع رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

-٥-

حل الأحزاب وتداعياته حتى أزمة مارس ١٩٥٤

وصلت العلاقة بين قيادة الثورة والأحزاب إلى حلبة الصراع القانوني في ساحات المحاكم، وهي حلبة تجيد الأحزاب، بقياداتها السياسية القديمة، الصراع فيها، فحشد الوفد جماهيره خلفه متخذا من القانون المتعلق بتنظيم الأحزاب مجالا لنقد إجراءات القيادة معتمدا على إطار الشرعية الذي يكفله دستور ١٩٢٣ من حريات.. الأمر الذي حدا بقيادة الثورة إلى دفع المعركة إلى اتجاه آخر، سحبت به مايكفله ذلك الدستور للأحزاب والقوى السياسية القديمة، بإلغاء ذلك الدستور ذاته، ومحاولة حشد كل القوى لحل القضية الوطنية أولا، قبل التفكير في حل قضية الديموقراطية ونظام الحكم، التي قررت تأجيلها إلى أن يتحقق الجلاء. ومن ثم بدأت في اتخاذ عدد من الإجراءات تمهد لها ممارسة سلطتها السيادية، وتستطيع بموجبها حل الأحزاب وتصفيتها، خاصة وأنه قد ثبت لها، من خلال الضربات التي كالتها للأحزاب، دونما رد فعل حقيقي من جانبها، أنها ستعجز عن مواجهة الضربة الأخيرة.. وهي قرار الحل.

لقد بدا هذا الاتجاه الجديد متواكبا مع استمرار محاكمات قادة الأحزاب الذين قبض عليهم في أوائل سبتمبر ١٩٥٢، وكان أول مؤشراته كذلك إعلان الحكومة تحريم النشاط السياسي في الجامعات والمعاهد بقرار صدر ١٤ أكتوبرمن نفس العام[١]. ثم ما لبث عبد الناصر أن ألقى خطابه الشهير في شبرا في ٢٠ ديسمبر،

(١) كوفنتوفتش: ثورة الضباط الأحرار في مصر، كتاب الأهالي عدد (٣٠)، القاهرة سنة ١٩٩٠، ص ١٢٨.

والذى هاجم فيه قيادات الأحزاب، والذى ذكر فيه ـ أيا كان وجه الدقة ـ أنهم عندما استدعوا قادة الأحزاب فور قيامهم لمشاورتهم، فوجئوا بالمطالبات والمساومات والمناورات والخداع، وكان «الواحد منهم يجلس معنا ثم يخرج ويقول أنا حطيتهم في جيبي، دول شوية عيال.. حينئذاك اتجهنا إلى تطهير البلاد وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية..»[1].

ثم جاءت تصريحات عبد الناصر للصحف في ٩ يناير ١٩٥٣ بضرورة أن تمر البلاد بفترة انتقالية، هدفها توجيه الاهتمام العام نحو الاتحاد لتحقيق التحرير، وأضاف أن المنازعات الحزبية تصرف طوائف الشعب عن قضية الوطن، ولن يستفيد من تنازع الأحزاب إلا المحتل الجاثم على أرض الوطن.. كما صرح عبد الناصر لأحمد أبو الفتح بأن الانتخابات تأجلت حتى ننتهي من قضية الجلاء، الأمر الذي ألغى التزام القيادة السابق بإجراء الانتخابات في فبراير ١٩٥٣[2]. لقد كانت المنازعات الحزبية القائمة قبل الثورة والتي عطلت استقلال مصر منذ خبت ثورة ١٩١٩، ماثلة أمام عبد الناصر بغير شك وهو يصرح بذلك، ومن هنا وجد مبراراته، في مسلك الأحزاب ذاتها وتاريخها، لتأجيل قضية الديموقراطية ونظام الحكم.

ويمكن أن نعتبر تجربة أو محاولة إنشاء «هيئة التحرير» يمثل خطوة في الاتجاه نحو إنهاء الأحزاب أيضا، فالمعروف أن الهيئة أعلن قيامها كجبهة قومية، أو وعاء شعبي يحشد الجماهير، كبديل للأحزاب، هدفها الاتجاه نحو تحرير الوطن، وبالرغم من أن قيادة الثورة أعلنت أن مهمتها ستكون تحضير الناس، خلال فترة الانتقال، لعودة الأحزاب على أسس سليمة[3]، إلا أنه بات واضحا أن القيادة رغبت في أن تلقي بثقلها في الشارع السياسي لجذبه إلى هيئتها الجديدة، خاصة وأن فكرة تأسيس الهيئة تعود إلى أكتوبر ١٩٥٢ عندما استدعى عبد الناصر الصاغ إبراهيم الطحاوي وذكر له أنه يئس من أن تصلح الأحزاب نفسها وتسير في ركاب الأحرار، وأنه لابد من إيجاد هيئة

(١) محمد زكي عبد القادر: مذكرات وذكريات، ص ١٨٩، الرافعي: المصدر السابق، ص ٤٢ ـ ٤٣
(٢) منصور عبد السميع: المرجع السابق، ص ٢٨٦، محمد نجيب: كنت رئيسا لمصر، ص ١٨٧.
(٣) محمد نجيب: المصدر السابق، ص ١٨٨.

جديدة تضم العناصر الصالحة[1]، وبالرغم من أن الهيئة لم يعلن عن قيامها رسميا إلا بعد إلغاء الأحزاب بأسبوع، إلا أن الإعداد لها كان يتم منذ أكتوبر ١٩٥٢ أي في أعقاب خطوة إصدار قانون تنظيم الأحزاب، الأمر الذي يكشف عن نية القيادة تجاه الأحزاب.. خاصة إذا قدرنا أن تنظيم الضباط الأحرار، ومجلس قيادة الثورة من بعد، قد اتخذ دور «الحزب العسكري» قبل أن ينشيء له، بقيادة بعض رجاله، تنظيما شعبيا يرتبط به، أو يحاول ذلك!.

وينبغي ملاحظة أن قيادة الثورة لم تعلن قيام هيئة التحرير باعتبارها حزبا، وإنما وصفتها بأنها هيئة شعبية قومية، ولا حظ دلالة أنها شعبية وقومية، ولذلك يمكن اعتبار التفكير في تأليفها خطوة نحو إلغاء الأحزاب القديمة، كما لم يكن بوسع القيادة أن تعتبر هيئتها حزبا تنزل به إلى المعترك السياسي في مواجهة الأحزاب القائمة، فتكشف بذلك عن رغبتها في الحكم وتولي السلطة، خاصة وأن ضباط القيادة لم يكونوا معروفين لدى الجماهير بدرجة كافية، ومجلس القيادة لم يعلن تشكيله أو تاريخ حياة أعضائه، باختصار لم يكن بوسع قيادة الجيش أن تسلك سبيل المنافسة الحزبية في إطار الديموقراطية الليبرالية، وهي لا تضمن الانتصار أو الاستمرار فيه[2]، لقد كانوا باختصار، يستهدفون تصفية الوجود الحزبي القديم، لا التعامل معه ومنافسته.

ولعل الاتجاه الجديد اقتضى من قيادة الثورة أن تكشف وجهها للجماهير، وأن تتواصل معها أملا في استقطاب جماهير الأحزاب، خاصة بعد تحريمها النشاط السياسي الشعبي في الجامعات والمعاهد، وهو أمر قصد به منع تحركات الأحزاب في صفوف الطلاب، ثم جعلت القياده تتحرك سياسيا في صفوف الشعب، بعد حرمان الأحزاب من ممارسة دورها، فبدأ الضباط يعقدون مؤتمرات شعبية يلقون خلالها خطبهم الحماسية الشهيرة، خاصة وقد نصحوا من قبل بعض السياسيين والصحفيين المؤيدين لهم، بأن يكسروا حاجز العسكرية وأن يخلعوا «البدلة الكاكي»، التي تحول بينهم وبين الجماهير، حتى لا تعزل الثورة نفسها بنفسها، وأنها ينبغي أن تملا الفراغ

---

(١) نفس المصدر، وكذلك أحمد حمروش: مصر والعسكريون ص ٢٧٨ ـ ٢٨٥.
(٢) أحمد حمروش: المصدر السابق، ص ٢٧١.

حتى تقطع الطريق على محاولات القوى السياسية المضادة، وحتى لا يترك المجال مفتوحا أمام تحركات الأحزاب[١]، واستجاب الضباط لذلك ووزعوا أنفسهم في الأقاليم وانتشرت السرادقات وبلغ الحماس مداه وشقت الهتافات للضباط عنان السماء، من جماهير اشتاقت لرؤية وجوه جديدة وسياسة جديدة.

ويمكن اعتبار إلغاء دستور ١٩٢٣ الذي حدث في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ خطوة في سبيل تصفية الوجود الحزبي، وكانت قيادة الثورة قد أسبقت ذلك بتمهيد في الصحف من كبار القانونيين، الذين تمثلت حججهم في أن الدستور سقط بقيام الثورة فعلا وأن ما تبقى منه مجرد نصوص لا تتمشى مع أهداف الثورة، ولا يخفى أن هذا الإجراء قصد به استكمال إزاحة النظام القديم بهدم أساسه الدستوري والقانوني، الأمر الذي يزيد من ارتباك الأحزاب ولا شك، فقد كانت تشتغل بالسياسة وتتصارع للوصول إلى الحكم على أساس ذلك الدستور.. ومع ذلك لم تتوقف قيادات الأحزاب عند هذه الخطوة، وإنما بدأت تستعد بمقتضى برامجها الجديدة لاستئناف نشاطها، خاصة وأن إعلان إسقاط الدستور لم يكن يؤثر على حق تكوين الأحزاب، فقد كان هذا الحق مستمدا من المبادئ الديموقراطية العامة[٢].

ولم يحُل الاعتراض على تشكيل الوفد وعلى بعض شخصيات من الدستوريين والسعديين دون ذلك، لذا بدأت قيادة الثورة عمليات تطهير جديدة حيث شكلت ما أسمته «بمحكمة الغدر» بعشرات من اللجان وبقوانين خاصة، ليمثل الكثير من السياسيين وكبار الموظفين القدامى أمام المحاكم الجنائية أو الإدارية حسب الأحوال، بتهمة استغلال النفوذ، وكانت العقوبات تتمثل في الحرمان من الحقوق السياسية وتولي الوظائف في الشركات ورد الأموال..إلخ[٣].

وفي ١٣ يناير ١٩٥٣ أصدرت القيادة مرسوما بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة، كانت تضم خمسين عضوًا، ولوحظ أنها ضمت عددا من رجال

(١) سيد مرعي: أوراق سياسية، جـ ١، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩. (وصحف تلك الفترة حول اللقاءات الجماهيرية).
(٢) جمال العطيفي: الطريق إلى الديموقراطية، ص ٢٥.
(٣) صلاح الشاهد: ذكرياتي بين عهدين، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧، الرافعي، نفس المصدر، ص ٦٦.

الأحزاب القدامى (أربعة وفديين واثنان من كل من الدستوريين والسعديين والحزب الوطني القديم، وثلاثة من كل من الحزب الوطني الجديد والإخوان المسلمين)[1] ولم يكن بوسع قيادة الثورة تجاهل كفاءاتهم القانونية في هذا الشأن، وربما رأتها فرصة لتهدئة العلاقة نسبيا مع الأحزاب بالاستعانة ببعض عناصرها، فضلا عن أن تشكيل لجنة الدستور قد أخذ في اعتباره أن تضم ممثلين عن مختلف الطوائف والأحزاب.

قرار الحل ونتائجه:

ازداد نشاط الأحزاب وتحركاتها، رغم ذلك كله، ويبدو أنها تجاوزت نشاطاتها المألوفة في صفوف الشعب، ووصلت إلى صفوف الجيش ذاته، خاصة وقد رأت قياداتها أن الضباط ممن تولوا قيادة الثورة قد تحركوا صوب الجماهير مشتغلين بالسياسة بشكل سافر فاختلت الموازين المألوفة، لذلك اعتبرت الثورة أن نشاط الأحزاب داخل الجيش سيؤدي إلى فتنة في البلاد، عندئذ بادر القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش في منتصف ليل ١٦ ـ ١٧ يناير ١٩٥٣ بإذاعة بيان ربط فيه بين أهداف الثورة في إجلاء المحتل الأجنبي عن الوطن، وبين توقعهم أن تقدر الأحزاب مصلحة الوطن العليا «فتقلع عن الأساليب المخزية التي أودت بكيان البلاد ومزقت وحدتها وفرقت شملها» واتهم «المصالح الحزبية بمحاولة إفساد الثورة، وأن بعض عناصر الأحزاب لم تتورع عن الاتصال بدولة أجنبية وأن الأحزاب بطريقتها القديمة وعقليتها الرجعية باتت تمثل خطرا على البلاد.. لذلك فإنني أعلن حل جميع الأحزاب السياسية منذ اليوم ومصادرة أموالها لصالح الشعب.. لكي تنعم البلاد بالاستقرار وأُعلن قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى نتمكن من إقامة حكم ديموقراطي دستوري سليم» واختتم البيان بتهديد مؤداه أن القائد «سيضرب بمنتهى الشدة على يد كل من يقف في طريق أهدافنا»[2].

---

(١) أسماء الأعضاء الحزبيين في لجنة الدستور وانتماءاتهم.. (وهم يقدرون بنحو ١٦ من ٥٠ عضوًا) بالرافعي نفسه ص ٦٧.

(٢) الوقائع المصرية في ١٧ يناير ١٩٥٣، وحيد رأفت، المصدر السابق، ص ٨٢ ـ ٨٣، أحمد حمروش، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

وقد صدر فور ذلك بيان موجز من القيادة بالتحفظ على ٢٥ ضابطا حامت حول تصرفاتهم الشبهات وقامت السلطات بالتحقيق معهم، وفي مساء ١٧ يناير عقد محمد نجيب مؤتمرا صحفيا بمقر قيادة الثورة لتوضيح أسباب حل الأحزاب ومصادرة أموالها والتحفظ على الضباط المذكورين، واتهم فيه الأحزاب باتصالها بالطلبة والعمال بقصد إحداث فتنة واضطراب يوم ١٢ يناير، أي في يوم احتفال الجامعة بذكرى شهدائها، وأنها «استغلت سعة صدرنا أسوأ استغلال وأرادت أن تحول نعمة الحرية إلى فوضى المصالح الحزبية، فلم تتورع عن إنفاق أموالها في الإغراء على الإضرابات والدس، بل وتحقيق أغراض بعض الجهات الأجنبية» وهكذا اتهمت الأحزاب ليس فقط بتحريك الطلاب وإنما بمحاولات بعض قادتها اختراق الجيش والاتصال بعناصر من الضباط، باعتبار أن الجيش قد أصبح مصدر السلطات ويضيف السادات: فوضعنا السياسيين في المعتقل، وحاكمنا الضباط الذين حاولوا التآمر مع الأحزاب. ثم ألغينا الأحزاب..[1]

ولإضفاء شرعية ظاهرية على هذه التدابير صدر مرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة١٩٥٣ ـ في ١٨ يناير يقضي بأيلولة أموال الأحزاب السياسية المنحلة إلى جهات يعينها رئيس الوزراء ويحظر على أعضاء هذه الأحزاب والمنتمين إليها القيام بأي نشاط حزبي على أي صورة كانت.. كما يحظر تكوين أحزاب جديدة، وكذلك يقضي بإلغاء المرسوم بقانون تنظيم الأحزاب ـ رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ـ وإسقاطه.. وتأمينا للتدابير الثورية الصادرة عن قيادة الثورة، وتحصينا لها من الطعون أمام الجهات القضائية، صدر في نفس اليوم المرسوم بقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٣، بتمديد أجل التشريع الذي صدر في ١٢ نوفمبر بشأن حماية التدابير التي اتخذتها القيادة والنظام القائم عليها، باعتبار أن هذه التدابير، التي اتخذها ويتخذها القائد العام للقوات المسلحة، من قبيل أعمال السيادة، التي لا يجوز الطعن فيها..[2]

وصحبت حركة الاعتقالات داخل الجيش، حركة اعتقالات بين المدنيين (شملت

(١) أنور السادات: البحث عن الذات، ص ١٣٧.

(٢) وحيد رأفت، المصدر السابق، ص ٨٣ ـ ٨٥.

٤٨ شيوعيا، ١٤٤ حزبيا، ٣٩ متصلا بجهات أجنبية) كرد فعل لما حدث من مظاهرات الطلبة المعادية، ونشاط بقايا الأحزاب ومؤيديها.. وجاءت محاكماتهم أمام ما عرف «بمحكمة الثورة» التي تشكلت في مارس ١٩٥٣، مناسبة جديدة راح فيها السياسيون الحزبيون يحطمون بعضهم بعضا من جديد، ويهاجمون النظام الذي كانوا من أعمدته، من خلال شهاداتهم أمام تلك المحكمة.. ولم يسلم الجيش، بل ومجلس القيادة ذاته من المتاعب بسبب ذلك كله، فبرزت بينه تناقضات، وقد اضطر مجلس القيادة آنئذ أن يعلن عن نفسه لأول مرة تحت اسم «مجلس قيادة الثورة»[(١)].

وبإلغاء القيادة لقانون تنظيم الأحزاب الذي أصدرته، سقطت القضايا الحزبية المعروضة على مجلس الدولة، وحرم على الأحزاب الطعن في تلك القرارات باعتبارها من أعمال السيادة، وهكذا لجأت القيادة إلى استخدام المراسيم الاستثنائية لحسم مسألة الأحزاب نهائيا، بإلغائها وحظر تأليفها ومصادرة أموالها، وفي نفس الوقت فغرت المعتقلات أفواهها،و عادت الرقابة على الصحف،و بدت سلطة الجيش سافرة بغير أية كوابح، وفي نفس الوقت استأنف محمد نجيب وضباط القيادة جولاتهم في الأقاليم، حيث استقبلوا استقبالات حارة من جماهير تدافعت للترحيب بهم، «فتصوروا أن إرادة الشعب تجسدت فيهم، وأن هذا هو التعبير الديموقراطي الأصيل عن رأي الجماهير»[(٢)].

ولعلنا لاحظنا أن القيادة قد سبقت قرار حل الأحزاب، بالترويج لفكرة أن هدف إجلاء المحتل وتحقيق الاستقلال الوطني، ينبغي أن يسبق كل الأمور، ومن ثم اعتبرت أن تحركات الأحزاب ومزايداتها، سوف يعطل ذلك، وأنها لن تستطيع تحقيق الأهداف الوطنية في جو الصراعات الحزبية، وفي ذلك مافيه من تبرير لخطوة حل الأحزاب، خاصة وأن الجماهير بدأت تؤيد قياداتهم وتلتف حولها..

كان الملاحظ لدى قيادة الثورة أن خطوات زحفها نحو السلطة بل والتغلغل في صفوف الجماهير، والاشتغال بشئون السياسة، لا تلقى عوائق جدية.. وعلى الرغم من أن قرارحل الأحزاب جاء في شكل صدمة لزعمائها وقياداتها، إلا أن الخطوات

---

(١) أحمد حمروش، المصدر السابق، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

التي سبقته في شأن مجابهة قيادة الثورة للأحزاب، منذ البداية، جعلت هذا الأمر متوقعا،و إن انطوى مسلك قيادة الثورة على قدر من المراوغة، وقدر من التداعيات المترتبة على رد الفعل.. لقد كانت هذه النهاية متوقعة ومنطقية، للصراع الطويل الذي استغرق نحو ستة أشهر.

وبصرف النظر عن الأهداف والبرامج من قبل القيادة الجديدة، أو النظام القديم، فقد حملت المسألة طابع الصراع على السلطة.. وقد نجح الضباط خلال هذه الفترة الحاسمة في الإمساك بمقاليدها.. وصار الرأي العام مهيئا لقبول فكرة حل الأحزاب، خاصة أحزاب النخبة الحاكمة قبل الثورة، التي لم تحقق له الاستقلال الوطني من ناحية، ولم تقدم حلولا للتناقضات الاجتماعية من ناحية أخرى، كما أن الصراعات الحزبية المرهقة لا زالت صورتها ماثلة أمام أعين الجماهير، وما كانت تقتضي من القيادة الجديدة إلا كشف أخطاء ممارساتها، وتشويه صورة قياداتها، وإن تمت المسألة الأخيرة بأيدي قيادات الأحزاب ذاتها.

لقد وصل الصراع غايته، وحلت الأحزاب، واستنادا إلى التطورات السابقة يمكن تحليل الظروف التي أدت إلى هذه النتيجة، فيما يتعلق بقيادة الثورة بعد استيلائها على السلطة منذ الأيام الأولى، على النحو التالي:

يلاحظ أولا: أنها شرعت تتحول إلى قوة سياسية منظمة.. تستهدف تحويل الانقلاب، أو الحركة، إلى ثورة تسعى إلى تغيير كافة الأوضاع، بعد هدم أسس النظام القديم، وبالرغم من أن خطوات تحقيق ذلك لم يكن متفقا عليها، فقد كان الهدف العام قائما، وأن التنفيذ خضع لتجربة الفعل ورد الفعل، ولم يكن من السهل على المؤسسة العسكرية، وقد خرجت عن دورها الطبيعي، أن تتراجع ومقاليد الأمور باتت في يدها، وليس ثمة من قوة تستطيع تحجيمها، إن لم تعدها إلى مكانها الطبيعي.

ويلاحظ ثانيا: أن هذه القيادة اتخذت خطوات عملية لقيت تأييدا جماهيريا فياضا مثل خلع الملك ورفع شعار تحرير الوطن وإجلاء الاستعمار، وإصدار قانون الإصلاح الزراعي، وإلغاء الرتب والألقاب، وإنشاء مجلس الإنتاج القومي، والتفكير في إنشاء مجلس آخر للخدمات، كل ذلك لقي حماسةً شعبيةً، زكته مواكب وزيارات وخطب

القيادة الجديدة في الأقاليم.. وفي المقابل كانت تلك القيادة على صعيد آخر تكيل ضرباتها للأحزاب، سواء بنداءات التطهير أو الاعتقالات والمحاكمات، الأمر الذي أضعفها على ضعفها، وبث الفزع في صفوفها، وجاء قانون تنظيمها ليخضعها لإرادة الجيش ـ ممثلة في وزارة الداخلية ـ ويدخلها في دائرة صراعات مع القيادة الجديدة من ناحية، وتمزقات داخلية من ناحية أخرى.. ويذكر خالد محيي الدين أن الأحزاب «لم تقاوم، ولو بأقل قدر، ما وجه إليها من صفعات، بل استسلمت استسلامًا مثيرا للدهشة، مما شجع الزملاء في مجلس قيادة الثورة على المضي قدما»(١).

ويلاحظ ثالثا: أن عناصر كثيرة من المثقفين والساسة، مثل سليمان حافظ وعبد الرزاق السنهوري والدكتور سيد صبري وعلي ماهر، ممن أحاطوا برجال الثورة، تحركوا لدفعهم إلى تبني نظرية مؤداها أن مصر تحتاج إلى سلطة ثورية، تقدم شيئا للجماهير ـ وقد حدث ـ قبل التفكير في إعادة الحياة النيابية، وبدأت هذه النظرية، بطابعها التبريري، خاصة وأن أصحابها نجحوا في إضفاء صيغ تشريعية وقانونية عليها، تكسب أرضا داخل صفوف قيادة الثورة، وسهل الأمر أن ربط هؤلاء بين متاعب الجماهير وبين الحياة الحزبية، ومن هنا بدأت فكرة الحاجة إلى فترة انتقال طويلة تكسب مؤيدين بين القيادة، وتكسب شعبية داخل المجتمع... لقد بدا واضحًا أن أغلب من أحاطوا بالثورة من مستشارين وسياسيين كانوا يؤيدون استمرار العسكريين في الحكم، بحجة أنها ثورة، وأن للثورة قانونها الخاص، وإجراءاتها الثورية، وظهر في المصطلحات ما يسمى، «بفقه الثورة»، ولا يخفى أن هؤلاء الأساطين القانونيين هم الذين دبجوا للقيادة تلك النصوص التي مكنتها من القضاء على الحياة الحزبية والأحزاب، التي كانت مرتبكة وضعيفة وعاجزة عن القيام بأي مقاومة أو اعتراض(٢).

لقد كانت السلطة مغرية لشباب الضباط، خاصة وقد صاروا هم مصدرها، فجعلوا

---

(١) خالد محيي الدين: والآن أتكلم، ص ٢٠٩.

(٢) خالد محيي الدين: المصدر السابق، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩، وكتابه مستقبل الديموقراطية في مصر، ص ٢٢ ـ ٢٣ وهناك رواية للباقوري (بقايا ذكريات ص ٢١٩) أنه أخبر عبد الناصر عندما أزمع أن يعود مع بعض زملائه إلى العمل بالجيش، رد عليه ـ الباقوري، بأن الثورة لم تبلغ غايتها.. وإن في تصرفكم هذا خطرًا شديدًا وخيبة أمل أليمة..

يتلهفون على ممارستها بأنفسهم، وكانوا يقدرون أن تسليمها للأحزاب بوضعها القائم، سيترتب عليه إجهاض الثورة، ويدركون أن الجماهير صارت تتطلع إليهم وتأمل فيهم خيرا.. ومن ثم وضعوا، بمرسوم إلغاء الأحزاب، نهاية لها، بعد أن فقدت قدرتها على البقاء، منذ قيام الثورة.

وفي أعقاب ذلك اتخذت قيادة الثورة خطوة تشعر بها الجماهير أنها لا تعادي الأحزاب والحزبية، وتقدر زعماءها ومؤسسيها، فشارك عدد من الضباط في الاحتفال بنقل رفات الزعيم مصطفى كامل إلى ضريح جديد، ثم بنقل رفات محمد فريد إلى جواره بعد ذلك كذلك زار كل من عبد الناصر ومحمد نجيب والسادات والبغدادي قبر الشيخ حسن البنا في ذكرى وفاته، كما زار محمد نجيب ضريح سعد زغلول.. كل ذلك، خلال فبراير ١٩٥٣، ثم تحدث عبد الناصر إلى صحيفة الأهرام حديثا أكد فيه أن أصلح نظام حزبي يجب أن يقوم على أساس ديموقراطي.. وعلى أساس تعدد الأحزاب وتساءل: لماذا لا نفسح المجال أمام كل مبدأ تتبناه جماعة صالحة ويستهدف خدمة الوطن في أن يعيش ويعمل في حرية لخدمة المجموع[(١)]؟ وربما كان الهدف من التصرفات المجاملة السابقة، وحديث عبد الناصر، هو تحقيق نوع من التهدئة لما تبقى من جماهير هذه الأحزاب، والإيحاء بأن قيادة الثورة ليست ضد الأحزاب والحزبية، وإنما هي ضد فسادها.

وقد تبع حل الأحزاب خطوات أخرى منها إصدار الدستور المؤقت في ١٠ فبراير ١٩٥٣، ثم سقوط النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري، وتولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣، ثم إعادة تشكيل الوزارة برئاسته، تلك الوزارة التي دخلها جمال عبد الناصر (نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية)، وعبد اللطيف البغدادي (للحربية والبحرية) وصلاح سالم (للإرشاد وشئون السودان) وجمال سالم (للمواصلات) وزكريا محيي الدين (للداخلية)، وكمال الدين حسين (للشئون الاجتماعية)، فضلا عن تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة. وبذلك

(١) حمروش، السابق، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.

أصبحت رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء والجيش والبوليس في يد رجال الثورة[١] فهل يمكن أن تخفى دلالات التطورات السابقة التي برز بها النظام الجديد، بدستوره ومؤسساته ورجاله، بالنسبة للنظام القديم وتصفية أحزابه؟

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد وجهت قيادة الثورة ضربة أخيرة للأحزاب، لاستكمال تصفية قياداتها ووضعها خلف قضبان السجون. فشكلت «محكمة الثورة» أو «محكمة الغدر» في ١٥ سبتمبر ١٩٥٣، لمحاكمة من أسمتهم بالمتهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد، وخيانة الوطن، والأفعال الموجهة ضد نظام الحكم الحاضر، أو ضد الأسس التي قامت عليها الثورة، والأفعال التي ساعدت على فساد الحكم واستغلال النفوذ. وقدم للمحكمة عدد من رجال الأحزاب، وعدد من رجال السراى، وبعض المتهمين بالتجسس، وكان المتهمون من الأحزاب تضم قائمتهم (ستة من الوفديين، وسعديًّا واحدًا، ودستوريًّا واحدًا) وقد بدأت المحكمة عملها في أول أكتوبر ١٩٥٣ وانتهت في إبريل ١٩٥٤، ويرى أحمد حمروش أنها كانت موجهة أساسًا ضد الوفد الذي كان رئيسه معتقلا، وحوكم من قياداته كل الأعضاء الذين لم يبلغوا الخامسة والستين، فضلا عن أن المحكمة كانت موجهة لبقايا الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى[٢]

وكان على رأس الوفديين فؤاد سراج والسيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس، وإبراهيم فرج ومحمود سليمان غنام، والأخوان محمود وحسين أبو الفتح، وتراوحت الأحكام الصادرة بحقهم بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة سجنًا، ومصادرة بعض ممتلكاتهم لصالح الشعب، وإن أفرج عن معظمهم صحيًا. أماالزعيم السعدي إبراهيم عبد الهادي فقد حكم عليه بالإعدام ثم خفف إلى السجن المؤبد ومصادرة ممتلكاته،

---

(١) يواقيم رزق (مشرفًا) الوزرات المصرية، جـ ١٩٥٣،٢ ـ ١٩٦١، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) كان أعضاء المحكمة هم البغدادي والسادات وحسن إبراهيم وكان رئيس مكتب الادعاءات زكريا محيي الدين راجع سجلات محكمة الثورة، إعداد أمين حسان كامل، جـ ١ القاهرة ديسمبر ١٩٥٣ ص ٤٦ ـ ٤٧ حول اختصاص المحكمة، وبقية الأجزاء.. والرافعي، ثورة ٢٣ يوليو، ص ٩٦ ـ ١٠٢، أحمد حمروش وتعليقاته، السابق، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

وكانت عقوبة أحمد عبد الغفار (الدستوري)، محدودة، حيث اكتفت المحكمة بتغريمه ما استفاده من إنشاء مصرف في أراضيه وكذلك تكاليف إنشائه، بينما أشادت بموقفه ضد الطغيان الملكي[١].

والواقع أن هذه المحاكمات، التي تولاها العسكريون أنفسهم، قضاة وخصومًا، قصد بها التمثيل بمن تبقى من رجال الأحزاب والقضاء على ما تبقى لهم من نفوذ وهيبة وممتلكات، ويعلق أحمد حمروش، بأن المتهمين كانوا يواجهون المحكمة بلا تحقيق، ويوجه الإدعاء التهمة إليهم كنوع من المفاجأة، وأخيرًا كانت التهم متشابهة تقريبًا، والأحكام مبالغا فيها[٢] حتى لقد خفف الكثير منها فيما بعد، وأفرج عن معظمهم كما ذكرنا، وإن بقوا رهن الاعتقال في بيوتهم، بعد أن تحقق القصد من المحاكمة، التي لم تكن ضمانات العدالة القانونية مكفولة لها تمامًا.

* * *

(١) وحول محاكمة أحمد عبد الغفار راجع أحمد زكريا: حزب الأحرار، ص ٤٧٤ وحول محاكمة إبراهيم عبد الهادي راجع محكمة الثورة، جـ ١، ط(١)، ص ٦٢ ـ ١٨٧ نص المحاكمة.

(٢) ليت هذه المحاكمات تخضع لدراسة خاصة والكثير من نصوصها منشور في مجموعتين الأولى عنوانها (محكمة الثورة) صدرت في ثلاثة مجلدات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، والثانية في سبعة أجزاء تحت عنوان (محاكمات الثورة) صدرت عن مكتب شئون محكمة الثورة دون تاريخ.

-٦-

محاولة البعث خلال أزمة مارس ١٩٥٤

وكانت آخر صفحة في تاريخ أحزاب ما قبل ثورة يوليو أو أحزاب المرحلة التي عرفت بالمرحلة الليبرالية، قد ظهرت خلال أزمة مارس ١٩٥٤، التي كانت في جوهرها أزمة نظام الحكم والسلطة، وإن جاءت بين العسكريين وبعضهم البعض، وليس بينهم وبين النظام القديم، الذي كان قد لفظ آخر أنفاسه، فخلال الأزمة أطلت مشكلة الأحزاب برأسها من جديد، وكان ثمة تفكير في إعادتها، أو خلق أحزاب جديدة، كما طرحت فكرة أن يؤلف مجلس قيادة الثورة حزبا سياسيًا ينزل به إلى معترك الحياة الديموقراطية، ويهمنا هنا أن نعالج موقف «بقايا أحزاب النظام القديم» من تلك الأزمة، التي شكلت منعطفا خطيرا في مصير ومسيرة ثورة يوليو ١٩٥٢.

احتدمت الأزمة بين محمد نجيب ومؤيديه من ناحية، وبين معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة من ناحية أخرى منذ فبراير ١٩٥٤ وإن كانت قد تجمعت أسبابها منذ أواخر عام ١٩٥٣ بشأن سلطات محمد نجيب، فاستقال ثم عدل عن الاستقالة بعد أن حدث الوئام بين الفريقين، وقد واكب ذلك اندلاع مظاهرات ٢٧ فبراير في أنحاء القاهرة، والتي اتهمت الأحزاب بتدبيرها لتأييد نجيب، لكن القيادة قمعتها بشدة وقبضت على ١١٨ شخصا (منهم ٤٦ من الإخوان، ٢١ من الحزب الاشتراكي، ٥ من الوفديين، ٤ من الشيوعيين) وانتهت المسألة عند هذا الحد، وإن اعتبرت ضربة جديدة للأحزاب، وقد ذكر فتحي رضوان أن الأحزاب القديمة تحركت حيث خيل إليها أن الفرصة قد أتيحت لها للإطاحة بالثورة، فازدادت تقربا لنجيب ومدحًا فيه، «رغم أنه كان أحيانا

أشد منا تنديدا بالأحزاب وزعمائها»، وكانت الصحف قد نشرت حديثا معزوا له مع مصطفى النحاس، أظهرت فيه نجيب في ثوب المتلطف للنحاس، المتبرىء من أعمال الثورة..[1].

ويبدو أن نجيب وحده لم يكن هو الذي يفكر في عودة الأحزاب والحياة الحزبية، فقد ساورت نفس الفكرة أعضاء مجلس قيادة الثورة، وإن بشكل مختلف عما كان سائدا قبل الثورة، بل جرت بعض المشاورات والاتصالات مع بعض السياسيين القدامى، بشأن الخطوات التي تتبع لإعادة الحياة النيابية[2] ولا يتعارض ذلك مع كون الأزمة أعطت للأحزاب سانحة جديدة للتحرك انتهازا للفرصة، وأملًا في خروجها إلى الساحة السياسية من جديد، وهو ما عبرت عنه بعض الصحف، وتفجرت لأجله العديد من الاضطرابات والمظاهرات، وعندما اشتدت الأزمة من جديد خلال أواخر فبراير وأوائل مارس ١٩٥٤، وانتهت بالتسوية مرة أخرى على أساس قرارات صدرت في ٥ مارس نصت على أن «ينظم الدستور الجديد كيفية تنظيم الأحزاب» وانعقدت النية على أن تؤلف الثورة حزبها، وعندما روى خالد محيي الدين كيف حدثه عبد الناصر عن «حزب الثورة» ودعاه للانضمام إليه، وهو يروى الخلفيات التي أدت بمجلس قيادة الثورة إلى اتخاذ هذه القرارات، أضاف أن عبد الناصر طلب إلى نجيب أن يرأس حزب الثورة، وأن نجيب أبدى تخوفه من ألا يحصل هذا الحزب على أغلبية في البرلمان[3].. وربما قصد عبد الناصر أن يبعدنجيب عن الوفد والإخوان وكانت علاقاته بهما طيبة.

وكان إلغاء الرقابة على الصحف بموجب قرارات ٥ مارس قد هيأ الفرصة للقوى الحزبية والسياسية المعادية للثورة لكي تكشف عن مواقفها المعادية بشكل سافر، ولكنه من جانب آخر هيأ للثورة نافذة تطل منها على القوى المعارضة لتبدو سافرة،

---

(١) الرافعي، نفسه، ص ١٢٠ حول المظاهرات والاعتقالات، فتحى رضوان: ٧٢ شهرًا مع عبد الناصر، كتاب الحرية، عدد ٢، القاهرة سنة ١٩٨٥ ص ٣٨ ـ ٣٩ ـ ٤٦. وحول مطالبة نجيب بعودة الأحزاب راجع: صلاح الشاهد، ذكرياتي.. ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٢) عبد العظيم رمضان: الصراع الاجتماعي والسياسي، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٣) خالد محيي الدين: والآن أتكلم، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٣ ولم يذكر نجيب شيئا عن علاقاته بالوفد، راجع كتابه: كنت رئيسًا لمصر ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

تجاهر بالخصومة والعداء في معركة كانت تحس أنها معركتها الأخيرة.. فشن أحمد أبو الفتح حملة قاسية على ضباط الثورة واتهمهم، والجيش عموما، اتهامات قاسية، تتعلق بالتصرفات الشخصية والذمة المالية وانهالت قرارات نقابة المحامين ومؤتمرات الطلاب تدين الضباط.. الأمر الذي أثار خوف الضباط من المستقبل وأثار حفيظتهم ضد قرارات ٥ مارس، وضد الديموقراطية أصلا..(١).

ومع ذلك كانت المشكلة هي هل تعود الأحزاب القديمة، أم تتكون أحزاب أخرى جديدة، أو تتسع الساحة للقديمة والجديدة معًا؟ وشهدت الفترة من ٦ ـ ٢٧ مارس مناقشات واسعة بهذا الشأن، مجلس قيادة الثورة يتجه إلى أن يؤلف حزبا، كما ذكرنا، وفقهاء القانون الدستوري يرون تأليف أحزاب جديدة تمامًا، وإن اختلفوا على أسس قيامها، والأحزاب القديمة تريد أن تخرج إلى النور دون تغيير في أسس قيامها أو أهدافها وتنظيماتها، بل بدأ بعضها يلملم صفوفه ويختار مقارًا جديدة له! كالدستوريين والحزب الوطني مثلًا.. كما دار الحديث في الصحف عن اشتراك الأحزاب القديمة في تأليف جبهة واحدة، تتفق على رأي واحد في المسائل العامة وتخوض المعركة المقبلة ببرامج وترشيحات معينة.. بل ظهرت بعض الآراء تدعو إلى احتواء الثورة في الوفد، وتدعوها للذوبان فيه، فيرعاه روحيا مصطفى النحاس، وتلمع بين أعضائه أسماء عبد الناصر وصلاح سالم وغيرهما.. ويستبعد من الوفد من فسد من أعضائه القدامى!..(٢).

ووسط هذا القلق راحت القوى الحزبية والسياسية القديمة من وفديين واشتراكيين وشيوعيين وإخوان مسلمين، تتحفز وتنشط وتطالب، ليس بوجودها على الساحة السياسية فقط، وإنما بإبعاد الضباط إلى ثكناتهم، وتصفية الثورة، بل وتقليص دورها في شخص محمد نجيب وحده، الذي كان يشجع هذا الاتجاه بدعوته الضباط إلى ترك السياسة.. وتوالت الكتابات والدعوات بهذا المعنى، ليس من قبل القوى السياسية والحزبية القديمة وحدها، بل من بعض عناصر الضباط أنفسهم، بل إن بعض الأصوات

---

(١) عبد العظيم رمضان، نفسه، ص ١٧٢ ـ ١٧٣، خالد محيي الدين، نفسه، ص ٢٩٦.

(٢) حول اختلاف الآراء بشأن الأحزاب راجع: رمضان، السابق، ص ١٧٨، الأهرام ١٥،١٨ مارس ١٩٥٤ وحول ذوبان الثورة في الوفد راجع الأخبار ٢٣ مارس ١٩٥٤، عن رمضان، المرجع السابق، ص ١٨٠.

طالبت بإسقاط وزارة الثورة وتأليف أخرى مدنية ائتلافية تجري الانتخابات، أو عودة البرلمان الوفدي المنحل[1] وتوافق ذلك كله مع توالي الاحتجاجات والنداءات من نقابة المحامين وهيئات التدريس بالجامعات مطالبة بالإفراج عن المعتقلين وإلغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة الدستورية.. وبدا أن الثورة محاصرة، وأنها بسبيلها إلى التصفية وبات واضحًا أن شعار الديموقراطية الذي رفعته القوى المعادية للثورة، لم يكن يستهدف أكثر من تصفية الثورة فحسب، وأن المسألة ليست أكثر من استمرار الصراع على السلطة بين مختلف القوى السياسية، القديمة والحديثة جميعا.

وكان لابد للضباط إما أن يستجيبوا لذلك أو ينقلبوا على قرارات ٥ مارس التي فتحت عليهم «أبواب جهنم» على النحو السابق.. واستحالت المسألة، ليس إلى فرصة للجميع لاستغلال مساحة الحرية التي وفرتها قرارات ٥ مارس، وإنما ليحتدم خلالها الصراع على الوجود بين مجلس قيادة الثورة والقوى الحزبية التي انبعثت من مرقدها، وكأن الساحة السياسية لا تتسع للفريقين، وبدا للضباط أنهم يسلمون جهود عامين مضنيين للقوى القديمة.. لذلك بدأ عبد الناصر التراجع عن قرارات ٥ مارس، أو أنه جعل «يرتب أمرا» حسب تعبير خالد محيي الدين، بعد أن رأى أن القوى القديمة، وعلى رأسها الوفد والشيوعيون، لم تدرك واجبها في التمسك بالقرارات والوصول بها إلى مرحلة التنفيذ، فشنوا حملاتهم على أصحاب القرارات، أما الإخوان فقد انحاز القسم الأكبر منهم إلى جانب محمد نجيب، وبدت المسألة على هذا النحو: إما الثورة وإما الديموقراطية! وكأنه لا سبيل إلى التقائهما..

وبقية القصة معروفة، من حشد عبد الناصر للضباط، إلى تحريك إضرابات عمال النقل الشهيرة، ويروى خالد محيي الدين في مذكراته الكثير عما دار داخل مجلس قيادة الثورة حينئذ، حول إعداد «حزب الثورة»، وإعداد قانون للانتخابات، ومشروع جمعية تأسيسية، ومشروع جديد لتنظيم الأحزاب السياسية، ثم تصريح عبد الناصر للصحف «بأننا ثوار ولسنا سياسيين» وتوالي الاقتراحات غير الناضجة والمتسرعة.. التي تعبر عن

---

(١) راجع رمضان، هي ١٨٢ ـ ١٨٦، المصري ١٠، ١٥، ٢٤، ٢٦، ٢٧ مارس ١٩٥٤ وحول حزب الثورة راجع الأخبار ١٨، ٢٤ مارس، الأهرام ٢٠ مارس، المصري ١٨،٢٦ مارس.

تخبط المجلس، في الوقت الذي انطلقت فيه المظاهرات المعدة، المؤيدة لبقاء الثوار، تهتف بسقوط الأحزاب والديموقراطية، وبقاء الثورة، وكان مقصودا بتلك الهتافات التي بدت في ظاهرها معادية للديموقراطية، كافة القوى السياسية والحزبية القديمة، حتى اجتمع مجلس القيادة من جديد وقرر إلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس ١٩٥٤(١).

وفى هذا الإطار كان تحرك «هيئة التحرير» لتدبير الاضطرابات تأييدًا لاستمرار الثورة في الشارع المصري، ويبدو نشاط الهيئة هنا ذا دلالة باعتبارها التنظيم السياسي «الشعبي» الذي أقامه مجلس قيادة الثورة، ليشغل الفراغ السياسي الناجم عن حل الأحزاب، فكأنما صار «تنظيم الثورة» يتحرك لمواجهة «التنظيمات الحزبية» القديمة وقوى الثورة المضادة.. وكان على رأس قرارات الجماعات المضربة «عدم السماح بقيام الأحزاب» واستمرار مجلس قيادة الثورة في مباشرة سلطاته حتى يتم الجلاء.. إلخ(٢).

وهكذا نجحت الإضرابات المدبرة في خلق مناخ شعبي مؤيد لاستمرار الإجراءات الثورية وذلك بتقديم طرح جديد للمسألة، فقد كانت السلطة لا تزال في أيدي الجيش، وربما كان في جعبتهم الكثير فيما لو فشلت الإضرابات في مساندتهم، خاصة وأن الضباط المترددين، حسموا موقفهم وأعلنوا ولاءهم لعبد الناصر، بل لقد اجتمع هؤلاء من جميع الأسلحة في ثكناتهم يوم ٢٧ مارس واتخذوا قرارا بإلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس وبالاعتصام في ثكناتهم إلى أن تلغى هذه القرارات، لأن البلاد ستعود إلى حالة الفوضى ونفس الأحزاب.. يضاف إلى ذلك أن نجاح اضرابات عمال النقل أثبت فشل وعجز الأحزاب القديمة، وعلى رأسها الوفد، عن تحريك جماهيرها، للدفاع عنها في معركتها الأخيرة، مما مكن لقيادة الثورة من الاستمرار والبقاء..

وبعد أن انتهت الأزمة لصالح مجلس قيادة الثورة واستمرار الضباط في السلطة، وأُرجئ تنفيذ قرارات ٥و ٢٥ مارس حتى نهاية الفترة الانتقالية، اجتمع المجلس مرة أخرى في ٢٥ إبريل ١٩٥٤ واتخذ قرارا «يعاقب» به المسئولين من السياسيين القدامى عن الأزمة، فقرر حرمان المسئولين عن الفساد السياسي في العهود الماضية وإبعادهم

---

(١) خالد محيي الدين: الآن أتكلم، ص ٣٠١ـ٣١٦.

(٢) راجع سيد مرعى، المصدر السابق جـ ٢ ص ٢٩٧، الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

عن العمل في محيط السياسة وحرمان عدد منهم من حقوقه السياسية، وتطهير الصحافة، والبحث في إصدار قانون لحماية الثورة.. ثم إقامة مشروعات مهمة لمصلحة مختلف طبقات الشعب[1].

وفى إبريل أصدر المجلس قرارا يحرم من تولى الوظائف العامة من كافة الحقوق السياسية، وتولى مجالس إدارة النقابات والهيئات، لمدة عشر سنوات «كل من سبق أن تولى الوزارة من فبراير ١٩٤٢ حتى يوليو ١٩٥٢، وكان منتميا إلى حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب السعدي، أما من لم يكن منهم منتميًا إلى تلك الأحزاب، فلا يحرم إلا بقرار من مجلس قيادة الثورة»[2].

وتخلى محمد نجيب عن رئاسة الوزارة مكتفيًا برئاسة الجمهورية ومجلس القيادة في ١٧ إبريل، ثم مالبث أن أعفى بعد ذلك من جميع مناصبه في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤، بل وتم اعتقاله كما هو معروف، بعد أن بات محسوبا على النظام القديم وقوى الثورة المضادة، وكلف عبد الناصر بتأليف الوزارة التي ضمت عددًا أكبر من الضباط..

وهكذا، بقانون حرمان وزراء ما قبل الثورة من الحقوق السياسية، انفرد الضباط بالسلطة بشكل صريح وحاسم، وصاروا «النخبة الجديدة» التي تستمد منها عناصر السياسة والحكم، وانقضى أمر «النخبة القديمة» التي كانت حزبية في معظمها.. أما الحزبان الوطني الجديد، والاشتراكي، فلم يعد لهما وجود حقيقى أو تنظيمي على الساحة السياسية، وربما منذ قيام الثورة، حين ذاب الكثير من قيادتيهما في النظام الجديد، ولم يعد على الساحة السياسية والشعبية سوى الإخوان المسلمين والمنظمات اليسارية، وإن كانت الأخيرة تعمل سرا من خلال جمعيات ومؤسسات عامة.. وكان على «النظام الجديد» أن يتعامل مع الفريقين من منطق وجوده في السلطة، فكان لهما شأن آخر مع قيادة الثورة، التي شكل صراعها معهما فصلا دمويًا من تاريخ ثورة يوليو امتد خلال السنوات التالية.

* * *

(١) الرافعي، المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٢) يورد الرافعي أسماءهم جميعًا وتصنيفاتهم الحزبية (٢٢ وفديًا منهم مكرم عبيد، ٨ دستوريين ٨ من السعديين) راجع نفس المصدر ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

تذييل

ربما كانت دراسة هذا الفصل الجديد ـ صراع الثورة مع الإخوان واليسار ـ تدخل في اختصاص المرحلة التاريخية التالية، المتصلة بتاريخ ثورة يوليو وحركتها السياسية، لكنا لا نرى بأسًا من رسم الخطوط العامة لتعامل الثورة مع هاتين القوتين حتى عام ١٩٥٤، ذلك العام الفاصل في تاريخ الثورة وتاريخ التنظيمات السياسية والأيديولوجية، الشعبية وغيرها جميعا.

بالنسبة للإخوان، فبعد حل قيادة الثورة للأحزاب لم يبق على الساحة من قوة شعبية مؤثرة غيرهم، وكانوا يفطنون إلى هذه الحقيقة، واعتقدت القيادة أنها أبقت عليهم، ولم تعتبرهم حزبًا سياسيًا يحل، أملًا في إبعادهم عن السياسة، والاستفادة بتأييد جماهيرهم أو كما قالت في بيانها «أملًا فيهم وانتظارًا لجهودهم في معركة التحرير ولأنهم لم يلوثوا بمطامع الحكم ولأن لهم رسالة دينية»[1]..

لكن الجماعة، وقد رفضت الاشتراك في وزارة نجيب إلا بشروطها، رحبت بقرار حل الأحزاب لأنه أعفاها من مشكلة اعتبارها حزبًا سياسيًا، تلك التي سببت أزمة في صفوفها ما كانت خافية على قيادة الثورة، فضلًا عن اتفاق القرار مع رأيهم المضاد للأحزاب والحياة الحزبية جميعًا.. لذلك رأوا أن الساحة خلت لهم فحاولوا الاقتراب من القيادة وإشعارها أنهم باتوا القوة الشعبية الوحيدة التي تستطيع مساندتهم جماهيريا، في مقابل أن تتشاور معهم قبل اتخاذ قراراتها، إن لم يشاركوها الحكم،

(١) قرار حل جماعة الإخوان بكتاب صلاح شادى والتعليق عليه، المصدر السابق، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

ومهمة «صلاح شادى ومنير دله» من قبل قيادة الإخوان إلى عبد الناصر في هذا الشأن معروفة[(١)]..

وكان رد عبد الناصر بالرفض، بل اعتبر ذلك نوعًا من الوصاية على الثورة وفرض سيطرتهم عليها، فعادت العلاقات تتوتر من جديد، وراح الإخوان يظهرون قوتهم في شكل مظاهرات تحتشد للقاء نجيب ورفاقه بهتافهم الشهير «الله أكبر ولله الحمد».. وجرت محاولات قيادة الثورة لاستقطابهم وإذابتهم في هيئة التحرير، فرفضوا وعارضوها، فكان شباب الثورة يهتف هتافًا بديلًا هو «الله أكبر والعزة لمصر».. ومن خلال مظاهرات الإخوان أدركت قيادة الثورة أن قطاعا مهمًا من الجماهير ليس في صفها تماما.

وفى ديسمبر ١٩٥٣ ناقش مجلس القيادة المسألة بعد أن توفرت لديه معلومات عن تحركات واتصالات يجريها الإخوان داخل الجيش والشرطة أسفرت عن تجنيد عناصر منهما، تلك التحركات التي ذكر عنها حسن دوح «أنها لم تكن خافية على أحد»[(٢)] وإزاء اختراق الجماعة لمؤسستهم العسكرية، كان أمام مجلس القيادة خياران: إما حل الجماعة، أو اختراق صفوفها لتمزيقها وتفجيرها من الداخل، وبدأ بالخيار الثاني[(٣)] فشرعت قيادة الثورة بالاستعانة بالشيخ الباقوري والصاغ إبراهيم الطحاوي. وكان الإخوان داخليا مختلفين بشأن الجهاز السرى وبقائه، فنجح عبد الناصر في جذب قائده عبد الرحمن السندي ومؤيديه وإبعادهم عن الإخوان، فشكلت قيادة الإخوان جهازًا سريًا جديدًا. زاد من تعقيد الأمور أن الإخوان شرعوا في تأييد محمد نجيب في بدايات الأزمة التي تفجرت بينه وبين مجلس القيادة. واتصالاتهم بنجيب في ديسمبر ١٩٥٣ معروفة[(٤)] على نحو أثار جنون قيادة الثورة، إذ كيف يمارس الإخوان نشاطًا سريًا ـ وللضباط خبرة بطبيعة هذا النشاط معروفة ـ في مؤسستهم ومعقلهم، ثم هاهم

---

(١) نفسه ص ٢٤٤ ـ ٢٥١.

(٢) حسن دوح: ٢٥ عامًا في جماعة الإخوان، دار الإعتصام القاهرة ١٩٨٣ ص ٦٦ ـ ٦٧ وعمر التلمسانى: السابق، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٣) خالد محيي الدين: الآن أتكلم، ص ٢٤٢.

(٤) حمروش، السابق، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ وحول خلافات السندى مع الهضيبى راجع التلمسانى، السابق ص ١٣٥ ـ ١٣٦، صلاح شادى، السابق، ص ٢٤٤.

الإخوان يؤيدون نجيبا من خلف ظهورهم، لذلك كان لابد من اتباع سياسة الشدة والحزم معهم.

وأعطاهم الإخوان الفرصة عندما تحركت مظاهرات طلابهم في الجامعة في أوائل يناير ١٩٥٤ واصطدمت بعناصر هيئة التحرير، مع تسرب الأنباء عن خلاف نجيب مع القيادة لذلك أصدرت القيادة قرارها باعتبار الإخوان حزبًا سياسيًا ينطبق عليهم قرار الحل، ولأنهم يطالبون بالاشتراك في الحكم، فصاروا جماعة سياسية، واتهمتهم كذلك بمعاداة هيئة التحرير، والتسلل إلى صفوف الجيش والبوليس لإحداث فتنة وإسقاط النظام..إلخ.

وأخيرا اتهموا بإجراء اتصالات بجهات أجنبية، وبالتحديد مع السفارة البريطانية، وهي اتصالات أفادت مصادر الإخوان أنها تمت بعلم عبد الناصر وموافقته عليها في ١٠ يناير ١٩٥٤[(١)]. واقترن قرار الحل باعتقال المرشد العام «حسن الهضيبي» و٤٥٠ عضوا من الإخوان.. ثم لم يلبث عبد الناصر أن قرر الإفراج عنهم عندما تفاقمت أزمة فبراير ومارس مع نجيب. وبدأ الإفراج بالفعل في ٢٦ مارس، وإن تأخر الإفراج عن الضباط الإخوان وعلى رأسهم عبد المنعم عبد الرؤوف وحسين حمودة وغيرهما. وخلال أزمة مارس كان الإخوان يشكلون قوة ترجيح لأحد الجانبين، وقد حاولوا التوسط بين نجيب وعبد الناصر، إلا أن قيادة الإخوان مالت بعد ذلك عن تأييد نجيب ووجدت نفسها في معسكر مجلس قيادة الثورة، وكان الإخوان راغبين عن عودة الأحزاب والحياة النيابية، خاصة وأنهم بقرار إعادتهم لنشاطهم أصبحوا يعتقدون أنهم أصبحوا القوة السياسية الوحيدة المصرح لها بالعمل.

والحاصل أن جمال عبد الناصر طالبهم بحل جهازهم السري لكنهم أبوا، وانقسموا بشأن موقفهم من الثورة من جديد، ثم رفضوا المبادئ الرئيسية لاتفاقية الجلاء وهاجموها بعنف، فرد عبد الناصر بحملة من المصادرات والاعتقالات، وبدأ نشاط الجماعة يحمل طابع السرية أكثر.. حتى كان حادث المنشية الشهير

---

(١) عمر التلمسانى: المصدر السابق، ص ١٣٠ ـ ١٣١ حول موقفهم من هيئة التحرير راجع صلاح شادى السابق، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٧.

في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ والذى أطلقت فيه الرصاصات على عبد الناصر قاصدة قتله، وكانت سلسلة المحاكمات والأحكام التي مارستها قيادة الثورة مع كافة قيادات وكوادر الإخوان، الذين أفادت مصادرهم بتلفيق عبد الناصر للحادث، رغم أن هناك مصادر إخوانية يستفاد منها أن عناصر من الجهاز السري كانوا يحضرون احتفالات عبد الناصر للتدريب على الاغتيال وأن المرشد استنكر ذلك[١] كما أن بعضها يذكر صراحة أن لديهم خطة بالفعل لاغتيال عبد الناصر عند عودته من الإسكندرية[٢].. كذلك فإن البعض الآخر يعيب على جماعته أنها فكرت في التصدي لعدوان عبد الناصر المسلح بالسلاح، وكان حريا بهم ألا يواجهوا انقلابا مسلحًا بسلاح مثله[٣] وكان حادث المنشية بملابساته ونتائجه ضربة قاصمة للجماعة، كما هو معروف، مثلت نقطة تحول خطيرة في علاقات الإخوان بالثورة وفي مجمل نشاطهم السياسي فيما بعد.



أما الحركة الشيوعية، فقد تراجعت كبرى منظماتها (حدتو) عن تأييد الثورة، نتيجة نقد بقية المنظمات المحلية والشيوعية الدولية لها، ثم نتيجة ما اعتبرته حدتو أخطاء في حركة الجيش وممارستها، وكان مجمل المنظمات الشيوعية إما أنها ترى الحركة ثورة فاشية أو أنها دكتاتورية عسكرية..إلخ وقد أعطاها عبد الناصر جميعا فرصة لإعادة تقييم موقفها حين أفرج عن المعتقلين الشيوعيين، وأبقى منهم ١٤ معتقلا كرهينة حتى تغير المنظمات موقفها[٤]، بل أكثر من هذا عين أحمد حمروش رئيسًا لتحرير مجلة (التحرير) ليشرك معه عددًا من الكتاب الشيوعيين، وكان غالبا ما يلتقي عبد الناصر في بيته بزعماء من حدتو (كسيد رفاعي وكمال عبد الحليم

(١) عمر التلمساني: المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٢) علي عشماوي: مذكراته (التاريخ السري لجماعة الإخوان) دار الهلال، سنة ١٩٩٣، ص ٣٠.

(٣) حسن دوح: المصدر السابق، ص ٦٥.

(٤) عبد الستار الطويلة: أزمة اليسار، ص ٦٨.

وغيرهما)[1]، ومن جانبها حاولت حدتو الاستجابة لقانون الأحزاب في سبتمبر ١٩٥٢ وأبدت استعدادها لتأسيس حزب شرعي باسم «حزب التحررالوطني» لكن الخطوات لم تتم، ومضت قيادة الثورة في تشددها تجاه الأحزاب والتنظيمات الشعبية، كما رأينا.

لذلك ظلت معارضة كوادر الحركة الشيوعية قائمة ومستمرة، رغم محاولات قادة حدتو الاستجابة لانعطاف قيادة الثورة، ثم صعَّدت المنظمات حملتها على الثورة خاصة عندما تصدت بكل قوة وإرهاب لتحركات عمال كفر الدوار وأعدمت المناضلين النقابيين (خميس والبقري) في أغسطس ١٩٥٢، ثم أغلقت السلطات مجلة (الكاتب) واعتقلت عددًا من كوادر حدتو وغيرها، وفي كتاب د. رفعت السعيد نصوص المنشورات الشيوعية المنددة «بالثورة والفاشية والدكتاتورية وعهد الضباط الخونة»[2]..إلخ، وفي نفس الوقت تعرضت حدتو لموجة من الانقسامات وتكرار الانسحاب منها. وعندما هاجمت بقية صحف ومجلات المنظمات الشيوعية ما اعتبرته تقاربًا من جانب قيادة الثورة للولايات المتحدة، صودرت صحف الكاتب والملايين والواجب والميدان وصوت الطلبة، واعتقل أحمدحمروش، وفي موجة الاعتقالات التي صاحبت قرار حل الأحزاب في يناير ١٩٥٣، اعتقلت قيادة الثورة أعدادًا من الشيوعيين، وقررت حدتو حل «قسم الجيش» بها لأن حملة الاعتقالات شملت أعدادًا من العسكريين، خاصة بعد استقالة أحمد فؤاد من المنظمة وانحيازه إلى عبد الناصر ومعه كل أسرار المنظمة العسكرية[3] بل إن عددًا كبيرًا من كوادر حدتو انضم إلى الحزب الشيوعي المصري. كما توالت الاعتقالات لكوادرها خلال شهري إبريل ونوفمبر ١٩٥٣.

وقررت قيادة الثورة نفي يوسف صديق في إبريل ١٩٥٣ ثم تحددت إقامته، كذلك اخترقت قيادة الثورة صفوف الشيوعيين ـ مثلما فعلت مع الإخوان ـ حتى وصل الصدام

(١) رفعت السعيد: منظمات اليسار ص ١٠١.
(٢) نفسه، ص ١٠٦ ـ ١١٠.
(٣) نفسه، ص ١١٧.

بين القيادة والحركة الشيوعية غايته مع نهاية عام ١٩٥٣، ومع ذلك لم يقض على الشيوعيين ومنظماتهم تماما، فقد ظلت (حدتو) توزع منشوراتها داخل الجيش، بل وداخل مبنى القيادة ذاته، وقد نجحت المنظمة في الحصول على مسودات نصوص مشروع معاهدة الجلاء وطبعتها في منشور وزعته، مما أربك قيادة الثورة، واضطرها إلى الإنكار، ثم حركت حدتو عددًا من الاضطرابات العمالية والحركات الفلاحية، ونجحت في تهريب مجموعة كبيرة من كوادرها دفعة واحدة من معتقل روض الفرج، مما وجه ضربة عنيفة للنظام ووزير داخليته، وكان عبد الناصر نفسه، الذي رد على ذلك بحملة اعتقالات واسعة(١).

وخلال أزمة مارس ١٩٥٤ وجد اليسار فرصته لإسقاط الدكتاتورية العسكرية، والإنحياز لنجيب ومؤيديه وتأييد الأحزاب والقوى السياسية التي أطلت برأسها خلال الأزمة، والتى رفعت شعار الديموقراطية بهدف تصفية الثورة وإعادة الضباط إلى ثكناتهم، عندئذ دعا يوسف صديق إلى تشكيل حكومة إئتلافية من الوفديين والشيوعيين والإخوان والاشتراكيين، ناسيا أنهم جميعًا لم يعد لهم تنظيمات حقيقية فعالة بين الجماهير وأن دورهم التاريخى أوشك على الانتهاء.. واستمر هجوم اليسار على عبد الناصر وقيادة الثورة، فرحبوا بمحاولة اغتياله في أكتوبر ١٩٥٤، ونظروا إلى مهاجمته لحلف بغداد بارتياب، واعتبروه منافسًا لنورى السعيد في العمالة للإنجليز والأمريكيين.. ولكن قوى اليسار لم تلبث أن أعادت النظر في مواقفها وسياستها تجاه الثورة لتتحول عن مناهضتها ثم تتعاون معها منذ مؤتمر باندونج في إبريل ١٩٥٥، وطلب السلاح من الاتحاد السوفيتى، وشهد عام ١٩٥٦ نقطة تحول جديدة في علاقة ثورة يوليو مع قوى اليسار(٢).

وختاما.. انتهت قصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مع الأحزاب، سواء أحزاب النخبة التي حكمت قبل الثورة، أو الأحزاب والتنظيمات الشعبية الجديدة التي لم تتول الحكم. خلال هذين العامين الفاصلين من تاريخ الثورة، وقد أخفيت قضية الصراع على

---

(١) راجع حمروش، المصدر السابق، جـ١ ص ٢٩٢ ـ ٢٩٥، رفعت السعيد، نفسه، ص ١١٨ ـ ١١٩.
(٢) عبد الستار الطويلة، نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٤.

السلطة، وأبعادها الاجتماعية والسياسية، تحت ظل شعارات ومبادئ كلا الجانبين، كما لاحظنا، ولكن الكاتب يدرك أن معالجته لهذه القضية «المعاصرة» على النحو السابق قد يحتاج إلى مراجعة ضرورية وواجبة، عندما تقرأ، من جانب المعاصرين والمشاركين، ـ وكثيرمنهم أحياء يرزقون ـ فتتكشف مادة جديدة أو وثائق أوفر، قد تعين على فهم أوضح أو تأكيد ما قدمه الكاتب من رؤية وتفسير، لا يبتغي منه سوى وجه الله.. ووجه الحقيقة والعلم.

* * *

القسم الثاني

أيديولوجيا الثورة والتنظيم السياسي الواحد

تمهيد

١ ـ تصفية النظام القديم وتولي الضباط السلطة (١٩٥٢ ـ ١٩٥٣)

٢ ـ المرحلة الانتقالية وهيئة التحرير (١٩٥٣ ـ ١٩٥٦)

٣ ـ الدستور المؤقت والاتحاد القومي (١٩٥٦ ـ ١٩٦١)

٤ ـ التحول الاشتراكي، والميثاق، والاتحاد الاشتراكي العربي

٥ ـ محاولات التصحيح وبيان ٣٠ مارس ١٩٦٨

٦ ـ ليست خاتمة: من الشمولية إلى التعددية من جديد

تمهيد

نود الإشارة بادئ ذى بدء إلي أن هذا القسم من الدراسة سيتناول بشكل جوهري موضوعين من موضوعات البناء السياسي الذي أقامته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أولهما يتعلق بالأيديولوجيا الرسمية، ونقصد بها الفكر والمبادئ والشعارات المطروحة، سواء في مواثيقها أو خطب قيادتها، بما تتضمنه من لغة الخطاب السياسي بوجه عام، وثانيهما يتعلق بمحاولة تطبيق هذه الأفكار والمبادئ من خلال ما أقامته قيادة الثورة من تنظيمات سياسية «شعبية» كأوعية لحشد الجماهير وتسييسها، أملًا في بلوغ هذه الأهداف، وإن كان ثمة إشارة، هنا أو هناك، إلى مجمل الأوضاع الدستورية والسياسية أو التنظيمات البيروقراطية، فإن ذلك يأتي في سياق موضوعنا لاستكمال عناصره فحسب.

وسنحاول اتباع منهج تاريخي، يحفل بالأحداث في سياقها الزمني، وفي ظروفها التاريخية، المحيطة بها أو التي صنعتها، وذلك في محاولة لإيضاح مدى النضج أو القصور في تجربة يوليو في هذا المجال، الأمر الذي نأمل معه أن يوفر رؤية تاريخية نقدية،وليس رؤية سياسية ضيقة، ولذلك نقترح تقسيم الموضوع،من قبيل التبسيط العلمي، إلي مراحل زمنية ـ موضوعية في آن واحد، وسنلاحظ أن كل مرحلة منها تحمل ملامح أيديولوجية معينة في نفس الوقت الذي تتولد فيه خلالها بنية تنظيم سياسي شعبي جديد، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نتلمس المراحل التالية:

١ ـ مرحلة استكشافية، تمتد من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى يناير ١٩٥٣، نحو ستة شهور حافلة بالتغير السريع، طرحت خلالها «الحركة المباركة» مبادئها الستة وواجهت خلالها التنظيمات الحزبية العتيدة، وبدأ الضباط في تولي السلطة.

٢ ـ مرحلة انتقالية امتدت من يناير ١٩٥٣ وحتى يناير ١٩٥٦ قدم خلالها قائد الثورة (فلسفة الثورة) ورفعت قياداتها شعار (الاتحاد والنظام والعمل) وقدمت دستورا انتقاليا محدودا، ثم شهدت ميلاد أول تنظيم سياسي شعبي تقيمه قيادة الثورة وهو (هيئة التحرير).

٣ ـ المرحلة الممتدة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦١ وفيها انفرد جمال عبد الناصر بالسلطة تمامًا، وصدر الدستور المؤقت، كما تأسس (الاتحاد القومي) كتنظيم شعبي جديد، وتبلورت الأيديولوجيا الرسمية في شعار (المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني).

٤ ـ مرحلة التحول الاشتراكي، والتي تمتد من عام ١٩٦١ حتى وفاة جمال عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ وهي المرحلة التي شهدت صدور «القرارات الاشتراكية» وأعلن فيها (الميثاق الوطني وتقريره) كنظرية سياسية، كما أعلنت مبادئ (الحرية والاشتراكية والوحدة). وقد شهدت المرحلة ميلاد وقيام (الاتحاد الاشتراكي العربي) وما ظهر فيه من تنظيمات داخلية، وأخيرا محاولة التصحيح التي جرت عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧، والتي رسم إطارها «بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨».

* * *

ـ١ـ

تصفية النظام القديم وتولي الضباط السلطة ١٩٥٢ـ١٩٥٣

من المسلم به أن مجموعات الضباط الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كانت تضم شتي الاتجاهات السياسية والعقائدية التي عرفتها مصر منذ أوائل الأربعينيات، وكانت تلتقي جميعها حول أهداف عامة، بصرف النظر عن مشربها السياسي ويمكن تلخيص هذه الأهداف في التخلص من الوجود البريطاني، والتخلص من الفساد، فساد النخبة الحاكمة، ومن أسباب الهزيمة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨،ولم تشأ مجموعات الضباط اكتفاء بهذه الأهداف العامة،أن تضع برنامجا تفصيليا في تلك المرحلة،التي اتسمت بالطابع السري.. ويمكن كذلك التأكيد علي أن هذه الأهداف العامة، كانت مشتقة من أفكار ومبادئ التجمعات الحزبية والأيديولوجية التي عرفتها مصر منذ الثلاثينيات والأربعينيات، أي الأحزاب من غير النخبة الحاكمة، وهي الإخوان المسلمون ومصر الفتاة، والحزب الوطني الجديد، والمنظمات الشيوعية، بل والجناح اليساري من شباب الوفد.. وكانت هذه الجماعات قد اقتنع بأفكارها، على تباينها، الكثير من جماعات الضباط الأحرار، ويبدو طبيعيا أن تستمد أفكارهم ومبادئهم من القاسم المشترك الذي نادت به هذه التنظيمات الشعبية وقتها....بل قام تنظيم الضباط كصورة مصغرة لها داخل الجيش،كمشروع لجبهة وطنية،لم تستطع الحركة الحزبية أن تحققه في الدائرة الأوسع لنشاطها بين الجماهير[١].

---

(١) طارق البشري: الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٧ ص٥٧ ـ ٥٨.

إن مشروع الجبهة الوطنية التي قامت عامي ٣٥ـ١٩٣٦ ودفعت بالنخبة السياسية الحاكمة إلي إنجاز المعاهدة، كخطوة لحل المشكلة الوطنية، عجزت عن أن تنشط ثانية لتتم خطوات التحرر الوطني بعد ذلك،فتسرب شبابها داخل التنظيمات والجماعات الأيديولوجية خلال الأربعينيات،ويبدو صحيحا أن جماعات الضباط التي كونت تنظيم «الضباط الأحرار» قد استطاعت أن تقدم بديلا للجبهة الوطنية،داخل الجيش، فبلورت قاسما مشتركا من الأهداف الوطنية، وأضافت إلى القضية الوطنية، في بعدها المتعلق بالتحرر من الوجود البريطاني،بعدا جديدا يتعلق بتحرير الوطن من الفساد السياسي والاجتماعي، ممثلا في الملكية والإقطاع وسيطرة رأس المال، خاصة وقد تأكدت أسباب إفلاس النخبة الحاكمة وعجزها عن تحرير البلاد، وتورطها في الفساد. لقد واتت هذه النخبة الحاكمة فرصة تاريخية في أعقاب إلغاء المعاهدة عام ١٩٥١،لكنها ضاعت وسط صراعات السلطة، فصارت نخبة الحكم ـ قبل ٢٣ يوليو ـ عقبة كالوجود البريطاني ذاته، في طريق التحرر الوطني، ومن هنا كان القضاء على الاستعمار وأعوانه، وعلى الإقطاع وسيطرة رأس المال، على رأس أهداف «الجبهة الوطنية داخل الجيش» والتي عرفت «بالضباط الأحرار».

لقد كانت الأمة كلها متحفزة، لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور، كما يقول عبد الناصر بحق في «فلسفة الثورة» فتندفع الأمة، من ورائها نحو الهدف[١] لقد كانت تلك الطليعة التي قامت بالثورة تجد مكانها على خريطة القوى السياسية الشعبية في مواجهة النخبة التي كانت تتبادل الحكم قبل الثورة، ذلك هو موقعها الأيديولوجي، كانت أقرب ما تكون إلي «عينة» سياسية ثورية، وأبعد من أن تكون تجسيما لقوة سياسية ذات ثقل في التعبير عن مصالح سياسية واجتماعية محددة. كانت جهازا منفردا محدودا في أعضائه، استطاع أن يباغت النظام القائم فيضربه ويسيطر عليه في بضع ساعات، وبهذه الضربة التي حدثت قبيل فجر ٢٣ يوليو، جرت حركة الصراع السياسي والاجتماعي في الفترة التالية، ومن مواقع مختلفة تماما، وصار لقيادة الثورة اليد العليا في إدارة الصراع[٢].

---

(١) وثائق ثورة يوليو: اللجنة العربية لتخليد القائد جمال عبد الناصر، بدون تاريخ، فلسفة الثورة ص ١٥.
(٢) طارق البشري: المرجع السابق ص ٦٨ ـ ٧٠.

وانتقل مركز القوة في النظام السياسي الجديد من أيدي قوة اجتماعية معينة إلي أيدي قوة اجتماعية جديدة تمثل الطبقة الوسطى الصاعدة، وبتدبير وقيادة أبنائها في الجيش بالدرجة الأولى، وليس مصادفة أن العناصر النشطة من الضباط الأحرار، كانت تتوزع ارتباطاتها السابقة بين تنظيمات الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية(١). لقد كان لحركة الضباط مبادئ لكنها لم تكن مبادئ وبرامج منظمة على نحو ما تعرف التجمعات أو الأحزاب العلنية بل إنهم كانوا يفتقرون إلى جهاز معد لتسلم السلطة وممارسة الحكم، ويروي خالد محيي الدين أن برنامج الضباط، وقد شارك في وضعه الماركسيون المصريون، كان مختصرا للغاية يطلع عليه العضو الذي ينضم للتنظيم، وهذا البرنامج يركز على طبيعة الاستعمار ويعتبره سبب كل مشكلات مصر، التي لا يمكن خلاصها دون التخلص منه ومن أعوانه أولا، أما النقاط الأخرى فكانت تتضمن إقامة جبهة وطنية تضم كافة القوى والعناصر والأحزاب الوطنية لمقاومة الاستعمار، وإقامة جيش وطني، يسمح فيه بترقية الجنود إلى رتبة الضباط وتحقيق العدالة الاجتماعية..إلخ ويضيف: ومن هذا البرنامج صيغت مبادئ الثورة الستة(٢).

وثمة شهادة أخرى يرويها جمال منصور يذكر فيها إن الخلية الرئيسية لسلاح الفرسان كانت قد وضعت بعض المبادئ التي تنير الطريق أمام الثورة بعد نجاحها، واتجهت إلى تبني استراتيجية للثورة القادمة، وذلك لربط التنظيم في وقت السرية وبعد قيام الثورة، بمبادئ ثابتة تكون الإطار السليم لنشاط الثورة في تحقيق أماني الشعب وقد تم وضع هذه المبادئ في نقاط محددة وفي كلمات مختصرة أعدها عبد الحميد كفافي وجمال منصور ومصطفي نصير وتمت بلورتها وصياغتها بعد مناقشات مع باقي أعضاء الخلية

(١) أسامة الغزالى حرب: ثورة يوليو وإعادة تشكيل النخبة السياسية في مصر، دراسة بكتاب (ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل) القاهرة ١٩٨٧ ص ٦٠٣، ٦٠٨ ـ ٦٠٩.

(٢) خالد محيي الدين: الصفحات الأولى من قصة ٢٣ يوليو، صحيفة الأهالي في ٢٦ يوليو ١٩ وكذلك راجع حواره بكتاب (ملف عبد الناصر بين اليسار المصري وتوفيق الحكيم) دار القضايا بيروت ١٩٧٥ ص ٦٥ ويضيف أن هذا البرنامج قد اختفى ولم يعثر عليه أحد وقد شارك في كتابته الماركسيون المصريون.

وكان ذلك في منزل الصاغ عثمان فوزي، وكانت هي نفسها مبادئ الثورة الستة والتي جاءت فيما بعد في كتاب «فلسفة الثورة» (١).

وأيا كان المسئول عن صياغة أهداف «الحركة المباركة» فمن المسلم به أن قضية تحرير الوطن كانت تموج داخل خلايا الضباط بل وفي صدور عامة الناس، لقد اتخذت، طبقا لما كتب عبد الناصر، شكل الأمل المبهم ثم شكل الفكرة المحددة ثم شكل التدبير العملي الذي وضع موضع التنفيذ الفعلي ليل ٢٣ يوليو، إن ثورة يوليو كانت تحقيقا لأمل راود شعب مصر منذ بدأ في العصر الحديث يفكر أن يكون حكمه في أيدي أبنائه(٢) وحديثه هنا واضح فيما يتعلق بالفكرة المحددة التي قصد بها تحرير الوطن من الاستعمار ثم جعل حكمه بيد أبنائه، لا بيد المتعاونين مع الاستعمار وهذه الفكرة، في أي تفصيل يكون، كانت كافية للتحرك وبداية العمل الثوري ومن هنا انشغل الضباط في اجتماعاتهم قبيل الثورة بالتخطيط والتدبير أكثر من انشغالهم بالتنظير، انشغلوا بمغامرة التغيير لا بوضع برامج عقائدية قد توردهم مورد الاختلاف.

لم يكن لجمال عبد الناصر، الزعيم الفعلي للحركة، مواقف أيديولوجية واضحة في الفترة السابقة على ١٩٥٢، وإن كانت مشاعره الوطنية دائما متقدة، وعلى الرغم من تعرفه على معظم الاتجاهات والجماعات التي كانت موجودة، إلا أنه لم ينضم لأي منها باستثناء ميله إلى مصر الفتاة، التي لا بد أنها قد ألهبت حسه الوطني، لقد كان المفهوم الرئيسي عنده، على الأقل في البداية، هو مفهوم الحركة الوطنية: تحرير الوطن وتأكيد الذات المصرية(٣).

على أية حال بدأت ثورة يوليو ظهورها السياسي العام، لا بواسطة برنامج يطرح

---

(١) جمال منصور: الثورة والدبلوماسية مركز الأهرام الطبعة الأولى القاهرة ١٩٨٩ ص ٦٠ ـ ٦١.

(٢) وثائق ثورة يوليو: فلسفة الثورة ص ١٣.

(٣) نزيه نصيف الأيوبى: تطور النظام السياسي والإدارى في مصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧) دراسة بكتاب سعد الدين إبراهيم (محررا) مصر في ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي معهد الإنماء العربي، الطبعة الاولى بيروت ١٩٨١، ص ٦٤ ـ ٦٥.

ولكن بواسطة الحركة العملية المباشرة، ومع ذلك فإن البيانات الأولى للثورة كانت تتضمن بلورة الأهداف العامة التي أشرنا إليها والتي وردت في شكل عام، ثم ما لبثت أن طرحت أهدافها الستة المعروفة وهي: القضاء على الاستعمار وأعوانه، وعلى الإقطاع وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، وإقامة العدالة الاجتماعية، والجيش الوطني القوي، وإقامة حياة ديموقراطية سليمة، وقد يرى البعض في هذه الأهداف العامة ما لا يرضيه ولا يكفيه، وأنها لا تكفي موثقا بين قيادة سياسية وجموع من المواطنين، على أن هذه الأهداف في عمومها، لا تجرح مصداقيتها من حيث كونها بداية للتقرير، فليست النزعة التقنينية التي تستلزم التحديدات الأكثر تفصيلا لكل البرامج السياسية، ليست هي مناط الحكم على الحركة السياسية بالجدية والكفاءة السياسية. والمعول عليه في النهاية هو أن تكون الأهداف المطروحة، مما يمثل استجابة صحيحة وأمينة للمشاكل الحقيقية وأن تكون صادقة في دلالاتها على التوجهات العملية. وبهذا كانت أهداف ثورة يوليو كافية للحد المطلوب كنقطة بداية. فما إن رسخت في السلطة، حتى بدأت تقوم بإنجازاتها في المجالات السياسية والاجتماعية في إطار الأهداف الستة المعلنة(١).

لقد اعترف «ميثاق العمل الوطني» فيما بعد بأن الشعب بدأ زحفه من غير تنظيم ثوري سياسي، وتحركت طليعة العسكريين نيابة عنه، كذلك فإن هذا الزحف بدأ من غير نظرية كاملة للتغير الثوري، اكتفاء بالمبادئ الستة، ثم جاءت التفاصيل الفكرية متخلقة من رحم الأحداث خلال السنوات التالية، فكانت المبادئ الستة في البداية مجرد دليل للعمل الثوري، راح الشعب يطورها ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي تأثرا به وتأثيرا فيه، نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة إلى أهدافها اللامتناهية(٢).

وليس معنى ألا تكون هناك وثيقة فكرية كاملة ومفصلة للثورة حتى عام ١٩٦٢، أنه لم تكن هناك أفكار لدى قادة الثورة، ولكن الأمر الواضح هو أن القيادة كانت تتولد لديها

(١) طارق البشري: المرجع السابق ص ١١٦.
(٢) وثائق ثورة يوليو: ميثاق العمل الوطني ص ٦٥ ـ ٦٦.

الفكرة، ثم تشرع في تطبيقها، لتستلهم تفاصيلها من نتاج الحركة الثورية ذاتها، فانطبع مسلكها بالطابع الذرائعي التجريبي، يستلهم الصواب من التجربة، بقدر معاناته من أخطائها، وذلك أمر قد تتبعه الأحزاب أيضا ذات النظريات المكتملة، فليست البرامج والنظريات مسائل جامدة، ذات طابع مقدس، وإنما كثيرا ما تتغير مبادئها وأولوياتها طبقا لممارستها السلطة، أو على ضوء المتغيرات والمستجدات، لقد استغنت قيادة الثورة خلال سنواتها الأولى بالفعل وبالحركة وبالمضمون، عن الشكل والتنظير المفصل للبرامج والإيديولوجيات على كل حال..

وراحت قيادة الثورة في السنوات الأولى، تضع المبادئ الستة موضع التنفيذ، فطردت الملك وألغت الملكية، باعتبارها مؤسسة الفساد الأولى، وقبل ذلك أصدرت قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢، وسواء كان ذلك لتحطيم قوى الإقطاع(١) أو خطوة على سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، فإنها مضت على طريق تحقيق أهدافها بثبات وإصرار، ثم حققت جلاء الاستعمار البريطاني، وحلت مسألة السودان، ثم شرعت في تطوير أهداف التحرر الوطني، والتحرر الاجتماعي، وواجهت سياسة الأحلاف، وكسرت احتكار السلاح سعيا لبناء الجيش الوطني وخاضت معارك عنيفة في الداخل والخارج خلال العقد الأول من تاريخها، وقبل أن تتبلور نظريتها المتكاملة والمفصلة والمعلنة باسم ميثاق العمل الوطني الذي صدر عام ١٩٦٢.

ويفسر عصمت سيف الدولة المبادئ الستة تفسيرا «ديموقراطيا» ليخرج بنتيجة مؤداها: إنها ثورة من أجل الديموقراطية، فالقضاء على الاستعمار وأعوانه، وإقامة جيش وطني قوي يتحقق بهما استقلال الشعب بدولته عن أية إرادة أجنبية غالبة، والقضاء على الإقطاع وعلى سيطرة رأس المال على الحكم، يتحقق بهما إرادة الشعب بنظامه عن أي إرادة «وطنية» غالبة، وكل من استقلال الشعب بدولته، وبإرادته الشعبية شرط

---

(١) راجع تحليل عصمت سيف الدولة ثورة يوليو والمسأله الديمقراطية دراسة بكتاب: ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل دار المستقبل القاهرة، ١٩٨٧ ص ٥٤٨ ـ ٥٤٩ حيث يذكر أن قانون الإصلاح الزراعي لا يعبر عن مفهوم للعدالة الاجتماعية بقدر ما هو ترجمة لهدف القضاء على الإقطاع وفي تقديرنا أن هذا القانون وما تلاه من توزيع الملكيات المصادرة على الفلاحين في بعض جوانبه يعد تحقيقا للعدالة الاجتماعية.

أولي وأساسي لإقامة حياة ديموقراطية سليمة. ويرى كذلك أن ما يقال عن «العدالة الاجتماعية» هو أمر غير محدد الدلالة، حيث لم تفصح الثورة في سنواتها الأولى عما تعنيه بالعدالة الاجتماعية وأسلوب تحقيقها[١].

والواقع أن الحكم على المبادئ الستة المعلنة ينبغي أن يرتبط بالملابسات والظروف التي نشأت فيها وأعلنت خلالها، وليس في ضوء الخطوات التي اتخذت لتطبيقها وما ترتب عليها، خاصة إذا قدرنا إنها لم تكن أكثر من مبادئ عامة، ولا يختلف على أهميتها أحد، فضلا عن أن منهج تطبيقها لم يكن ثمة سبيل إلا أن يخضع للتجريب، ولم يكن بوسع قيادة الضباط، أن تؤجل الثورة حتى تمتلك النظرية والمنهج، خاصة إذا علمنا أن أمر تنظيمهم قد أوشك على الانكشاف، مما عجل بالثورة على نحو ما هو معروف.



تلك كانت مبادئ الثورة، أما ما يتصل بموقفها خلال هذه المرحلة من التنظيمات السياسية الحزبية القائمة، قبل أن تشرع في إيجاد تنظيماتها الشعبية فيما بعد فإننا لا نرى بأسا من أن يكون مدخلنا لدراسة البديل الذي قدمته قيادة الثورة في هذا المجال هو أن نتساءل: هل كانت قيادة الثورة تنوي إلغاء الأحزاب عندما أصدرت إليها نداءها بأن تطهر نفسها؟ وأن نداء التطهير لم يكن إلا مقدمة لها ما بعدها، وأنه لم يقصد به الاستعانة بالأحزاب، بعد أن تستجيب للنداء؟

إن محاولة فهم موقف القيادة الجديدة من أحزاب النخبة الحاكمة قبل الثورة سوف يجلو الصورة أكثر بما يجعلنا نحاول استيضاح الإجابة عن السؤال السابق، ولا بد أن نأخذ في الحسبان الوجود الفعلي والخبرة التاريخية لهذه الأحزاب في ساحة العمل الشعبي، وأن نأخذ في الحسبان كذلك إن القيادة الجديدة في مرحلة استكشاف موضع أقدامها، إنما كانت تتحسس ذلك الموضع بحذر شديد، يستجيب

---

(١) عصمت سيف الدولة، المرجع السابق ص ٥٤٨ ـ ٥٤٩.

لطبيعتها السرية آنئذ، ولرغبتها في تثبيت وجودها أمام الشعب، لكي تتحول من خلايا سرية داخل الجيش إلى قوة علنية تسوس الأمور وتضطلع بمسئوليتها في مواجهة ساسة محترفين.

ولدينا في هذا الصدد العديد من الإجراءات، منها إن قادة الجيش أذاعوا بيانا بمنع التظاهر منعا باتا في جميع أنحاء البلاد، وفي منتصف ليل ٣١يوليو ١٩٥٢ أذاع اللواء محمد نجيب بيانا آخر دعا فيه الأحزاب والهيئات السياسية المصرية إلى تطهير صفوفها كما فعل الجيش في صفوفه، وأن تتخذ لها برامج محددة تعلن على الشعب. ومنها أيضا إن علي ماهر عندما تولى رئاسة الوزارة في ١٠ أغسطس ١٩٥٢ أذاع أن الجيش متفق مع الحكومة على حل الأحزاب السياسية، لكن محمد نجيب سارع في اليوم التالي ونفى النبأ مؤكدا أن الجيش قد اتفق ـ ولم يقل مع الحكومة ـ على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في موعد أقصاه شهر فبراير١٩٥٣[١]. فهل كان بوسع علي ماهر أن يصرح تصريحه السابق دون أن يكون هناك اتجاه نحو إلغاء الأحزاب؟ وقد يسهل هذا الاعتقاد بأن قيادة الثورة لم تشأ أن تكشف عن نواياها، قبل التحسب لكل الأمور، أو حتى محاولة جس النبض، ومن هنا جاء التراجع عما أذاعه رئيس الوزراء.

المهم كان نداء ٣١ يوليو ١٩٥٢ هو أول تعامل للقيادة الجديدة مع الأحزاب.. وعلى أثره وقعت الأحزاب في شرك «التطهير» وراحت تمزق نفسها بيدها، مما أظهر فسادها وكشف مخبوءها للرأي العام، وفجر الصدامات الكامنة في داخل كل منها.. ومع ذلك اتهمتها القيادة بأنها لم تأخذ نداء التطهير مأخذ الجد، فصرح محمد نجيب في ١٩ أغسطس ١٩٥٢ بأنه من المحتمل أن يصبح التدخل أمرا ضروريا إذا فشلت الأحزاب في تطهير نفسها. وأضاف أنه غير راض عن الطريقة التي طهرت بها الأحزاب نفسها[٢] ولا يعزب عن البال أن استجابة الأحزاب لذلك النداء، كان في شكل ما، دليلا

(١) وحيد رأفت فصول من ثورة يوليو، دار الشروق الطبعة الأولى القاهرة ١٩٧٨ ص ٧٧ ـ ٧٨.
(٢) المصري ١٩ أغسطس ١٩٥٢ نص تصريحات محمد نجيب.

على ضعفها وفسادها، وعلى أنها أصبحت في معسكر قوي النظام القديم المقضي عليه بالانهيار، كما إنها إذا لم تستجب للنداء، فمعنى هذا أنها ليست جادة ولا ترغب في التعاون مع القيادة الجديدة.

والخطوة التالية جاءت في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ عندما قامت قيادة الثورة باعتقال عدد من الشخصيات الحزبية، وقيل في تبرير ذلك أن الأحزاب لم تحقق المطلوب من التطهير، فكان الإجراء خطوة عملية قامت بها القيادة ضد الأحزاب وكان قائد حركة الجيش قد هدد وتوعد بقوله: «إن إبعاد عناصر الفساد شرط جوهرى للعودة إلى حكومة برلمانية.. إننا ننصح ثم نحذر ثم ننذر وإلا فلنا مع الأحزاب شأن آخر»(١). وقد لجأ قادة الثورة بعد ذلك إلى التشريع، فأصدروا في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ مرسوما بقانون (١٧٩ لعام ١٩٥٢) اختص بتنظيم الأحزاب السياسية، وكان ذلك هو أول تشريع تعرفه مصر بشأن تنظيم الأحزاب، منح هذا القانون لوزير الداخلية سلطات التضييق والاعتراض والعزل والحل لهذه الأحزاب، ويكفي أن نشير إلى أن المادة الثامنة منه تحظر على عضوية الأحزاب، من ينسب إليه ـ لا من يثبت عليه ـ عمل من أعمال استغلال النفوذ أو الحصول على كسب غير مشروع..إلخ(٢).

ويؤخذ في الاعتبار كذلك مسألة عزل علي ماهر من رئاسة الوزارة، وتولى قائد حركة الجيش، محمد نجيب الرئاسة، فضلا عن إعلان قانون الإصلاح الزراعي في نفس اليوم الذي صدر فيه التشريع الحزبي، كل ذلك يكمل الصورة عن موقف القيادة الجديدة من عناصر النظام القديم.

وبالرغم من ذلك ذكر نجيب في أول تصريح له بعد تولي رئاسة الوزارة «بأنه لا يفكر في حل الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر، وأن الانتخابات سوف تجرى في فبراير ١٩٥٣» ـ لاحظ جملة في الوقت الحاضر ـ ولذلك سارعت الأحزاب

---

(١) المصري ٨ سبتمبر ١٩٥٢، قائمة تضم ٧٤ معتقلا، وكذلك عبد الرحمن الرافعي ثورة يوليو ١٩٥٢، النهضة المصرية الطبعة الاولى ١٩٥٩ ص ٤٢.

(٢) وحيد رأفت المرجع السابق ص ٧٥ ـ ٧٧ دراسة نقدية هامة لقانون الأحزاب.

بتقديم إخطارات تأسيسها، بعد قيامها بحركة تطهير ثانية من جانبها، وبقية القصة معروفة... حيث اعترض وزير الداخلية على عدد من السياسيين الذين ضمتهم قوائم الأحزاب، ونظرت المعارضات أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، وقبل أن تتخذ قيادة الثورة فرصة جديدة للإجهاز على ما بقى من سمعة الأحزاب، قاومت الأحزاب اعتراضات الوزير في ساحات المحاكم، دافعة بعدم دستورية المرسوم بقانون الأحزاب، واستغلت القيادات الحزبية خبراتها القانونية في إدارة الصراع، بل ودفعت بجماهيرها إلى ساحة المحكمة، فيما يشبه المظاهرة، الأمر الذي جعل القيادة الجديدة، تعجل بحسم الأمر، على طريقتها العسكرية، فأصدرت قرارها بحل الأحزاب.

وثمة إشارات متواكبة مع ذلك، أو تسبقه بقليل، عن إحداث فتنة في شركة كفر الدوار (١٢ و ١٣ أغسطس ١٩٥٢) ومقابلة الثورة لمسببيها بالشدة والحزم وبتشكيل محكمة عسكرية، أفادت أحكامها بأن الأحداث كانت مدبرة بإحكام، كما كثر الحديث عن حركات مشبوهة في صفوف الجيش والشعب، اعتبرتها القيادة محاولات لإحداث فتنة في البلاد، فضلا عن إعلان سقوط دستور ١٩٢٣ في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢، ثم تشكيل لجنة لوضع دستور جديد في يناير ١٩٥٣ «يتفق وأهداف الثورة» وكانت تلك جميعًا مؤشرات جديدة على تصميم القيادة على إسقاط الأساس القانوني الذي يستند إليه النظام القديم.

فكانت نهاية الأحزاب، بعد التطورات السابقة، عندما أذاع القائد العام في ليل ١٧ ـ ١٨ يناير إعلانا دستوريا ومرسوما يتهم الأحزاب بعدم تقديرها لمصلحة الوطن، وسعيها لبث الفرقة والفتنة بين الطلبة والعمال، بل والاتصال بدول أجنبية.. لذلك يعلن القائد حل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب، وكذلك يحظر القانون تكوين أحزاب جديدة وإلغاء القانون الذي كان قد صدر بشأن تنظيم الأحزاب[1]، وتأمينا لهذه التدابير الثورية صدر مرسوم سيادي بقانون بحماية التدابير

(١) المصري في ١٧، ١٨ يناير ١٩٥٣ نص إعلان محمد نجيب ثم بيانه التفسيري ونص المرسوم الخاص بحل الأحزاب وتفاصيل ثورة قيل أنها حدثت بالجيش.

التي يتخذها القائد العام للقوات المسلحة باعتباره رئيس حركة الجيش، بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها، باعتبارها من أعمال السيادة، لا يجوز الطعن فيها[1].

تواكب مع هذه الإجراءات جميعا أن النظام الجديد سعى لتوطيد أركانه في السلطة، إلى كسب تأييد جماهيري له. فضلا عن تصفيته للمعارضة الموجهة ضده، وفي هذا الإطار قام الحكام الجدد بضرب مظاهر المعارضة بعنف، سواء من اليمين أو اليسار كما قام النظام بعملية تطهير واسعة في المؤسسات المختلفة كالجيش والشرطة وأجهزة الخدمة المدنية، وفرض الرقابة على الصحافة مع حل مجلس نقابة الصحفيين، بل وحرم النشاط السياسي في الجامعات والمعاهد العليا بقرار في ١٤ أكتوبر ١٩٥٢، مع وعد في ١٠ ديسمبر من نفس العام بإقامة «حكم ديموقراطي سليم» عقب فترة الانتقال، في نفس الوقت الذي يهدد قائد النظام الجديد بأنه «لن يسمح بأى عبث أو إضرار بمصالح الوطن وسأضرب بمنتهى الشدة على من يقف في طريق أهدافنا»[2] وفغرت المعتقلات أفواهها وزج فيها بعناصر قيادية من مختلف التنظيمات والأحزاب، وكثرت حالات الفصل من العمل دون تحقيق وبدا واضحا أن مجلس قيادة الثورة يضع أقدامه على أعتاب سلطة مطلقة.

وفى إلغاء دستور ١٩٢٣ إلغاء للمعنى الشائع للديموقراطية حسبما تبناها هذا الدستور الذي يقوم على تعدد الأحزاب والفصل بين سلطات الدولة، مما يعني بطبيعة الحال أن صيغة التعدد الحزبي لم تعد ملائمة،وإن لم تتضح بعد الصيغة الجديدة، وقد انقسم مجلس القيادة بشأن صيغة الحكم الجديد، واتفقت جميع المصادر على أن ثمة خلافا وانقساما حول هذه المسألة حدث داخل اجتماعات مجلس قيادة الثورة، حيث كانت الغالبية تؤيد حل الأحزاب والسيطرة على الحكم وإرجاء الانتخابات لإقامة مجلس نواب جديد، بينما كانت الأقلية، وعلى رأسها جمال عبد الناصر، تؤيد إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر، تسلم بعدها السلطة إلى صاحب الأغلبية. كانت الأغلبية

---

(١) نص المرسوم بكتاب عبد الرحمن الرافعي السابق ٧٣ ـ ٧٤ وراجع تعليق وحيد رأفت السابق ص ٨٣ ـ ٨٥.

(٢) على الدين هلال: تطور الأيديولوجية الرسمية في مصر الديموقراطية والاشتراكية دراسة بكتاب سعد الدين ابراهيم (محررا) مصر في ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ دراسة في التنمية والتغير الاجتماعي معهد الإنماء العربي الطبعة الاولى بيروت ١٩٨١ ص ١٢٦.

ترى أن تظل السلطة في يد مجلس قيادة الثورة كقيادة جماعية لفترة محدودة إلى أن تتحقق الأهداف التي نادت بها الثورة ثم يتولى السلطة بعد ذلك الحزب الذي يحصل على الأغلبية[١] ولم تحدد هذه الأغلبية مدة الفترة التي تستمر فيها السلطة في يد مجلس القيادة، ولعل هذا يفيد إنها تريد بقاء دكتاتورية المجلس لفترة ثم تعود بعدها الديموقراطية، بينما كانت الأقلية ـ وعلى رأسها عبد الناصر ـ تريد إجراء الانتخابات على وجه السرعة فبدت كما لو كانت تطالب بتحقيق عاجل للديموقراطية. وقد رأى المجلس حلا للخلاف وحفاظا على وحدته، أن يقف موقفا وسطا بين الفريقين، وذلك بمطالبة الأحزاب السياسية بالعمل على تطهير نفسها بنفسها.. ويتساءل عبد اللطيف البغدادي: لكن لا أدري حتى الآن هل كان جمال عبد الناصر جادًا في موقفه أم أن ذلك لم يكن إلا مناورة منه ليحكم من وراء ستار مدني يتمثل في حزب من الأحزاب، الوفد أو الإخوان، وهل يستقيم الأمر على هذه الصورة أم أن ذلك لم يكن إلا خطوة مرحلية؟[٢].

فى تقديرنا أن عبد الناصر قد سبق بفكره معاونيه المتلهفين على السلطة، ولعله رأى أن الإلغاء الفوري للأحزاب، سيؤلب الرأي العام ضد القيادة الجديدة ويتهمها بأنها قامت بانقلاب للاستيلاء على السلطة لذلك كانت خطة التدرج ضرورية، مثلما حدث مع الملكية حين بدأوا بطرد الملك أولا دون إلغائها، حتى تتم الخطوة التالية بدون مخاطر.. هنا كان لابد من إسقاط هيبة الأحزاب أولا وإظهار فسادها بأيدي رجالها حتى تصبح خطوة إلغائها أمرا عاديا ومتقبلًا إن لم يكن ضروريا، ولا خشية من التدرج واتخاذ الإجراءات المتوالية ما دام مجلس القيادة يمسك في النهاية بسلطة القرارات السيادية.

لقد صدر قانون الإصلاح الزراعي وقانون الأحزاب في يوم واحد، كما أشرنا، فانشغل كبار قادة الأحزاب ومعظمهم من كبار الملاك، بالقانون الجديد الذي يسحب «الأرض» من تحت أقدامهم في نفس الوقت الذي كان عليهم فيه أن يقرروا هل

---

(١) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي الجزء الأول، المكتب المصري الحديث، ص ٧٠.
(٢) نفس المصدر ص ٧٢.

يتعاونون مع النظام الجديد، طبقا للشروط التي حددها قانون تنظيم الأحزاب، فكأنما كان الهدف من هذين القانونين هو زلزلة الوجود السياسي والاجتماعي لكبار الملاك بضربة واحدة وفي وقت واحد.

ولو حصرنا الصراع بين قيادة الثورة وأحزاب النخبة الحاكمة قبل الثورة، حول قضية الفساد السياسي والاجتماعي، لكان طبيعيا أن تستعين القيادة الجديدة، بالأحزاب والجماعات الشعبية الأخرى، التي لم تفسد ولم تتول الحكم، لكننا نعتقد أن القيادة الجديدة، كانت ضد أية تنظيمات سياسية أو عقائدية، ضد فكرة التنظيم ذاتها، فحسبها تنظيمها كخلايا للضباط داخل الجيش، ثم كمجلس قيادة بعد نجاح الثورة، وإذا كان ثمة ضرورة لتنظيم شعبي فإنها تكون صانعته في كل الأحوال، وهذا يفسر لنا كيف أن القيادة الجديدة واجهت الأحزاب والتجمعات الشعبية الأخرى من شيوعيين وإخوان وضربها لهذه التنظيمات جميعًا.

ويبقى صحيحا ما ذكره طارق البشري من أن مواجهة النظام الجديد لهذه التنظيمات الشعبية لم يجر على أساس الاختلاف حول مضمون السياسات والأيديولوجيات التي يتبناها كل تنظيم وإنما جرت في الأساس حول الوجود الحزبي نفسه.. فضربت الأحزاب من حيث كونها كذلك، وبقيت امتداداتها الفكرية والسياسية المختلفة بين قادة الثورة.[١] وإن كنا نضيف أن جمال عبد الناصر لم يعدل عن موقفه السابق تجاه الأحزاب، على نحو ما هو شائع، وأنه بدأ يفكر في استبعاد الحركة الحزبية من النشاط السياسي، بل إنه انتقل إلى مرحلة أخرى من مراحل خطته وتفكيره السياسي بشأن الأحزاب. ويمكن أن نضيف بشأن هذه التنظيمات الشعبية أن طبيعتها الأيديولوجية الصارمة، وخبراتها التنظيمية السابقة ولدت خشية لدى القيادة الجديدة من أن تنصب في قوالبها أو تتوزع بينها، بل ما حاجتها إليها وقد أمسكت بزمام السلطة؟ فكان أمرًا طبيعيًا ان تتخلص منها هي الأخرى، مع اقتناعها بأن بوسعها ـ أى القيادة الجديدة ـ أن تحقق ما تنادي به برامجها على نحو ما.

---

(١) طارق البشري المرجع السابق ص ٧٥ ـ ٧٧.

وفي رواية الصاغ إبراهيم الطحاوي، الذي عهد إليه بتنظيم «هيئة التحرير» أول تنظيم شعبي تقيمه الثورة، أن عبد الناصر قد استدعاه في أحد أيام شهر أكتوبر ١٩٥٢ وقال له لقد يئست من أن تصلح الأحزاب نفسها وتسير في ركاب الأحرار، ولذلك فلا بد من إيجاد هيئة جديدة..[١] وذلك أمر له دلالته المبكرة، بعد شهرين من قيام الثورة، فيما يتعلق بموقف القيادة من التنظيمات والأحزاب.. وليس صحيحا أن قيادة الثورة حاولت احتواء الأحزاب بالتودد إلى الوفد، حزب الأغلبية، مع دعوتها لتطهير نفسها.[٢] أو أنهم في اجتماعات مجلس قيادة الثورة قد خرجو ا بنتيجة واحدة: هي أن الجيش لا يحكم، وإنما يقوم بالثورة ثم يسلم البلاد للمدنيين، وأنهم قرروا مبدئيا إعادة برلمان عام ١٩٥٠ وترك الحكم لحزب الأغلبية يصرفه ريثما تجرى انتخابات نظيفة..[٣] لم تكن المسألة بهذه البساطة في ذهن القائمين بالثورة، وإلا لكانت حركتهم مجرد انقلاب عسكري، غيروا به شكل السلطة وحسب، ولابد أن قضية الحكم والسلطة قد طرحت نفسها في أذهان الذين كانوا يخططون لتلك الحركة وذلك خلال فترة الإعداد الطويل لها. لقد تحدثت بيانات الثورة الأولى عن الفساد والمفسدين والحكم البائد..إلخ ولم يكن مقصودا بذلك الملك وحاشيته وحدهم، وليس منطقيا أن يستعان في تحقيق أهداف الثورة بنفس القيادات التي كانت تحكم قبلها، وإنما المنطقي أنه لايمكن مواجهة الأحزاب قبل فضح قياداتها وتعريتها أمام الرأي العام[٤] تمهيدا للاستفادة بجماهيرها وحشدها في تنظيمات جديدة، ولم يكن قانون تنظيم الأحزاب الذي أصدرته قيادة الثورة سوى خطوة تكتيكية ـ إن جاز القول ـ عجمت به عود القيادات الحزبية، تمهيدا للخطوة التالية. لقد أمسك الضباط بالجيش، وشكلوا الحكومة، ولم يبق إلا الشارع السياسي، لتكتمل حلقة السيطرة على الجهاز السياسي والإداري والشعبي برمته.

---

(١) النص عن كتاب وحيد رافت السابق ص ٨٩.

(٢) وحيد رأفت المرجع السابق ص ١٠٥.

(٣) أنور السادات: صفحات مجهولة، كتب للجميع القاهرة نوفمبر ١٩٥٤ ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٤) هناك من فسر موقف القيادة للأحزاب بالخديعة مثل سيد مرعى: أوراق سياسية،الجزء الأول المكتب المصري الحديث ١٩٧٨ ص ٢٠٨ وكذلك عمر التلمساني: ذكريات لا مذكرات، دار الاعتصام القاهرة ١٩٨٥ ص ١١٢ وقد بلعت الأحزاب الطعم وفصلت بعض أعضائها فأثبتت أن صفوفها تستلزم التطهير.

إن من قام بثورة هو من سيحكم أو يطاح به، بمعني أن من واجبه أن يحكم، وأن ليس أمامه خيار ترك السلطة، فليست الثورة من أعمال الترف أو الهزل، يشرع فيها الشارع ثم يتركها اختيارا، وإنما هي أهداف بدىء بها واستقطبت قوى وهدمت قوائم واستفزت خصوما، هي مركب من ركبه لا ينزل عنه وسط الموج إلا بمنزل، كما أن من دخل حربا، لا يخرج عنها إلا بنصر أو هزيمة[1]. وثبت ضعف الأحزاب وعجزها عن المقاومة، فتلقت الضربة وترنحت، ربما ليس لقوة الضربة ذاتها، ولكن لأنها، منذ قبيل الثورة، كانت قد اندفعت إلي نهايتها المحتومة.

* * *

---

(١) طارق البشري المرجع السابق ص ١١٢.

-٢-

المرحلة الانتقالية وهيئة التحرير

١٩٥٣ - ١٩٥٦

لقد كان التنظيم السري للضباط الأحرار داخل الجيش، رغم سريته، جزءا من الجهاز الحكومي داخل الدولة، بمعنى أن الثورة التي قام بها، جاءت من داخل جهاز الحكم ذاته،وليس من خارجه، وبحكم طبيعة النظام الذي يصل إلي السلطة عن طريق الجيش، يبرز دور المؤسسة العسكرية، خاصة في المراحل الأولى، حيث تلعب دور الحزب السياسي، حتى تنشئ لها تنظيمها الخاص.. ولذلك هناك من يعتبر أن تنظيم الضباط الأحرار، ثم مجلس قيادة الثورة، يؤلف حزبا عسكريا، وأن هذا التنظيم بالمفهوم العلمي يعد حزبا سياسيا، باعتباره تجمعا منظما لمجموعة من الأفراد، تجمعهم مباديء محددة، يسعون للاستيلاء على السلطة من أجل تنفيذها، ولكن الفارق الوحيد بينه وبين الأحزاب المألوفة أنه ليست له جماهير منظمة أو مؤيدة قبل استيلائه علي السلطة، لأنه تنظيم سري من ضباط الجيش لايتأتى له الاتصال بالجماهير، ثم هو، بحكم زيه العسكري، جهاز من أجهزة السلطة[1].

لقد نجحت القيادة الجديدة، رغم قلة أفرادها، في السيطرة على الجيش، والهيمنة على جهاز الإدارة، مما أكسبها ثقلا خاصا، كما إنها بالحركة التي قامت فعلا، وبخلع

---

(١) راجع تعليقات جمال العطيفي: الطريق إلى الديموقراطية، دار المعارف بمصر ١٩٧٨ ص ٢٦ وكذلك تعليق على صبري على محاضرة عصمت سيف الدولة بكتاب (ثورة ٢٣ يوليو) لدار المستقبل ص ٥٨٣.

الملك، وبما اتخذته من إجراءات ثورية كالإصلاح الزراعي، كسبت تأييدا شعبيا غير منظم لابأس به، بينما لم تستطع الأحزاب الشعبية الأخرى، من غير النخبة الحاكمة، لأسباب كثيرة، الهيمنة على الأوضاع في ظروف حالة ثورية متفجرة وأزمة سياسية محتدمة. بالإضافة إلي انكشاف ضعف وتردي أحزاب النخبة الحاكمة قبل ٢٣ يوليو، فساغ بهذا للقيادة الجديدة أن تبدو في هذا الصراع بحسبانها الطرف الذي أمكنه التنفيذ.. ثم إن نجاح الضباط في الاستيلاء على السلطة من داخل جهاز الدولة كتنظيم، جعل هذا الجهاز هو مؤسستهم التنظيمية، ولم يمكنهم من أن تكون لهم خبرة القيام بدور فعال ومؤثر لبعث حركة جماهيرية شعبية منظمة.

فالثورة نفسها، وهي أكبر عمل يفترض أن يكون موكولا إلى الجماهير، إنما قام بها الجيش، وبه فقط، وانحسم نجاحه في هذا الإطار، وحسب العمل السياسي نجاحا أن يجذب حماسة الجماهير، دون حاجة لمؤازرة منها. وألا تقوم حركة جماهيرية منظمة تعارض أو توازى نشاط الجهاز الأصيل للثورة، جهاز الدولة[1]. ولكن الحال لن يستمر على هذا الوضع، حيث يكتفي بالحماسة والتأييد لنجاحات الجيش، فالجماهير بدأت تنصرف عن أحزابها، وتخرج من أطرها التنظيمية، والأمر بعد يحتاج لأكثر من الحماسة، بل يحتاج إلي إطار جديد، يستوعب حركة الجماهير، ويتفق مع أهداف المرحلة الجديدة. خاصة وقد قبضت المؤسسة العسكرية على كافة السلطات السياسية جميعًا، فلم يعد لها إلا أن تنشئ ذلك الإطار ليقوم بالوظيفة الحزبية على نحو جديد.

لقد نفى محمد نجيب في البداية رغبة الجيش في إقامة تنظيمات حزبية وأصبح قادة الثورة يعلنون عن أنفسهم لأول مرة تحت اسم «مجلس قيادة الثورة» وأصبح

(١) طارق البشري المرجع السابق ص ٦٥ ـ ٦٦ ـ ٧٠، ومذكرات البغدادي، الجزء الأول ص ٩٩ حيث يذكر أنه لم يكن يخطر ببال المجلس أن يتولى السلطة في البلاد لم يدر ذلك بذهني واعتقد أنه لم يخطر في فكر واحد من زملائى، وهناك رواية عن أن بعض أعضاء اللجنة التأسيسية بسلاح الفرسان اقترحت تنظيم هيئة الضباط الأحرار وتكوين رئاسة لها بالانتخاب من مندوبي الأسلحة وتعتبر كبرلمان،وتقدموا لمحمد نجيب بهذا الاقتراح في ١٧ اغسطس ١٩٥٢، ولكن القيادة لم تستجب، راجع كتاب حمدي لطفي.. ثورة يوليو الوجه الآخر، كتاب الهلال،ابريل ١٩٨٣ ص ٨٧ ـ ١٠٦.

تركيز السلطة في يد المجلس إيذانا بقيام نظام يستند إلى الدكتاتورية العسكرية[1] وقد تساءل عبد اللطيف البغدادي داخل المجلس عما إذا كانت الثورة مستمرة، أم أن البلاد ستنتقل في يناير عام ١٩٥٦ إلى الأوضاع الطبيعية؟ وهل سيسمح لأي فرد بالمناداة بمبادئ أخرى؟ فرد عليه عبد الناصر بأن الثورة مستمرة ولن يسمح لأحد بالمناداة بمبادئ غير مبادئها[2].

وحتى يستمر مجلس قيادة الثورة في اتخاذ قراراته ارتأى أن يكتسب شرعية دستورية تعطيه صلاحيات التقرير والتنفيذ، فأصدر دستورًا مؤقتا في ١٠ فبراير ١٩٥٣، وتقرر أن يستمر العمل به حتى نهاية الفترة الانتقالية أي حتى يناير ١٩٥٦. وقد ضم هذا الدستور سبع مواد عامة، وأربع مواد للسيادة العليا، فقضى بأن تكون أعمال السيادة العليا لمجلس قيادة الثورة، الذي له حق تعيين وعزل الوزراء، كما يتولى مجلس الوزراء السلطتين التنفيذية والتشريعية معا، على أن يتألف من مجلس القيادة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات...[3] وهكذا دشن الدستور المؤقت سلطة مجلس قيادة الثورة وأدمج سلطتى التنفيذ والتشريع معا، فضلا عن إطلاقه يد قائد الثورة في اتخاذ ما يراه من تدابير لحماية الثورة والنظام القائم عليها.

وبالرغم من أن هذا الدستور قد نص على (أن الأمة مصدر السلطات) فإنه أفقد السلطة التشريعية، ليس استقلالها فحسب، وإنما وجودها ذاته، وأصبح استقلال القضاء مجرد أريحية من الحاكم[4] كما رؤى كذلك أن النص على ذلك مأخوذ من دستور ١٩٢٣ الليبرالي الذي أسقطوه دون جدال، وإن ذلك دليل على أن أفكارهم الديموقراطية لا تزال محمولة على تيار الديموقراطية السياسية.[5] وقد

(١) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو مصر، والعسكريون، الجزء الأول الطبعة الثانية، ١٩٧٧ ص ٢٦٥ ـ ٢٧٩.

(٢) عبد اللطيف البغدادي مذكراته الجزء الاول ص ٢٤٢.

(٣) طارق البشري المرجع السابق ص ١٩٧.

(٤) عصمت سيف الدولة، ثورة يوليو والمسألة الديموقراطية ص ٥٥٠.

(٥) عبد اللطيف البغدادي مذكراته الجزء الاول ص ٢٦٠ ـ ٢٦٤.

نص الدستور على تساوي المصريين أمام القانون في الحقوق والواجبات، ونص على حرية العقيدة وعلى أن حرية الرأي والحرية الشخصية مكفولتان في حدود القانون، لكنه لم يعط دلالات أو يوضح توجهات اقتصادية أو اجتماعية معينة نستطيع أن نتفهم منها توجها إيديولوجيا محددا على كل حال.

ويروي عبد اللطيف البغدادي كيف أن قضية الحكم خلال الفترة التالية ظلت موضع مناقشات مستفيضة داخل مجلس القيادة، وأنه اقترح عام ١٩٥٥ بأن يتولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة على أن يتكون من باقي أعضاء مجلس قيادة الثورة مجلس جمهوري يتولى رئاسة الدولة وأن تكون رئاسته دورية بينهم كل عام. وأن يظل هذا المجلس يراقب الأمر بعيدا عن السلطة التنفيذية وأن يترك لممثلي الشعب حرية محاسبتها، على أن يتفرغ المجلس الجمهوري للدراسة ورسم خطة المستقبل وتكوين حزب وعمل برنامج له والدخول به في معركة الانتخابات المقبلة، وإتاحة الفرصة للشعب «ليجرب أناسا غيرنا فتزيد من ثقته في الثورة، لكن عبد الناصر رفض الاقتراح معترضا بأن السلطة المدنية المقترحة كسلطة تنفيذية ستسحب القوة منهم[١].

وكان جمال عبد الناصر قد خرج من أزمة مارس ١٩٥٤ أكثر قوة وتمكنا من السلطة، على نحو ما هو معروف، يقود مجلس قيادة الثورة ويهيمن بطبيعة الحال على مجلس الوزراء وأصبح الجزء الأكبر من مجلس قيادة الثورة لا يبذل جهدا ذهنيا في المسائل التي تعرض عليه، وإنما ينتظرون رأي جمال ليوافقوا عليه أو يرددوه.. وقد أصبحت الأغلبية في صفه يتأثرون برأيه، وبصورة دائمة تقريبا[٢]. وهكذا يمكن القول بأن كافة السلطات تجمعت تقريبا في يد مجلس قيادة الثورة، وإن هذا المجلس تجمعت قوته الأساسية في شخص جمال عبد الناصر.

* * *

إذا كانت قيادة الثورة قد قصدت إلغاء الأحزاب، على نحو ما اتضح في الصفحات

---

(١) عبد اللطيف البغدادي، مذكراته الجزء الاول ص ٢٦٠ ـ ٢٦٤.
(٢) نفس المصدر ص ٢٥٩.

السابقة، فما هو البديل الذي تقدمه القيادة الجديدة؟ ويجيب جمال عبد الناصر على هذا السؤال، على لسان الصاغ إبراهيم الطحاوى، الذي ذكرت روايته أن فكرة إقامة هيئة سياسية جديدة، بديلة للأحزاب، ترجع إلى سنين خلت قبل قيام حركة الجيش، خلال اجتماعات الضباط الأحرار. حيث جرى الحديث عن مساوئ الأحزاب، ويومها قال جمال عبد الناصر: «اعتقد أننا لو سيطرنا على الموقف في مصر يوما ما، فيجب علينا إيجاد هيئة شعبية صادقة ومخلصة تعمل من أجل مصر.. كانت تلك مجرد خواطر آنئذ، ونجحت الثورة، وحان وقت تحويل تلك الخواطر إلى حقائق.» ويستكمل الطحاوى روايته بأن عبد الناصر استدعاه في أكتوبر ١٩٥٢ ـ لم يحدد اليوم بدقة ـ وطلب إليه دراسة موضوع إنشاء الهيئة الجديدة، وأنه لذلك اتصل بعبد الله طعيمة، وإنهما معا شرعا في الاتصال بأهل الرأي والفكر ورجال الصحافة والسياسة «الذين لم تلوثهم الحزبية» وكانوا مبدئيا حوالى ٨٠ سياسيا، وقدم الطحاوى نتائج دراسته لعبد الناصر، الذي وجد أن الأهداف ضعيفة، لا تتوافق مع أهداف الثورة، ثم طلب إمهاله بعض الوقت للدراسة، وعاد عبد الناصر ومعه المشروع مقترحا تسمية الهيئة المقترحة «بهيئة التحرير».

وقد تلخصت أهداف ومبادئ هيئة التحرير فيما يلي:

أولا: إجلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل دون قيد أو شرط، وتحريره من أي استعمار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، ويمكِّن للسودان أن يقرر مصيره بلا تأثير خارجي.

ثانيا: كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحية السياسية، كحرية الفكر والرأي والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية ومساواة الجميع أمام القانون، وتأمين الدولة للمواطنين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

ثالثا: توجيه النظام الاقتصادي بما يحقق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية وإقامة الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها.

رابعا: دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون معها، والسعي لتعديل

ميثاق الجامعة العربية لجعلها أداة صالحة لخدمة شعوبها، والتمسك بميثاق الأمم المتحدة والمطالبة بتنفيذه..إلخ[1].

ومن الواضح أن برنامج الهيئة مزيج من المبادئ الستة التي طرحت ومن المبادئ العامة التي طرحت نفسها من خلال وعود قادة الثورة للشعب، والمتعلقة بكفالة الحريات العامة، لطمأنة الناس، لكن الجديد هنا الذي طرحه البرنامج هو الدور الاجتماعي للدولة وتحديد مسئوليتها لتأمين المواطنين. فضلا عن دورها في توجيه النشاط الاقتصادي بما يضمن حسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج، مما يقود في النهاية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولم تكن الأهداف المطروحة قبل ذلك بهذا القدر من الوضوح والتحديد.. لكن ينبغي أن نلاحظ أن البرنامج لم يحدد وسائل ذلك ولم يوضح المنهج الذي تتبعه الهيئة لتحقيق أهدافها.

وفيما يتعلق بتنظيم الهيئة فقد أصبح محمد نجيب رئيسا لها، وجمال عبد الناصر سكرتيرا عاما، وإبراهيم الطحاوى سكرتيرها المساعد يعاونه أحمد عبد الله طعيمة، ويتولى الأخيران مهمة الإشراف عليها، ثم عين حسن إبراهيم مراقبا عاما لها. وقد جرت مشاورات إنشائها في نادي الضباط، وأعلن عن قيامها رسميا فى٢٣ يناير١٩٥٣ ، أي بعد قرار إلغاء الأحزاب بنحو أسبوع. ويلاحظ أن تنظيمها كان بسيطا للغاية مما يعكس خبرة الضباط المحدودة، حيث يضم مجلس هيئة التحرير، وتنظيما أفقيا لإحياء المدن والقرى، ثم تنظيما رأسيا للمهنيين والعمال. وقد شهدت القاهرة مهرجانا أقيم في الفترة من٢٣ ـ ٢٦يناير ١٩٥٣ ، بمناسبة مرور ستة أشهر على نجاح الثورة، أقيم في ميدان الإسماعيلية الذي أصبح «ميدان التحرير» وخلاله أعلن قيام هيئة التحرير، وردد الناس قسما وطنيا خلف محمد نجيب، يتضمن شعار الهيئة «وكانت أول مرة في تاريخ مصر يحدث هذا المشهد بين الحاكم والمحكوم، وأطلق شعار الهيئة،وهو «الاتحاد والنظام والعمل» ورفرف

---

(١) حول هيئة التحرير ونظامها وبرنامجها يراجع أحمد حمروش قصة ثورة، الجزء الأول ص ٢٧٨ ـ ٢٨٥، الأهرام عدد ٢٣ يوليو ١٩٥٣، تعليقات وحيد رأفت، المصدر السابق ص ٨٩ ـ ٩١ أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، الجزء الرابع، شهود ثورة يوليو، المؤسسة العربية بيروت ١٩٧٧ ص ١٦، محضر نقاش مع الصاغ إبراهيم الطحاوى.

علم التحرير، واستبدل النشيد الوطني الملكي بنشيد جديد..»[1] ثم افتتح المقر الرئيسي للهيئة في ثكنات الحرس الملكي في ميدان عابدين في ٦ فبراير ١٩٥٣، ويلاحظ أحمد حمروش أن المشرفين على الهيئة وهما الطحاوى وطعيمة كانا ضابطين بعيدين عن معترك العمل السياسي، وأن قبضة الجيش على الهيئة كانت واضحة، وانه عندما عين حسن إبراهيم مراقبا عاما لها، تجاهله الطحاوى وطعيمة وكانا لا يتصلان به ولا يرجعان إليه في معظم الأمور، وأنه عندما ناقش الأمر مع جمال عبد الناصر، قال له في صراحة «إنهما يقومان بأعمال غير نظيفة لا تستطيع أنت القيام بها» فغادر حسن إبراهيم موقعه[2].

أصبح التنظيم السياسي الشعبي واحدا، وخرج من عباءة الجيش، ومن موقع السلطة، التي حظرت أي نشاط سياسي خارج الهيئة الجديدة، وراح الضباط، وعلى رأسهم جمال عبد الناصر، الذي حمل العبء الأكبر في الجانب الفكري للهيئة، راحوا يطوفون بالمدن والقرى والكفور، يلقون بمئات الخطب الحماسية، ويكشفون عن وجودهم للناس، بغية تنظيم الشعب وتعبئته وحشده طبقا للتوجهات الجديدة.. وكانت تجربة جديدة واتصالا من نوع جديد.

وفي خطاب لعبد الناصر في مؤتمر سياسي فى١٦ سبتمبر ١٩٥٣ هاجم تطبيقات دستور١٩٢٣ وتزييف الديموقراطية باسمه وتساءل في استنكار: من منا يقبل أن تسلم الثورة أمر الشعب باسم الديموقراطية الزائفة وباسم البرلمان المزيف إلى تلك الفئة من المخادعين؟ إن الثورة لن تتخلى عن مكانها حتى تحقق هدفها الأكبر وهو القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين.. معركة واحدة لن تعرف فيها زمانا ولا مكانا حتى تتطهر البلاد.. عندئذ ستتعلم الأحزاب أن تنشأ على قواعد جديدة من أجل مصر، وليس من أجل حفنة من الناس المضللين..»[3].

(١) محمد نجيب: كنت رئيسا لمصر المكتب المصري الحديث،الطبعة الاولى،١٩٨٤ ص ١٨٧ ـ ١٨٩.
(٢) احمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثاني،مجتمع جمال عبد الناصر، المؤسسة العربية بيروت عام١٩٧٨ ص ٥٠.
(٣) عصمت سيف الدولة: الأحزاب ومشكلة الديموقراطية، دار المسيرة بيروت (بدون تاريخ) ص ٧٤ ـ ٧٥.

وربط عبد الناصر بين إلغاء الأحزاب وبين الفترة الانتقالية التي تمر بها مصر والتي تنتهي في عام ١٩٥٦، يفيد أن تنظيم الهيئة أمر مؤقت مرهون بتحقيق الهدف الأكبر الممثل في «التحرير» في هذه المرحلة، وهو الأمر الذي برز على رأس برنامج الهيئة، ومن هنا اتخذت طابع «الهيئة العامة» التي لا مكان للحزبية فيها، لقد اعتبرت هذه التجربة في تلك الفترة كافية لنجاح الهيئة في تأدية دورها نحو ما هو مأمول، يجيء بعدها حكم دستوري برلماني، تطرح فيه إمكانية وجود أحزاب على قواعد جديدة.

لقد بدأ الحكم خلال هذه الفترة وطنيا نظيفا ومصريا خالصا، بعد أن تم إلغاء الملكية، وإعلان الجمهورية، وتخليص الحكم من سيطرة الإقطاع ورأس المال، وبدت جدية الكفاح المنظم ضد القوات البريطانية، بعد أن تعثرت المحادثات مع الجانب البريطاني، وقال جمال عبد الناصر كلمته المشهورة: «على الاستعمار أن يحمل عصاه على كتفيه ويرحل أو يقاتل عن بقائه»[١] وبدا واضحا أن جماهير الشعب على اختلاف اتجاهاتها، تلتف حول القيادة في تصميم كامل على تصفية القاعدة البريطانية وإجلاء المستعمر، حتى تم في النهاية توقيع اتفاق الجلاء المبدئي في ٢٧ يوليو ١٩٥٤، ثم وقعت الاتفاقية النهائية، وتم جلاء آخر جندي بريطاني عن مصر في ١٨ يونيو ١٩٥٦. وكانت القيادة قبل ذلك بقليل - فى ٢٤ فبراير ١٩٥٣ - قد حلت مشكلة السودان بالاتفاق مع بريطانيا، مما كفل للسودانيين حق تقرير مصيرهم. لقد كان قيام هيئة التحرير خلال هذه المرحلة طورًا من أطوار الحركة الوطنية، حيث لعبت دورها في حشد الجماهير، في هذا الإطار وحده، ولبلوغ هذه الغاية أولا، فربطت، بمعني من المعاني، بين قيادة الثورة وبين الجماهير.

ولأن الهيئة قد تشكلت من جانب السلطة الحاكمة، فكان أمرا واضحا أن تستخدم لخدمة السلطة التي أقامتها، وقد استخدمت الهيئة بالفعل خلال أزمة مارس ١٩٥٤، على نحو ما هو معروف، لتصبح طرفا في ترجيح الصراع لصالح مجموعة جمال عبد الناصر، ضد محمد نجيب ومؤيديه، بعد أن أزمع مجلس قيادة الثورة تقديم

---

(١) جمال العطيفي: المرجع السابق ص ٤٤.

استقالته والعودة إلي الثكنات العسكرية، فروى إبراهيم الطحاوي أنه استطاع تحريك العمال لعمل إضراب عام في وسائل المواصلات،واستخدام الهيئة في تفجير المظاهرات والاعتصامات حتي يرجع مجلس قيادة الثورة عن قراره، وأن هذه المظاهرات قد حملت جمال على الأكتاف، حتي عدل المجلس عن استقالته. كما استخدمت الهيئة في مواجهة تحركات جمعية الإخوان المسلمين عام ١٩٥٤، «فأحرق رجالها المركز العام للإخوان واستولوا على مقارهم.. وعندما كانت جماهير الإخوان تستقبل عبد الناصر، بهتافها المعروف (الله اكبر ولله الحمد) كانت جماهير الهيئة ترد بهتاف (الله اكبر والعزة لمصر). ومن الطريف أن الوفد عرض على هيئة التحرير أن تنضم إليه قبل أزمة مارس على أن يكون جمال عبد الناصر سكرتيرا للوفد، ولكن عبدا لناصر رفض ذلك بطبيعة الحال[١].

لقد حرص جمال عبد الناصر على التأكيد بأن الهيئة ليست حزبا سياسيا يجر المغانم على الأعضاء أو يستهدف شهوة الحكم والسلطان، وإنما هي أداة لتنظيم قوى الشعب، وإعادة بناء مجتمعه على أسس جديدة صالحة، وأداة لتدريبه على ممارسة الحرية وأن يحرر نفسه من الخوف والفزع وأن يتصرف تصرفا إيجابيا. وقد ورد في بيانها كذلك إنها ليست حزبا ينتصر أفراده لهذا الرأي أو ذاك، وليست جمعية خاصة بالإصلاح الاجتماعي أو ناديا رياضيا، وإنما هي «مصر كلها منتظمة في هيئة واسعة متشعبة الجوانب، متعددة وجوه النشاط..»[٢].

وبالرغم من أن بطاقات عضوية الهيئة قد ظهرت في جيوب معظم المصريين، وامتلاء أحياء المدن والقرى والكفور بمقار الهيئة، وكذلك نجاح الهيئة في جمع الناس وحشدهم في سرادقاتها في كل المناسبات. ليستمعوا إلي رجال الثورة وهم

---

(١) شهادة الصاغ ابراهيم الطحاوى بكتاب أحمد حمروش (قصة ثورة) الجزء الرابع ص ١٦ ـ ١٩ وقد ذكر أن ميزانية الهيئة بلغت ٨٠٠ جنيه وأنهم كانوا يعتمدون على الجهود الذاتية للأهالى في إقامة السرادقات وتوفير العربات وأن الهيئة اشترت جريدة الشعب من التبرعات، ثم تعرضت لمتاعب حقيقية انتهت بحلها عام ١٩٥٧ وتعيين الطحاوى مصفيا لها.

(٢) عصمت سيف الدولة المرجع السابق ص ٧٥ ـ ٧٧.

يتحدثون عن التحرير والحرية وعودة الحكم للمصريين.. وضرورة جمع شمل المواطنين في إطار واحد للعمل يدا واحدة من أجل إصلاح ما أفسده الحكم الملكي وما جرته الأحزاب السياسية على البلاد..إلخ. مما يعني اعتبار الهيئة كيانا شعبيا يستوعب الحركة الحزبية وممكناتها، رغم ذلك كله، لم يظهر من الناحية الواقعية أن كتب لها الوجود الفعلي، كتنظيم شعبي له استقلاله وتميزه عن أجهزة الدولة، وله القدرة علي الدفع السياسي لهذه الأجهزة، وإن أهم وظيفتين كان يمكن أن يناطا بهما في ذلك الوقت المبكر، وهما الكفاح الشعبي في منطقة القناة، وبناء الحركة التعاونية لمنتفعي الإصلاح الزراعي، قامت بهما أجهزة حكومية في الأساس(١). وسرعان ما تبين أن القيادة تتولي كل شيء بنفسها، وأن الهيئة التي أقامتها ليس لها تأثير علي مجريات الأمور، أو في نقل رغبات المحكومين إلي القيادة، ولم يقدر لها أن تلعب دورها كتنظيم سياسي شعبي.

وينبغي أن نشير في النهاية إلي أن الهيئة رفعت شعارا معروفا هو «الاتحاد والنظام والعمل» وهذا الشعار ليس بطبيعة الحال برنامج الهيئة، ولا يستفاد منه أنه يرسم ملامح إيديولوجية معينة، على نحو ما ينتقده البعض(٢). لكنه كان مجرد دعوة لاتباع منهج في العمل الوطني، يحقق الأهداف التي طرحتها الهيئة في برنامجها. ومن ثم ينظر إليه على أنه دعوة من القيادة إلى «اتحاد» الجميع دولة وشعبا، «منتظمين» في صفوف متراصة، ناهضين بالحركة الواحدة لتحقيق الأهداف العليا من أجل استقلال الوطن ونهوضه الاجتماعي والاقتصادي، والبدء في «العمل» دونما خلافات وصراعات وانقسامات، تلك التي اتسمت بها الحركة الحزبية الذي جاء هذا التنظيم الواحد، للتخلص من سلبياتها. فهي تنظيم للكل، أو للجميع، أو هي تجميع لقوى الشعب في تنظيم واحد. وهكذا، سيطر

---

(١) حول تقييم دور الهيئة راجع البشري السابق ص ١٢٨ وحيد رأفت الأسبق ص ٩١ عصمت سيف الدولة الأسبق، المرجع السابق ص ٧٥ ـ ٧٧.

(٢) حول شعار الهيئة راجع تعليقات كوفتونوفيتش أ. ف: ثورة الضباط الأحرار في مصر، ترجمة عزة الخميسي، كتاب الأهالي ديسمبر ١٩٩٠ ص ١٣٠ وكذلك جمال سليم: التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو في عهد جمال عبد الناصر، مكتبة مدبولي بالقاهرة ١٩٨٢ ص ٢٤ ـ ٢٥ الذي يذكر أن لافتات الهيئة ملأت الميادين تحمل عبارة كلنا أعضاء في هيئة التحرير.

على من أمسكوا بأزمة الحكم تصور للعمل الوطني، عَكَس أصل تجربتهم العسكرية التي تصوغ الروابط التنظيمية على أسلوب علاقة بين قائد آمر ومقود مأمور[١].

* * *

وعندما كتب جمال عبد الناصر «فلسفة الثورة» عام ١٩٥٤ طرح أفكارا على جانب من الأهمية، تكمل لنا صورة الاتجاهات الفكرية والأيديولوجية التي تبناها وعمل من خلالها، حتى هذه المرحلة من تاريخ الثورة، لكننا لا نستطيع أن ننظر إليها كنسق أيديولوجي متكامل، صيغ في برنامج وأهداف ومناهج، وإنما يمكن اعتبار ما ورد في هذه «الفلسفة» مجرد أفكار طرحت وتصورات لما حدث وما سيحدث من وجهة نظر القائد، وهو ذاته اعترف في بدايتها بأن كلمة «فلسفة» ضخمة وكبيرة، لا تتفق مع «المشاعر والتجارب» التي تحدث عنها.

يبدأ عبد الناصر من شعار هيئة التحرير فيتحدث عن طليعة الثورة، القوات المسلحة، التي قامت بحركتها بنجاح، ثم همت أن تبتعد عن شئون الحكم، فإذا بها تدرك أن مهمتها قد بدأت من هذه الساعة.. فيقول: كنا في حاجة إلى النظام، فلم نجد إلا فوضى، وكنا في حاجة إلى الاتحاد، فلم نجد وراءنا إلا الخلاف، كنا في حاجة إلى العمل، فلم نجد وراءنا إلا الخنوع والتكاسل.. ومن هنا أخذت الثورة شعارها[٢].

لكن إدراك القائد، خلال هذه المرحلة، لمفهوم الثورة اتسع وتعمَّق، فهاهو يميز بين اتجاهين رئيسين للثورة، بل ويعتبرهما ثورتين في وقت واحد إحداهما سياسية، تسترد بها مصر حكم نفسها من ملك طاغية ومن جيش احتلال جاثم على أرضها، والأخرى اجتماعية تتصارع فيها الطبقات حتى يستقر الأمر على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن، وإن مصر كتب عليها أن تعيش الثورتين معا في وقت واحد،وكان

---

(١) طارق البشري: المرجع السابق ص ١٤٧، وراجع تعليق أحمد حسن الباقوري: بقايا ذكريات، مركز الأهرام الطبعة الأولى ١٩٨٨ ص ٢١٧ ـ ٢١٨ حيث يضيف أن نجيب وضع هذا الشعار للثورة يردده المواطنون في أحاديثهم في مواجهة الانقسام والفوضى والإهمال، وهناك مقالة للشيخ حسنين مخلوف يؤيد بها هذه الكلمات الثلاث، ويلتمس لكل واحدة منها سندا من القرآن الكريم.

(٢) وثائق ثورة يوليو، فلسفة الثورة ص ١٥.

مدركا أبعاد التناقض الذي يترتب على ذلك[١] ولم يكن ثمة مفر من ذلك سعيا وراء استرداد الحرية السياسية والحرية الاجتماعية معا، لأن الأولى لاتنفصل عن الثانية،لكن حدود الثورة الأولى واضحة أما الثورة الاجتماعية فلم تكن حدودها واضحة بنفس الوضوح،والرؤية فيها غامضة، خاصة فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية،رغم الخطوات التي اتخذت في سبيل بلوغها.

ويزيد عبد الناصر الصورة وضوحا عندما يكتب: إن طريقنا هو تحقيق الحرية السياسية والحرية الاقتصادية،وإنه وزملاءه يقتصر دورهم فيه على الحراس، ولمدة موقوتة بأجل، وأنهم من أجل ضمان الحرية السياسية في المستقبل كلفوا قادة الرأي بأن يضعوا لمصر دستورا يصون مقدساتها،ومن أجل ضمان الحرية الاقتصادية، استعانوا بذوى الخبرة وطلبوا إليهم أن ينظموا لمصر رخاءها وأن يعملوا لضمان لقمة العيش لكل فرد فيها،وإنهم لذلك أقاموا «مجلس الإنتاج»... ونلاحظ أن الحديث عن المستقبل لم يأخذ خطة محددة، خاصة ما يتصل منه بالفكر الاجتماعي، وقد أوضح جمال عبد الناصر ذلك بغير لبس،حين ذكر إن «تلك كانت خطوات لإصلاح آثار الماضي ورواسبه، مضينا فيها وتحملنا من أجلها كل شيء.. فلما جاء الكلام عن المستقبل قلنا إننا لانملك هذا وحدنا..»[٢].

ومن الجديد الذي قدمه كتاب «فلسفة الثورة» أنه حدد دوائر ونشاط مصر الخارجي، باعتبارها مجال الحركة بحكم المكان والانتماء،وأولها الدائرة العربية التي هي منا ونحن منها،وهى أهم الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا، لامتزاجها بنا، بالتاريخ والمحن والدين والجوار الجغرافي، وإن نطاق سلامتنا يقتضي منا أن ندافع عن حدود إخواننا، وحلل عبد الناصر عناصر قوة الدائرة العربية في الحوار والترابط، ومقومات الحضارة الواحدة التي انبعثت في جوها الأديان، والموقع الاستراتيجي الهام تجاريا وحربيا، ثم البترول عصب الحضارة المادية. وثانية هذه الدوائر أفريقيا التي نحرس بابها الشمالي، والتي يستمد النيل ماءه من قلبها، والتى يمتد السودان

---

(١) المصدر السابق ص ١٨ ـ ١٩.

(٢) المصدر السابق ص ٣٦ ـ ٣٧.

الشقيق إلى أعماقها، ومسئوليتنا أن نعاون على نشر النور والحضارة في أعماقها. والدائرة الثالثة هي الدائرة الإسلامية، حيث إخوان العقيدة، فيجب أن يكون للحج قوة سياسية ضخمة، وأن يتحول إلى مؤتمر سياسي دوري للقادة ورجال الرأي والعلماء ورجال الاقتصاد ليضعوا لهذا البرلمان الإسلامي العالمي خطوطا عريضة لسياسة بلادهم وتعاونهم معا[١].

ولا يحتاج التفصيل الدقيق لعناصر القوة العربية وعوامل الانتماء لتعليق أوضح من كلمات جمال عبد الناصر نفسه، فضلا عن البعد السياسي الذي أعطاه لمؤتمر الحج السنوي وأهميته في بعث وترابط وقوة العالم الإسلامي، وقد رأى أن مصر بحكم المكان، تستطيع القيام بدور كبير من خلال هذه الدوائر، فتلك خطوط واضحة في استراتيجيتها ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.

تلك باختصار أهم «المشاعر والتجارب والتصورات» التي قدمها جمال عبد الناصر في «فلسفة الثورة» وهي أقرب إلى وقفة مراجعة وتحسس لموضع الأقدام، أكثر منها صيغة أيديولوجية متكاملة، ترسم آفاق المستقبل أو تبلور «نظرية» تلك التي عليه أن ينتظر بضعة أعوام أخرى، لتكتمل عناصرها، مستمدة من «حركته» السياسية والاجتماعية ذاتها.

* * *

(١) المصدر السابق ص ٥٤ ـ ٥٦.

-٣-

الدستور المؤقت والاتحاد القومي

١٩٥٦ - ١٩٦١

انتهت الفترة الانتقالية في بداية عام ١٩٥٦، ذلك العام الحافل في تاريخ الثورة والمصريين جميعا. فتغير نظام الحكم وأدواته، وجلاء الإنجليز عن مصر نهائيا، مما كان خطوة كبيرة نحو التحرر الوطني، وأممت قناة السويس، ودحر العدوان الثلاثي وأجبر على الانسحاب خلال ستة أشهر من الجلاء الأول. وقبل ذلك كانت مواقف جمال عبد الناصر الوطنية في «باندونج» ضد الأحلاف العسكرية، وكسر احتكار السلاح، تأكيدا جديدا للاستقلال الوطني، كل ذلك مكّن لجمال عبد الناصر أن يكون له رصيد كبير لدى الجماهير.

وكان جمال عبد الناصر قد بدأ العام بإعلان الدستور الجديد في ١٦ يناير ١٩٥٦ في مؤتمر شعبي كبير، وجاء في ديباجته أنه صدر عن الشعب المصري وتعبيرا عنه وذلك الشعب الذي انتزع حقه في الحرية والحياة، بعد معركة متصلة ضد السيطرة، وليس منحة من ملك..إلخ. وعندما تم الجلاء، كان انتخاب عبد الناصر رئيسًا من خلال الاستفتاء العام أمرا طبيعيًا ومنتظرا في ٢٥ يونيو ١٩٥٦، فأصبح المرشح الوحيد، ورغم معارضة البعض لأسلوب الانتخاب، إلا أن دوره السابق، جعل انتخابه مدشنا بإرادة شعبية جارفة.. ووصل قائد الضباط الأحرار، ورئيس مجلس قيادة الثورة، إلى منصب رئيس الجمهورية، وبلغت معه مجموعة الضباط المحيطة به قمة انتصاراتها،

لكنها وصلت بعد فترة الانتقال السابقة، دونما مجلس، فقد انتهى دور مجلس قيادة الثورة وطويت صفحته، وإن لم ينته دور الضباط في السلطة، وطويت كذلك فرص المناقشة المحدودة داخل المجلس حيث مركز إصدار القرار،وتحولت السلطة جميعا إلى يد جمال عبد الناصر، الذي رفعته شعبيته إلى مكانة جعلته في مركز الواثق ـ دوما ـ من سلامة رأيه وصحة قراره، وهكذا أعطيت فرصة تحقيق التحرر الوطني وما أحرزته من نجاحات متوالية، الأسبقية على قضية الديموقراطية خلال هذه المرحلة على نحو ما أصبح واضحًا.

وقد خلقت سنوات الصدام السابقة للثورة مع مختلف القوى السياسية، إجراءات إدارية ذات طابع عسكري قاس، فضلا عن اقتصارها على الجيش وحده في حركتها، متجنبة التفاعل مع الشعب، الذي أبانت أزمة مارس ١٩٥٤ إمكانية تحريكه بسهولة، حيث أمكن لقطاعات من الضباط وبمعاونة هيئة التحرير، تحريك قطاعات من الشعب، سهلت انتزاع محمد نجيب من موقعه، وترك هذا الحادث لدى عبد الناصر شعورا بإمكانية تحريك الجماهير بسهولة، وأثبت أن دورها أمام الجيش أصبح محدودا، ونتج عن ذلك بطبيعة الحال استمرار اعتماد عبد الناصر على الجيش، باعتباره مؤسسته الرئيسة، رغم التأييد الشعبي الجارف الذي لقيته انتصاراته. وبالرغم من أنه وزملاءه قد خلعوا ملابسهم العسكرية، ويمكن ملاحظة أن عبد الناصر قد بدأ يعتمد على هذه المؤسسة، ليس بوصفها تنظيما أو مجلسا، ولكن كأفراد، فشهدت هذه الفترة سقوط أجهزة الشرطة العسكرية، ومجلس قيادة الثورة، بل وهيئة التحرير، التي تربع الضباط على قمة تنظيماتها، ولم يعد بالجيش سوى أجهزة الأمن والمخابرات، التي بدأ النظام يعتمد عليها بشكل واسع، وكان ذلك بداية لنمو قوة هذه الأجهزة، نموا سرطانيا، انعكست آثاره على النظام ذاته فيما بعد بشكل خطير.

رأينا أن عبد الناصر رفض اقتراح عبد اللطيف البغدادي بإقامة «مجلس جمهوري» يضم أعضاء مجلس قيادة الثورة، ورأى أن السلطة التنفيذية في حكومة مدنية ستسحب البساط من تحت أقدامهم، ويذكر كمال الدين حسين أن عبد الناصر قد أصابه ضيق

من القيادة الجماعية للمجلس، وأن دستور ١٩٥٦ يعطي رئيس الجمهورية سلطات مطلقة، وأنه كانت هناك آراء بعدم حل المجلس، ولكن عبد الناصر صمم على الحل سواء قبلنا أو رفضنا.. وبعد حرب ١٩٥٦ كان يقول للناس «ماذا يريد هؤلاء؟ هناك دستور ومجلس وزراء، وتنظيم شعبي، ماذا يريدون بعد ذلك؟(١). وتحققت إرادته حيث عقد الضباط الأحرار في أواخر عام ١٩٥٦ اجتماعا مغلقا في إحدى دور العرض بالقاهرة، وصدر فيه قرار حل التنظيم، على أساس أنه حقق مهامه الخاصة بالاستيلاء على السلطة وتوطيد دعائم النظام الثوري، وأصبح أمام أعضاء التنظيم إما الاختيار بين البقاء في الجيش أو الاستقالة والعمل في الحياة المدنية. وكان نشاط التنظيم قد انتهى بالفعل عمليا خلال تلك الفترة، وانتهى شكليا بهذا القرار(٢).

وقبل أن نتحدث عن تركز السلطة في يد القيادة الفردية المركزية نرى لزاما علينا أن نحلل الفكر السياسي والاجتماعي الذي حوته وثيقة دستور يناير ١٩٥٦، أي النظر إليه من زاوية أيديولوجية، وتنبغي الاشارة إلى أن هذا الدستور لم يدم العمل به أكثر من عشرين شهرا تقريبا، حيث قامت الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨، وعلى أثرها ألغي الدستور، وصدر دستور آخر مؤقت طبقا للأوضاع الجديدة، ثم لم يلبث أن عطل الأخير بحدوث الانفصال عام ١٩٦١. حيث ظلت مصر تحكم بدساتير مؤقتة تصدر بقرارات من رئيس الجمهورية، وتعدل بقرارات منه، على اعتبار أن الرئيس مستفتى عليه من الشعب وحائز على ما يشبه الإجماع(٣).

لقد سبق ولاحظنا أن القضية الوطنية، بمعنى تحرر الوطن، قد طغت خلال الفترة بين عام١٩٥٢ و١٩٥٦ على قضية التحرر السياسي والديموقراطي، بل إن مؤيدي النظام جعلوا يرددون ذلك تبريرا لغياب الديموقراطية واعتبار التطورات التي حدثت والتقدم الذي أحرزته القيادة يمكن تلمسه، ولكن المرحلة التالية سوف تشهد تبريرا جديدا تقدمه القيادة، يتمثل في إعطائها أولوية جديدة لقضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

(١) محمود فوزي: ثوار يوليو يتحدثون، الزهراء للاعلام العربي، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٨٨ ص ٣١.
(٢) كوفتونوفيتش المرجع السابق ص ١٦٩.
(٣) طارق البشري المرجع السابق ص ١٠٥ ـ ١١٠.

فهل كان ذلك مبررا حقيقيا لغياب المشاركة الشعبية في الحكم؟ ستحاول الصفحات التالية أن تعطى بعض ملامح الاجابة على كل حال.

لقد تحدث جمال عبد الناصر في الاحتفال بإعلان الدستور، الذي أعدته القيادة دون مشاركة شعبية، في ١٦ يناير ١٩٥٦، بقوله «إن الثورة الحقيقية تبدأ اليوم، ثورة من أجل العمل والبناء.. إن هذا الدستور يجمع أبناء الوطن جميعا، كلنا سنكون مجلس الثورة الأكبر، كلنا سنكون مجلس الثورة الأعلى، كل هذا الشعب سيكون مجلس الثورة..» وفي حديث له في ١٠ مارس ١٩٥٧ ذكر «إنني أريد قبل كل شيء أن أوفر للشعب، خاصة الفلاح والعامل حرية اجتماعية واقتصادية»[١]. مما يفهم منه أن ثمة أولوية جديدة نشأت لدى القيادة، وبرزت على رأس أهدافها خلال هذه المرحلة.

لقد انطوى دستور ١٩٥٦ على عدة توجهات أيديولوجية معينة يأتي في مقدمتها تقريره في مادته الأولى على عروبة مصر، باعتبارها جزءا من الأمة العربية، وبذلك يكسب التوجه الذي ورد في «فلسفة الثورة» بعدا دستوريا وتوجها قانونيا جديدا. كما نص الدستور على أن مصر جمهورية ديموقراطية تتبع النظام الرئاسي، الذي يتولى فيه رئيسها رئاسة الوزراء أيضا، مع التوسع في اختصاصات الرئيس والذى انحصرت السلطات في شخصه، فله سلطة تعيين الوزراء وعزلهم، وكذلك سلطة حل مجلس الأمة، بل وحق تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، فضلا عن إرساء الدستور لقاعدة «الاستفتاء» وهو أمر لم يكن معروفا في قوانين الانتخاب من قبل، الأمر الذي يعني حرمان الناخب من حق الاختيار[٢].

وفيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فقد نص الدستور على أن ينظم الاقتصاد وفقا لخطط مرسومة، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية، مع كفالة النشاط الاقتصادي الخاص إلى جانب النشاط الاقتصادي العام للدولة، بشرط ألا يضر بالمصلحة العامة للمجتمع، كما يستخدم المال في خدمة الاقتصاد القومي، ولا

---

(١) عصمت سيف الدولة: الأحزاب ومشكلة الديموقراطية ص ٢١١ ـ ٢١٧.
(٢) يونان لبيب رزق: قصة البرلمان المصري، كتاب الهلال مارس ١٩٩١ ص ٤٤.

يجوز أن يتعارض استخدامه مع الخير العام للشعب.. وورد به أن الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية.

ويلاحظ أن مفهوم العدالة أخذ تفصيلا أكثر عندما نص الدستور على وجوب مراعاتها كأساس للضرائب والتكاليف العامة، وعند تنظيم قوانين العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال.. واحتوى الدستور الجديد مبادئ عن الإدخار والتعاون وكفالة حق الترشيح والنيابة للمرأة المصرية لأول مرة في تاريخها[١]...إلخ.

ورغم النص على أن مصر جمهورية ديموقراطية، فإن الدستور الجديد لم يصرح بقيام الأحزاب، وإنما نص على أن يؤلف المواطنون تنظيما سياسيا واحدا هو «الاتحاد القومي» للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، ومنح هذا «الاتحاد» سلطة الترشيح لمجلس الأمة، الذي تبين طريقة تكوينه بقرار من رئيس الجمهورية. وهكذا منح الدستور الاتحاد القومي، المزمع إقامته، سلطة دستورية عليا وهي الترشيح لمجلس الأمة، واستمر النظام يتبنى صيغة التنظيم السياسي الواحد، وأصبح الاتحاد القومي هو البديل الجديد لهيئة التحرير، وإن بسلطات جديدة في النصوص وبناء تنظيمي أوفر على ما سوف نرى. كما تضمن الدستور الجديد تنظيم إقامة برلمان جديد تحت اسم «مجلس الأمة»، ليكون أول برلمان تقيمه الثورة، منذ سقوط برلمان الوفد عام ١٩٥٢.

ويرى بعض نقاد هذا الدستور أن نصوصه أنهت النظرية الفردية، محور النظام الليبرالي، حين نص على تخطيط الاقتصاد، وأنهت المنافسة الحرة، فضلا عن إنهاء حرية التملك بالمعنى الليبرالي.. وأنه باختصار أجهز على الدولة الليبرالية[٢]. وإن كان هناك من يضيف أن الدستور الجديد بدأ ما يعرف بالرأسمالية الموجهة بتلك النصوص الاقتصادية، ولاعترافه بنشاط الاقتصاد الحر، وإن اشترط عدم إضراره بمصلحة المجتمع، ونصه على استخدام رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي،

(١) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ٢٣ يوليو ص ٢١٢ ـ ٢١٦، وبه ملخص واف لمواد الدستور وهي ١٩٦ مادة.
(٢) عصمت سيف الدولة، ثورة يوليو والمسألة الديموقراطية ص ٥٣٩ ـ ٥٤٠.

وصيانته للملكية الخاصة التي ينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية[1]. وبالرغم من المبالغات التي تكتنف التوصيفات السابقة، فإنه يمكن القول أن النصوص قد خلقت للدولة وظائف اجتماعية جديدة، وأنها بالنصوص الجديدة هذه بدأت تغير من المفاهيم الليبرالية التي كانت سائدة قبل ذلك.

وتبقى ملاحظة طارق البشري على قدر كبير من الأهمية حين وصف هذا الدستور بأنه أدخل في صلب نشاط الدولة ومؤسساتها اعترافا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، ولم يكن يرد ذلك في الوثائق الدستورية كنظر مستهدف، وإنما كان واقعا اتخذت خطوات كبيرة في تطبيقه، وتوالى السير على نهجها من بعد وأريد بذكرها في الدستور تثبيت الشرعية لهذه الحقوق وإبرازها بحسبانها هدف النشاط المؤسسي للدولة[2].

وربما كان أخطر ما في نصوص هذا الدستور هو أنه أرسى الأساس القانوني لسلطة رئيس الجمهورية بما منحه من صلاحيات ضخمة جمع فيها رئاسة الجمهورية ورئاسة السلطة التنفيذية ورئاسة التنظيم السياسي (الاتحاد القومي) الذي أصبح له حق الرفض او المصادقة على المرشحين للسلطة التشريعية (مجلس الامة) والقيادات المهنية والنقابية أى أن الرئيس شخصيا تحول إلى الضمانة الوحيدة للتطور السياسي والاجتماعي في مصر!

وحسبنا مثلا للخلل الذي ترتب على ذلك في تكوين المؤسسات أنه بالرغم من أن الدستور نص على أن يتولى الاتحاد القومي الترشيح لمجلس الأمة فإنه نص كذلك على أن تكوين هذا الاتحاد يتم بقرار من رئيس الجمهورية، ومن الملاحظ كذلك أن مجلس الأمة قد فتح باب الترشيح له وأقفل قبل أن يتكون الاتحاد القومي الذي أنيطت

---

(١) كوفتونوفيتش، المرجع السابق ص ١٦٧ ـ ١٦٨ وراجع رأي صلاح عيسى: مثقفون وعسكر، مراجعات وتجارب وشهادات عن حالة المثقفين في ظل حكم عبد الناصر والسادات، الطبعة الأولى مدبولى بالقاهرة ١٩٨٦ ص ٣٤٨، حيث يصفه بأنه دستور أخذ بنفس المبادئ البورجوازية وأنه لم يقر حقوق الذين لا يملكون حق التعبير عن مصالحهم اذ نابت الدولة عنهم.

(٢) طارق البشري المرجع السابق ص ١٣٣.

به هذه المهمة حسب نصوص الدستور، فهذا الاتحاد لم يتكون إلا في مايو ١٩٥٨ فكأنما مارس الاتحاد القومي سلطانه قبل أن يولد من خلال ما سمي بـ«اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي»[١]، التي عينت، بواسطة تحكمها في الترشيح، أعضاء مجلس الأمة فاستغنى بتلك اللجنة عن الاتحاد! ولن يكون مقبولا تعليل ذلك بأن أحداث حرب السويس التي جرت في النصف الثاني من عام ١٩٥٦ عطلت هذا الجانب من نصوص الدستور المتعلق بتكوين المؤسسات السياسية فذلك السبب في حد ذاته كان أدعى لإتمام بناء التنظيم الشعبي أولا ليلعب دوره المقدر في هذه المرحلة الحساسة، فقام الشعب يقاوم العدوان في غيبة تنظيم سياسي نص الدستور على قيامه.

إن سلطة الرئيس في الواقع قويت وتفردت قبل حرب السويس، وقبل أن يكسبها الدستور الجديد صيغة قانونية دستورية ويمنحها صلاحيات ضخمة تكرس القيادة الفردية على نحو غير مسبوق... وفي تقديرنا أن هذه السلطة قويت بشكل كبير منذ خرج عبد الناصر من أزمة مارس ١٩٥٤ منتصرا منفردا واستطاع النجاة من حادث الاعتداء عليه في المنشية، فخرج أقوى واستطاع البطش بخصومه، ثم حلّت قضية الجلاء بدأبه وإصراره مع معاونيه، فاكتسب عبد الناصر داخل مجلس القيادة، وحتى بين أنداده سطوة وقوة، والمطالع لمذكرات عبد اللطيف البغدادي عن هذه الفترة يلحظ هذا الأمر بسهولة ويسر عندما كان يتحدث عن اجتماعات مجلس الثورة.

وجاء الدستور الجديد ليمنح جمال عبد الناصر سلطات كانت هي في الواقع في قبضته، وليسبغ عليها صفة القانون والدستور، وتتالت بعد ذلك المعارك التي خاضها بنجاح لا ينكره خصومه، مما كرس من زعامته التي كانت تستند في الواقع إلى مقدرته وكفايته وإخلاصه وعلى رأسها تأميم قناه السويس.

وسنكتفي بمثل واحد على ذلك هو إدارته لحرب السويس سياسيا وعسكريا، حيث تروى الوثائق كيف كان يكلف معاونيه في الإدارة السياسية بالسفر والدراسة وكتابة التقارير (محمد فوزى وعوض القوني وبهجت بدوي) وكان يتلقى هذه التقارير

(١) كانت اللجنة تضم مع عبد الناصر كلا من زكريا محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر.

ويدرسها ويصدر التعليمات دون تفويض أحد بذلك، وعندما بدأ العدوان العسكري استقر بنفسه داخل مبنى القيادة يراجع الخطط ويصدر الأوامر وتولى بنفسه إصدار قرار اختلف معه فيه نوابه العسكريون فأخذ المسئولية على عاتقه وأجرى الاتصالات بشخصه مع قيادة الكتائب بشأن الخطة العسكرية الجديدة التي تمت بنجاح(١).

كان يستمع لمعاونيه لكن القرار كان له وحده وقد يجد الإنسان في ذلك مطعنا في سهولة ويسر، ولكن نجاحات عبد الناصر السابقة أكسبته ثقة في نفسه وفي مقدرته وكفايته، فضلا عن أن تأييد الشعب له في كل المناسبات قد ثَّبت لديه ولدى معاونيه بأنه قد فوض وإن «الزعيم» أقدر على التصرف وأحكم في اتخاذ القرارات، حتى زملاؤه وأنداده، سلم معظمهم بهذه الحقيقة فلم تقف أغلبية منهم ضده في موقف من مواقف الاختلاف كما لم يكن ثمة مجال للصراع السياسي بشأن اتخاذ القرارات السيادية إلا بقدر محدود لم يشكل كابحا حقيقيا فعالا لقيادة عبد الناصر.

واختلط العمل السياسي بالعمل الإداري وصار جهاز الدولة البيروقراطي هو المؤسسة الرئيسية لتنفيذ العمل السياسي وسادت نظرة، كما يقول نزيه الأيوبي بحق، ترى العمل السياسي في جوهره مجرد مجموعة من المشكلات حول رفع مستوى الأداء دون أن يتطرق إلى الاختيارات والأولويات نفسها، فتبنى النظام مفهوما «إندماجيا» وليس مفهوما «تنافسيا» للمجتمع السياسي، وفي هذا الإطار أصبح الزعيم «الكاريزمي» الذي توفرت له معظم السلطة التنفيذية هو قمة هرم السلطة في المجتمع وهو هرم تضخم وتشعب بصورة أبرزت الطابع البيروقراطي للنظام(٢).

وترتب على تقوية السلطة المركزية والاستعانة بالجهاز الحكومي بشكل جوهري في الأمور السياسية التي اتخذت شكل القرارات الإدارية، أن آثر النظام صيغة التنظيم السياسي الواحد الذي أصبح على ارتباط وثيق بتلك السلطة المركزية، ظهر هذا واضحا في اختيار نموذج هيئة التحرير (٥٣ ـ ١٩٥٦) ثم الاتحاد القومي خلال تلك المرحلة.

---

(١) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، حرب الثلاثين عاما، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ص ٥١٢ وما بعدها، ص ٥٣٤ ـ ٥٣٦.

(٢) نزيه الأيوبي، المرجع السابق ٦٨.

لقد بدا واضحا أن مؤسسات الدولة جميعا تركزت خيوطها في مؤسسة الرئاسة والتى أسبغ الدستور اعترافا قانونيا بدورها وحجم سلطتها، ويلاحظ عادل حسين في تفسير ذلك أن جوهر الدولة الناصرية قد استمد جانبا من مشروعيته من منطق الاستمرارية التاريخية، حيث تراث الإدارة المركزية يمثل أساسا في النظام السياسي ويقدم استقراء تاريخيا يؤكد هذه الأطروحة ليؤكد أن مركزية السلطة السياسية هذه تمركزت بدورها حول الحاكم.

لقد افتقرت السلطة السياسية إلى الحسابات الرشيدة وخبرتها في المعلومات المتجددة والمتنوعة، الأمر الذي توفره أوضاع مؤسسية وتقاليد توازن الصلاحيات الكبيرة المسلمة للرئيس في إصدار القرارات، وقد عانت الممارسة الناصرية من أوجه قصور في هذا المجال ولم تكن تكفي الكفاءة العالية لعبد الناصر لتلافي نتائج هذا القصور، ومن المؤكد أن بعض الدراسات الفنية المتفرقة كانت تسبق أو تصاحب إعداد القرارات، لكن هذه القرارات كانت ذات طابع سياسي (أى مركب) مما يتطلب مجموعات عمل أو فرقا بحثية ومراكز مستقرة لكي تتفاعل الآراء والخبرات على نحو يلائم طبيعة القرار السياسي مع دراسة ردود فعله المحتملة وبلورة البدائل الممكنة، فلم يكن هذا هو الحال، كان عبد الناصر يكتفي بأن يطلب رأي معاونيه فرادى، إذا طلب، وبدون معلومات كافية ولم يكن ثمة ضمانات لتحقيق المشاركة السياسية في صنع القرار، مشاركة فعالة ومنتظمة ومتكاملة(١).

وثمة سمة أخرى ميزت النظام السياسي إلى جانب تركز السلطة في يد قيادة فردية، وهي اشتغال العسكريين بالسياسة والسلطة المدنية على نحو كبير، حتى وصف البعض هذه الظاهرة بقيام دولة عسكرية على رأس الجهاز المدني للدولة، فالقيادة مدينة للجيش الذي تولى ضباطه الاستيلاء على السلطة والتمكين لها، كما تولى حماية قيادة الثورة وتأمينها خلال سنواتها الحرجة، الأمر الذي شكل سلطة ضاغطة على أرباب السلطة من المدنيين، وبرغم أن جمال عبد الناصر قد استطاع حل مجلس قيادة الثورة في

(١) عادل حسين: نحو فكر عربي جديد، الناصرية والديموقراطية، دار المستقبل الطبعة الاولى بالقاهرة ١٩٨٥ ص ٢٤١ ـ ٢٥٠.

أواخر عام ١٩٥٦، فقد كان ذلك لحساب سلطته هو الفردية، وليس لحساب النخبة الحاكمة من المدنيين.

وتروي المصادر كيف تصاعد دور العسكريين منذ ١٩٥٢ وكيف تولت قيادات الجيش المحافظة على الأمن وتطبيق الأحكام العرفية وتشكيل محاكم الثورة ومحاكم الغدر وتكوينهم لإدارات للمباحث وأجهزة المخابرات منذ ذلك التاريخ، فصارت للجيش وظائف جديدة لم تكن معروفة، وتدريجيا صار كبار الضباط في مراكز القوة في الدولة، بل وانتشروا في الإعلام ورئاسة تحرير الصحف وأجهزة الثقافة... وسنكتفي بمثل على هذا الدور المتصاعد للعسكريين عندما صدرت التعليمات لعدد من الضباط لترشيح أنفسهم في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٦، كما كانت اللجنة التي شكلت لفرز الترشيحات مُشَكَّلة من العسكريين وضباط المخابرات، فقد صدرت التعليمات بإغلاق الدوائر التي رشح فيها أعضاء مجلس قيادة الثورة، وضم المجلس ٥٩ ضابطا وكان البغدادي رئيسه وأنور السادات وكيله.

وانخرط الضباط في تشكيل الوزارات منذ وزارة مارس ١٩٥٨ وصار عبد الحكيم عامر نائبا لرئيس الجمهورية منذ يونيو ١٩٥٨ وتدفق الضباط على مناصب المحافظين ورؤساء مجالس الإدارات ووكلاء الوزارات والسفراء ... الخ ويرصد أحمد حمروش ظاهرة خطيرة كذلك هي أن نوعية الضباط المختارين لمناصب السلطة العليا كانوا في معظمهم من ضباط المخابرات العامة أو الحربية، الأمر الذي انعكس على أسلوبهم في الحكم من حيث اعتمادهم على السرية والانغلاق وكتابة التقارير وأصبح مركز السلطة يرى ما يدور في المجتمع بعيون الرؤية المحددة لأجهزة الأمن، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على أجهزة العمل السياسي وظهر أثره في هيئة التحرير، وسيظهر أكثر في الاتحاد القومي وما أعقبه. وهكذا أصبحت العناصر العسكرية هي القوى المتاحة والمتطلعة لشغل كافة المراكز والمناصب، ورغم أن جمال عبد الناصر كان حريصا على أن يبعد ثورة يوليو عن مظهرها العسكري إلا أن الجيش صار هو القوة التي لا يريدها والتى لا يستطيع أن يستغنى عنها في نفس الوقت[1].

* * *

(١) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢ ص ١٣٩ وما بعدها، حيث يرصد نمو دور العسكريين وتصاعده.

ونقطة البداية لدراسة التنظيم السياسي الجديد خلال هذه المرحلة هي دستور ١٩٥٦ الذي نص على تأليف الاتحاد القومي، حين ورد به أن على المواطنين أن يكونوا اتحادا قوميا للعمل على تحقيق المبادئ التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويتولى الاتحاد الترشيح لعضوية مجلس الأمة وتبين طريقة تشكيل هذا الاتحاد بقرار من الرئيس المادة ١٩٢ ويلاحظ أن هذه أول مرة ينص فيها الدستور على قيام التنظيم السياسي الشعبي الذي أصبح بذلك جزءا من النظام الدستوري وبشكله الشمولي واستنادا إلى النص السابق ألغيت هيئة التحرير في ٢ ديسمبر ١٩٥٦ رسميا ونقلت ملكية فروعها بعد تصفيتها في المدن والأقاليم إلى الاتحاد القومي الذي جرى تشكيل لجنته التنفيذية في ٢٩ مايو ١٩٥٧ أى بعد عام ونصف من صدور الدستور.

وقد أوضح البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية طبيعة هذا التنظيم بأنه مجموع مواطني الجمهورية حكاما ومحكومين وأنهم اجتمعوا لتحقيق مجتمع واحد هو المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني، وهو منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربي الذي جمعه وتجمعه أصول تاريخية وروحية واحدة كما تجمعه وحدة اللغة والعقائد والتقاليد والدم والمصالح المشتركة ... إلخ.

وحول اختصاصاته، فقد ورد أنه قام لتحقيق هدف الديموقراطية السليمة، فهو يجعل لكل عضو في لجان القرى (البالغ عددها ٤ آلاف قرية) حق مناقشة ما يهم قريته كأحد مواطني القرية وما يهم البلاد كلها، ويستطيع الاتحاد أن يعثر على الخطأ وينادى بإصلاحه ويلتمس الصواب فيطالب بتحقيقه والأهم من ذلك ـ وذلك بيت القصيد في الاختصاصات ـ أن الاتحاد القومي سيعمل على تخطيط السياسة العامة للبلاد وستقوم الحكومة بتنفيذ هذا التخطيط وينظم القانون الإدارة المحلية في جميع المستويات وفوق ذلك كله كما أشرنا، هو الذي يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة أو حتى استبعاد من يراهم لا يتفقون مع النظام من الترشيح، وبذلك تصبح عضوية المجلس التشريعي مقصورة على من يزكيهم الاتحاد القومي.

إنه اذن تنظيم شمولي جديد «لا يمثل حزبا ولا يمثل احتكارا لفئة من الناس ولكنه

يمثل أبناء الأمة كلهم» بجميع طبقاتهم داخل إطار من المحبة والوحدة الوطنية لحل المتناقضات بوسائل سلمية(١).. وينسب شهود المرحلة التنظيم الجيد إلى تقليد لتجربة البرتغال التي اعتمد دكتاتورها «سالازار» في حكمه المطلق لبلاده على اتحاد قومي، والتى سافر إليها على صبري لدراسة التجربة هناك(٢) وكان ذلك محاكاة للأنظمة الشيوعية بينما الإطار الذي رسمه دستور ١٩٥٦ والذى تضمن في صلبه تكوين هذا الاتحاد كان قريب الشبه بالدساتير الليبرالية المعمول بها في الولايات المتحدة، مما أوجد خلطا ذريعا بين صلاحيات التنظيم السياسي وبين مؤسسات الدستور الأخرى.

جاء قرار تكوين الاتحاد القومي من رئيس الجمهورية دون الاستعانة بالمواطنين الذين سيؤلفونه، فعهد عبد الناصر إلى أنور السادات بمهمة التكوين كمشرف عام فبدأ باختيار قيادات ثم تتولى هذه اختيار القيادات التي تليها، ولكن تعثر الأمر فكلف كمال الدين حسين بإعادة التنظيم عام ١٩٥٨ حيث اقترح أن يتكون بالانتخاب من القاعدة إلى القمة حتى عقد مؤتمره العام، ثم لم يستكمل التنظيم بعدها بتشكيل لجنة تنفيذية عليا واكتفى بلجنة تنفيذية مؤقتة من رؤساء وحدات الاتحاد وبعض الوزراء ولم يكن لها أى حظ من النجاح، فلم يكن مرغوبا فيها حتى وقع الانفصال السوري(٣).

وبحكم الدستور كان جمال عبد الناصر رئيسه ولم تكن له ميزانية خاصة ولا قيادات متفرغة وكان يصرف له شيك بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه بتوقيع الرئيس تستعوض بعد نفادها وقد عين كمال الدين حسين عددا من مديري المكاتب للاتحاد القومي (١٦ ضابطا، ٨ مدنيين) كانوا بمثابة قلب التنظيم كما ألحق بمكتبه مندوبا عن كل وزارة تسهيلا للاتصال والعمل، أي بمثابة مجلس وزارة محدود، واعتمد في حركة الاتحاد ونشاطه العام على المؤتمرات التي كان يحضرها معه عدد من الوزراء في العواصم

---

(١) حول قيام الاتحاد وإعلانه واختصاصاته راجع وحيد رأفت، السابق ص ٩١ ـ ٩٤، صلاح عيسى، السابق ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩، والاقتباسات من الكتاب السنوى الأول للاتحاد الاشتراكي العربي مطابع الشعب بالقاهرة ١٩٦٤، وكذلك جمال سليم،التنظيمات السرية ص ٢٧.

(٢) راجع شهادة أحمد حمروش، قصة ثورة،الجزء الثاني ص ٦٠ ـ ٨٣.

(٣) شهادة كمال الدين حسين، لأحمد حمروش بكتابه ثورة يوليو وعقل مصر، مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٨٥ ص ٢٦٦ ـ ٢٦٩.

والأحياء والقرى على الطبيعة لحل المشكلات المحلية وأمكن للاتحاد أن ينافس السلطة التنفيذية بالتنسيق مع الادارة المحلية وباشتراك المجالس المنتخبة في القرى والاحياء والعواصم[1].

لم تستكمل تنظيمات الاتحاد القومي كما هو مأمول، واقتصر دوره على تلك المؤتمرات الشعبية، وربما كان أهم نقد يوجه للتنظيم أن رئيسه هو رئيس السلطة التنفيذية التي منح التنظيم الشعبي حق مناقشتها ما دام قد نيط به تخطيط السياسة العامة للبلاد وأن الحكومة هي التي ستتولى تنفيذ هذه السياسة.

وقد يغدو صحيحا أن مؤتمرات الاتحاد المشتركة بين الجماهير والأجهزة التنفيذية قد حققت شيئا من الالتحام بين الشعب والحكومة وعملت على حل مشاكل الجماهير، لكن الوظيفة الحقيقية للاتحاد لم تكن هي تحقيق هذا الهدف رغم أهميته، ورغم نشاط الاتحاد في مجال الخدمة الشعبية الذي كان من دواعي الاستقرار وتثبيت الثورة وعدم إصابتها بنكسة خطيرة تطيح بنظامها بعد الانفصال، فلم يستطع بحكم ضعف تنظيمه أن يقوم بدور سياسي مستقل عن أجهزة الدولة أو كان له أثر محسوس على سلطات الحكم وقد اعترف جمال عبد الناصر بذلك في مناقشات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في يوليو ١٩٦١ وإن أرجع ذلك لافتقاده إلى أيديولوجيا واضحة أو عدم تبلور دليل للعمل الثوري أو أنه كان اقترابا غير منظم من مجموعة من الأماني العامة ليس لها منهاج تفصيلي تلتقي عنده جهود جماعية على أساس فكري واضح[2] فأضاف جمال عبد الناصر عنصرا هاما من عناصر ضعف الاتحاد القومي يضاف إلى ضعف تكوينه التنظيمي ذاته.

لقد ذكر «فاتيكيوتس» إن الهدف الرئيسي للاتحاد القومي هو خلق وعي سياسي

---

(١) أحمد حمروش،قصة ثورة،الجزء الثاني ص ١٥٨ ـ ١٦١.

(٢) أنظر الكتاب السنوى الأول الذي أصدره الاتحاد الاشتراكي المشار إليه حيث تعرض لنقد تجربة الاتحاد القومي ويضيف لمعى المطيعى في كتابه حقيقة وأسرار الشيوعية المحلية دار الكرنك بالقاهرة ١٩٦١ ص ١٣٩ ـ ١٤٤ بأن الشيوعيين المصريين انتقدوا الاتحاد القومي بأن ليس له برنامج وليس له لائحة ويرونه نظاما فاشيا ومن المعروف أنهم والإخوان المسلمين قد أبعدوا عن الاشتراك في الاتحاد.

واحد وثقافة سياسية موحدة بين المواطنين من خلال احتواء كافة نشاطاتهم[1] فما هي تلك المبادئ والشعارات التي استهدف الاتحاد التفاف الشعب حولها؟ إن ذلك يضيء بعض جوانب التطور الأيديولوجي لنظام ثورة ٢٣ يوليو خلال هذه المرحلة.

لقد نصت بيانات الاتحاد القومي على أن أهدافه تتمثل في العمل على تحقيق المبادئ التي قامت من أجلها الثورة، وكذلك بناء الأمة بناء سليما في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية أملا في تحقيق المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني، بالإضافة الى تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربي..إلخ وهي صيغ وردت بدستور ١٩٥٦ كما لاحظنا، ولكن الجديد هنا فيما يتعلق بالفكر القومي هو اعتبار التنظيم «منظمة قومية عربية» الأمر الذي يعطي انطباعا بأن التنظيم يسعى إلى تحقيق هذا الهدف، وأنه مفتوح لتجميع العناصر العربية المؤمنة بهذا الهدف، وليس مقصورا على المصريين. وقد ازداد هذا المفهوم رسوخا خلال تجربة الوحدة المصرية ـ السورية (٥٨ ـ ١٩٦١) لذلك يبقى التأكيد على بروز التوجه القومي العربي كعنصر هام من فكر هذا التنظيم وتلك المرحلة، ورد في دستورها وخطب قائدها، ثم في أهداف تنظيمها السياسي، وجرى تحقيقه عمليا، وأيا كانت نتائج التجربة فإن ذلك لا يجرح مصداقيتها في التوجه ذاته.

أما صيغة المجتمع الاشتراكي الديموقراطي فقد اتسمت بالعمومية وعدم الوضوح بخلاف ما ظهرت به فيما بعد في اجراءات وميثاق الثورة وتنظيماتها التالية.. وهي صيغة لا تخرج كثيرا عن المعنى العام للعدالة الاجتماعية وسيادة الأمة وتحقيق الديموقراطية السليمة، مما ورد في المبادئ الستة وفي دستور ١٩٥٦.. وفيما يتعلق بكلمة «الاشتراكية» فقد استخدمها جمال عبد الناصر أول مرة في حديث له بالكلية الحربية في فبراير ١٩٥٥، ثم تكررت الإشارة إليها بعد ذلك وخاصة بعد عودته من مؤتمر «باندونج»[2] ثم ظهرت بعد ذلك مقرونة بالديموقراطية التعاونية في بيان اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي دون تفسير أكثر وضوحا وتحديدا، خاصة إذا كنا قد

---

(١) Vatikotis, P.J. The Egyptian Army in politics, Indiana University - press 1961, p. 105.

(٢) علي الدين هلال، المرجع السابق ص ١٣٤.

استنتجنا أن التوجه الاجتماعي والاقتصادي لمبادئ دستور ١٩٥٦ كان توجها أبعد عن التوجه الليبرالي وأقرب إلى الرأسمالية الموجهة، أو ما يسمى برأسمالية الدولة، ولم يتجاوز التوجه العام في الاجراءات والسياسات هذا المفهوم، فكان الاتجاه هو تصفية الرأسمالية الأجنبية واتخاذ خطوات التمصير، مع طرح إمكانية الاستفادة بالرأسمالية المحلية وتعايشهما في إطار لا يتناقض مع تخطيط الاقتصاد من قبل الدولة.

أما اصطلاح الديموقراطية هنا فَقُدِّرَ أن صيغتها تتحقق داخل إطار التنظيم السياسي ذاته وهو الاتحاد القومي كتنظيم يشرك الشعب في رسم السياسات وتخطيطها ويشرف على تنفيذها، بل ويباشر اختيار نوابه، كما في النصوص، وبالتالي فإن من أهداف الاتحاد القومي تحرير الفرد اقتصاديا واجتماعيا حتى يكون قادرا على مباشرة حقوقه السياسية ومن ثم فإن اقتران الاشتراكية بالديموقراطية كصيغة للمجتمع المنشود إنما يتأتى بالسعي لتحرير الفرد من الاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي[١].

ولا تقدم لنا المفاهيم السابقة معنى جديدا تتميز به مواثيق المرحلة، باستثناء ما ورد بالدستور، الأمر الذي يكشف عن أزمة النظام في هذا الصدد من حيث الافتقار إلى فكر أكثر تطورا يثري المرحلة الجديدة أو حتى يميز النظام السياسي الجديد بميزات خاصة، تلك الأزمة التي جعلت السكرتير العام للاتحاد (كمال الدين حسين) يستعين ببعض المثقفين منهم (سليمان حزين ولبيب شقير وحسن عباس زكي وسعيد العريان) ولكن مساهماتهم لم تستطع أن تشيد بناء فكريا يستجيب لمتطلبات المرحلة، فتفجرت ما عرف حينئذ «بأزمة المثقفين» حين اتهم محمد حسنين هيكل - في حوار قومي عام ١٩٦١ - المثقفين بأنهم لم يتعاونوا بحماس مع النظام وأنهم لم يقدموا للنظام الأيديولوجيا التي يسعى إليها، وعبر جمال عبد الناصر عن خيبة أمله لقلة الكتابات الأكاديمية حول النظام السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد، ووصل إلى حد القول بأن

---

(١) انظر خطابى عبد الناصر في ٢٣، ٢٧ نوفمبر ١٩٥٩، واقتباسات على الدين هلال، المرجع السابق ص ١٣٢.

مصر تمر بتجربة تتقدم فيها الممارسة على النظرية[1] وهكذا أصبحت صيغة المجتمع الاشتراكي الديموقراطي شعارا أكثر منه مبادئ راسخة ذات منهج واضح يتطلب الأمر أساليب وأدوات تحقيقه.

لقد كشف جمال عبد الناصر في عبارته السابقة عن أزمة النظام الفكرية وهي الافتقار إلى فكر متطور يقود حركة المجتمع يستمد من نظرية توفر التوجهات وتحدد الآفاق وترسم المناهج، وأثبتت السنوات الثلاث التالية (٦١ ـ ١٩٦٤) صدق هذه الحقيقة، فشهدت مجموعة من الأحداث والاجراءات المهمة بدأت بمجموعة القرارات الاشتراكية (١٨ ـ ٢٣ يوليو ١٩٦١) ثم أعقبتها انتكاسة مشروع الوحدة ووقوع الانفصال في ٢٨ سبتمبر من نفس العام، فكان على النظام أن يعيد ترتيب ذاته ومواجهة قضية البحث عن أيديولوجيا واضحة وهوية فكرية محددة فكان إعلان الميثاق الوطني في ٤ يوليو ١٩٦٢ ثم صدور دستور مؤقت جديد في ٢٥ مايو ١٩٦٤، وكانت سنوات تحول هائلة سواء فيما يتعلق بتطور الأيديولوجيا أو البناء السياسية والدستوري.

* * *

---

(١) جمع محمد حسنين هيكل مقالاته حول هذه الأزمة بكتاب عنوانه أزمة المثقفين القاهرة ١٩٦١.

- ٤ -

التحول الاشتراكي، والميثاق، والاتحاد الاشتراكي العربي

جاءت القرارات الاشتراكية في البداية لتؤكد أن الممارسة كانت أسبق من النظرية لكن هذه الممارسة في الواقع لابد وأنها تستند إلى توجه فكري محدد لدى القيادة وإن لم يصغ في شكل نظري على نحو ما فعلت بعد ذلك. هذا التوجه استمد أصوله من مفهوم العدالة الاجتماعية الوارد في خطاب القيادة السياسي منذ قيام الثورة والذى وجد استمرارية واكتسب عمقا جديدا من قوانين الإصلاح الزراعي، ثم تأميم البنوك وعمليات التمصير وكان لابد وأن تتخذ خطوة أكثر نحو إعادة تشكيل البناء الاجتماعي والسياسي على نحو جديد.

تبدأ مرحلة التوجه الاشتراكي الصريح بسلسلة من القوانين المفاجئة تخطت بها القيادة السياسية كل الأطر الدستورية والقانونية التي كانت قائمة، وبها قطعت الامتداد التلقائى للمرحلة السابقة (٥٢ ـ ١٩٦١) وقدمت منطلقات وغايات وأساليب جديدة، وثمة تفسير يعلق أسباب ذلك بإحجام الرأسمالية المصرية الكبيرة عن الإسهام في دعم الاقتصاد القومي وعدم اشتراكها في خطط التنمية وهناك من يرجع بجذور هذا التحول المهم في موقف النظام من الرأسمالية إلى عام ١٩٥٦، عندما بدأت خطوات التمصير «وثبت أن الاحتفاظ باستقلال الوطن والاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية هو ضرب من المستحيل، وعندما راهنت القيادة على مساهمة رؤوس الأموال المصرية في التنمية، خاصة وقد ابتعدت الرأسمالية الأجنبية من مجال المنافسة وبدأ النظام يدعم ويشجع

الرأسمالية الوطنية[1] لكنها أحجمت، ربما لأنها خشيت أن يكون مصيرها هو مصير الشركات الممصرة، حيث جعلتها الدولة تمثل «قطاعا عاما» كما أن يد الدولة كانت تتدخل في قوانين الشركات على نحو جديد، فضلا عن وضع بعض العسكريين في مواقع النفوذ في هذا المجال، يضاف إلى ذلك إقدام قيادة الثورة على تأميم شركتي السكر والتقطير المصرية (أحمد عبود) عام ١٩٥٦، بعد اتهامهما بالتهرب من الوفاء بالتزاماتهما الضرائبية، فأعطى ذلك مؤشرا هاما على أسلوب الدولة في التعامل مع الرأسمالية، وأعقبت ذلك عمليات تأميم تجارة الأدوية وصناعات وشركات كبس القطن، فكان ذلك مدعاة لنكوص الرأسمالية الوطنية وخوفها، فرأى النظام أن المجتمع لن يتقدم اعتمادا على النظام الرأسمالي ولم تعد «الاشتراكية الديموقراطية التعاونية» بمعناها الغامض صيغة مقبولة لتحقيق الأهداف، فلم يرتفع مستوى المعيشة ولم يتطور المجتمع.

ويروى أحمد حمروش كيف أن عبد الناصر بدأ يدبر لثورة اجتماعية جديدة من داخل السلطة وبسرية كاملة، فلم يعرض موضوع التأميمات على أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين في جلسات رسمية وإنما أثارها في جلسة واحدة بالأسكندرية، حضرها عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادي وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين، ولم تكن هناك صورة واضحة عن المدى الذي يريده عبد الناصر في موضوع التأميم، وكانت هناك آراء بديلة، لكن أحدا لم يعترض وإنما وافقوا عليها، وعلى الفور قام الرئيس بتجهيز القوانين واشترك معه كل من عبد المنعم القيسوني وحسن عباس زكي، ولم يعرف لأي منهما إيمان بالفكر الاشتراكي.

لقد كانت فكرة عبد الناصر وحده، واتبع أسلوبا سريا في تطبيقها وإن كان يشار إلى تأثره خلال هذه الفترة بمناقشات الرئيس اليوغسلافي «تيتو»، ويلاحظ أن الاشتراكيين والماركسيين المصريين كانوا رهن الاعتقال، وفجأة وبدون حشد الجماهير وتعبئتها،

(١) راجع عصمت سيف الدولة الأحزاب ومشكلة الديموقراطية ص ١٠٣ ـ ١٠٥ وكذلك إسماعيل صبري عبدالله، كتابات سياسية ٦٥ ـ ١٩٧٠ دار الشعب بالقاهرة ١٩٧٢ ص ٣٢٧، خالد محمد خالد: أزمة الحرية في عالمنا، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٦٤ ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧ ويرى الأخير أن التحول الاشتراكي بدأ منذ تأميم قناه السويس وأن قوانين يوليو كانت بدء الميلاد الاشتراكي.

والتنظيم السياسي في سباته أذاعت وسائل الإعلام سلسلة القوانين الجديدة التي تمت بطريقة الصدمة على مدى عدة أيام[١].

قد تبرر السرية والمباغتة في إصدار هذه القوانين بخشية القيادة وحذرها من احتياط أصحاب المؤسسات المؤممة، بما قد يحميها من تأثير هذه القوانين، لكن الذي يصعب على التبرير أن القيادة لم تترك فرصة أوسع لدراسة الفكرة وحدودها واجراءاتها، كما لم تستعن بالكوادر الاشتراكية وخبرتها في إحداث هذا التحول، وإنما كان جل اعتمادها على الجهاز الإداري للدولة بطبيعته التنفيذية وجموده، حيث اتخذت من خلاله ومورست أخطر القرارات ذات الصبغة السياسية، فضلا عن تجاهل التنظيم السياسي الذي تأتي على رأس صلاحياته رسم وإعداد خطط السياسة العامة للدولة!!

وبعدها بما يقرب من شهرين حدث الانفصال لدولة الوحدة وأيا كانت أسبابه ودواعيه فإن تطبيق القوانين الاشتراكية في سوريا كان من الأسباب الرئيسة لتجميع القوى الانفصالية وتحركها.. فتروى المصادر أنه منذ اتخاذ خطوات تطبيقها، تكاثر الأعداء ونما عداء البعث واعتراف جمال عبد الناصر في أول خطاب له بعد الانفصال في ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ بأن «هذه الحركة التي قامت بها هذه القوة الصغيرة تقوم وتعلن أنها ضد القرارات الثورية.. القرارات الاشتراكية أعلناها من أجل القضاء على الاستغلال والاستبداد ومن أجل إقامة عدالة اجتماعية..»[٢] ويعنينا مما سبق أن نشير إلى أن أقطاب الانفصال في سوريا كانوا من قيادات الاتحاد القومي وأن عبد الناصر لم يتراجع عن الإجراءات الاشتراكية وإن كان قد بدأ يتشكك في مقدرة وكفاية التنظيم السياسي واستطاعته أن يلعب دورا في هذه الظروف. وفي خطاب له في ١٦ اكتوبر ١٩٦١ عبر عن هذه الحقيقة وعن ضرورة إعادة تنظيمه ليكون أداة ثورية للجماهير الوطنية وحدها صاحبة الحق والمصلحة في التغيير الثوري، بعد أن أثبتت التجربة خطأ تكوين الاتحاد القومي الذي فتح بابه للقوى الرجعية، على حد تعبيره[٣].

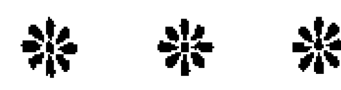
---

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة، الجزء الثاني ص ١٩٦ ـ ١٩٩.

(٢) نص خطاب عبد الناصر بالإذاعة ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ بكتاب صلاح نصر: عبد الناصر وتجربة الوحدة، دار الوطن العربي، ط (١) بيروت ١٩٨٦، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ وتعليق صلاح نصر ذاته ص ٢٢٢.

(٣) أحمد حمروش: قصة ثورة، الجزء الثاني، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

وهكذا لم يستطع الاتحاد القومي أن يحمى دولة الوحدة وما دعت إليه من نظام اشتراكي ديموقراطي تعاوني وما بشرت به من تحقيق وحدة عربية شاملة وثبت أنه قد أعطيت سلطات ومسئوليات لمن أضيروا بقوانين يوليو الاشتراكية، والذين لم تتفق مصالحهم مع الاتجاه الجديد، فكان لابد من إعادة بناء الهياكل الدستورية والسياسية بما لا يسمح بحدوث ذلك، وكان لابد من نظرية جديدة للعمل الثوري. وفي ٤ نوفمبر ١٩٦١ أطلق جمال عبد الناصر عبارته الشهيرة «دقت ساعة العمل الثوري» وأصبحت نقطة البداية هي الاعتراف بعدم وجود دليل للعمل الثوري وافتقار النظام إلى أيديولوجيا جديدة يستهدي بها في برامجه وسياساته وتكوين تنظيم سياسي على نحو جديد... وقد أسفرت التوجهات السابقة عن إصدار «ميثاق العمل الوطني» ثم بناء تنظيم «الاتحاد الاشتراكي العربي».



وفى ٤ نوفمبر ١٩٦١ أصدر جمال عبد الناصر بيانا أعلن فيه تشكيل لجنة تحضيرية تعد لتكوين المؤتمر الوطني للقوى الشعبية لتكون مهمتها دراسة الطريقة التي يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الأصيلة للشعب المصري عن طريق الانتخاب، بحيث ينعقد هذا المؤتمر في يناير ١٩٦٢ ويفتتح بتقرير من الرئيس يقدم فيه مشروعا لميثاق للعمل الوطني على ضوء التجارب والأهداف الثورية معا، ثم تجرى مناقشته في جلسات علنية.. وهذا ما حدث بالضبط في جلسات كانت الأولى من نوعها.

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٦١ اثناء انعقاد اللجنة التحضيرية ذكر الرئيس «إن العمل الذي بدأناه في يوليو الماضي لا يمثل بحال كل الثورة الاجتماعية، إننا بدأنا في الثورة الاجتماعية بطريقة جدية بهذه القوانين، ولكن الثورة الاجتماعية ستسير في طريق طويل.. «وهكذا استمرت نظرية الثورة دون أن يعرف أحد إلى أين سيقود هذا الاستمرار، وإن كان استمرار الثورة يقتضي بحكم طبيعة الأشياء الاعتماد على تنظيم سياسي واحد، كما تقتضي تغيير تركيب هذا التنظيم وطبيعته[1].

(١) جمال العطيفي، السابق ص ٥٤ ـ ٥٥.

وقد حدد عبد الناصر قواعد إقامة تنظيم شعبي جديد وضرورة أن يتم على أساس التمثيل الشعبي العريض، وأن يرتبط العمل الوطني الثوري بميثاق محدد يتضمن حصيلة التجارب الثورية التي عاشها الشعب، ويكون منهاجا واضحا وإطارا شاملا للعمل الثوري الوطني وأن يقود الشعب نفسه هذا التطور، وأن يمارس سيطرة حقيقية متحررة على شئون الحكم[1].

وبالفعل تشكلت اللجنة التحضيرية في ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ من ٢٦٠ عضوا، ضموا عسكريين ووزراء ومحافظين وأساتذة جامعات وممثلين عن العمال وسكرتيري الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي، بالإضافة الى ممثلين عن الصحافة والإعلام، وعين أنور السادات أمينا عاما للجنة وعبد السلام بدوى سكرتيرا عاما لها، وانصبت مهمتها أساسا في تحديد الأعضاء الذين توجه إليهم الدعوة لحضور المؤتمر الوطني للقوى الشعبية... وبدأت اللجنة اجتماعاتها التي أذيعت على الهواء مباشرة في الإذاعة المسموعة والمرئية وكان عبد الناصر قد أمر بإذاعتها على الشعب، دون حذف كلمة واحدة، وعقدت اللجنة ثمانية عشر اجتماعا (٢٥ نوفمبر ـ٣١ ديسمبر ١٩٦١)[2] أثارت خلالها روحا ديموقراطية افتقدتها البلاد، وبدا أن مصر تضع أقدامها على أعتاب مرحلة جديدة يراجع فيها النظام نفسه وينقد تجربته ويستعين بقوى جديدة ويرسم أفق مستقبل جديد.

لقد قرر جمال عبد الناصر في بداية الجلسات أن الثورة قامت بغير نظرية، وبرر ذلك بقوله إنه لم يكن مطلوبا منه أن يقدم للناس كتابا مطبوعا ويقول بأن هذا الكتاب هو النظرية، فقد كان ذلك مستحيلا لأنه ورفاقه لو عكفوا على ذلك قبل ٢٣ يوليو ما كانت الثورة قد قامت، لأنه كان مستحيلا عليهم أن يعملوا العمليتين مع بعضهما (يقصد وضع النظرية والقيام بالحركة)[3]. لقد كانوا في سباق مع الأحداث فاكتفوا

---

(١) حديث عبد الناصر في ٤ نوفمبر ١٩٦١، عن عصمت سيف الدولة، ثورة يوليو والمسألة الديموقراطية ص ٥٥٧.
(٢) أحمد حمروش: قصة ثورة، الجزء الثاني ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.
(٣) عصمت سيف الدولة: الأحزاب ومشكلة الديموقراطية ص ١٩٩ ـ ٢٠١ حيث يبرر ذلك ويضيف أن عبد الناصر أعطى أفكاره للتجربة واسترد منها أفكارًا أكثر نموا ثم عاد فأعطاها للتجربة واستزاد منها وهكذا في عملية نمو فكري ثوري خصيبة!.

بالمبادئ الستة أملا في إتمام النظرية بعد نجاح الحركة، وقد تبرر الظروف التاريخية آنئذ هذا الأمر ولكن غياب الايديولوجية الواضحة حتى عام ١٩٦١ كان سببا جوهريا في كثير من الأخطاء التي وقعت فيها قيادة الثورة، كما كان سببا في حرمانها الاستفادة من الأخطاء، حتى مع اتباعها منهج التجربة والخطأ كما هو معروف، ولا يشفع لذلك كله أن التقدم العملي كان أسبق وأهم من النمو الفكري، أو أن مصر تمر بتجربة تتقدم فيها الممارسة على النظرية، كما يقول عبد الناصر، فذلك أمر يصعب فهمه في ظل ثورة نجحت وأحرزت تقدما واستقرت في سنواتها الأولى، ثم استمرت بعد ذلك متبعة نفس الأسلوب والمنهج، بينما كان عليها أن تستكمل بناء فكرها ومنهجها ورسم أيديولوجيتها.

وخلال مناقشات اللجنة التحضيرية والمؤتمر الوطني طرحت على الرئيس فكرة التعددية الحزبية لكنه عارض معتبرا أن فكرة تشكيل الأحزاب مرفوضة لأنها ستعبر عن مصالح اجتماعية متنافرة، ومع ذلك كانت الآراء المتشعبة التي طرحت بداية لتغييرات جذرية في الحياة السياسية المصرية، ومن المهم أن نوضح أن انتخابات تكوين المؤتمر الوطني قد أجريت على أساس فئوي، فكل فئة تنتخب ممثلها وقد تمت على مراحل في الفترة من ٥ ـ ٢٤ فبراير ١٩٦٢، وانتهى تأليف المؤتمر الذي ضم ١٥٠٠ عضو (٣٧٩ عن الفلاحين، ٣١٠ عن العمال، ١٥٠ عن الرأسمالية الوطنية، ٢٩٣ عن النقابات المهنية، ١٥٠ موظفا، ٢٣ سيدة، ١٥٠ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد، ١٠٥ من طلاب الجامعات والثانوي)[1]. ويلاحظ أن تمثيل الفلاحين والعمال قد اقترب من نصف أعضاء المؤتمر وكان ذلك أمرا مقصودا حيث ينص في المواثيق بعد ذلك على ألا تقل نسبتهم عن الخمسين في المائة، وقد أضيف الى الأعضاء المنتخبين أعضاء اللجنة التحضيرية السابقة فأصبح المؤتمر كله يضم نحو ١٧٦٠ عضوا، اشترك جمال عبد الناصر وأنور السادات وكمال الدين حسين في رئاسته وتولى عبد المجيد شديد سكرتاريته.

وقد قدم جمال عبد الناصر الى المؤتمر مشروعا لميثاق العمل الوطني ووثيقة أخرى

---

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة، ج ٢ ص ٢٠١ ـ ٢٠٣.

تتعلق بقانون للتنظيم السياسي الجديد هو «الاتحاد الاشتراكي العربي» أما بالنسبة لمشروع الميثاق، فحسب رواية أحمد حمروش فقد كان عبد الناصر قد طلب إلى عدد من زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين إعداد مشروع لهذا الميثاق حسبما يتصورون، واجتهد بعضهم في صياغة أفكاره وقدمها له، كعبد اللطيف البغدادي[1] ويلاحظ هنا أن جمال عبد الناصر استعان برفاقه السابقين من الضباط الأحرار، بوصفهم أفرادا لا مجلسا، في رئاسة جلسات المؤتمر الوطني، ثم في التفكير في وضع مشروع للميثاق، مما يعنى أن هؤلاء مازالوا المعين الذي يستمد منه الفكر والمبادئ، كانوا هم من صاغوا مبادئ الثورة الستة في البداية، وبعد عشر سنوات راح الرئيس يستعين بهم في وضع الأيديولوجيا الجديدة... وهكذا لا يزال فكر الضباط وتوجهاتهم هو الأصل وكأنما المجتمع خلال هذا العقد الحافل لم يفرز مصدرا جديدا.

وعموما جمع عبد الناصر تلك المشروعات وقد أضاف إليها أفكاره ومناقشات اللجنة التحضيرية، ودرسها وبوّبها ثم عهد إلى محمد حسنين هيكل بصياغتها التي عرفت بها كمشروع للميثاق،وقدمه إلى المؤتمر كدليل عمل مكتوب تستند إليه القيادة في توجهاتها السياسية والاجتماعية، وقد تلاه عبد الناصر بصوته أمام المؤتمر الوطني للقوى الشعبية، وأعقب ذلك تشكيل لجنة من مائة عضو لإعداد رد على هذا المشروع وتولى الدكتور سليمان حزين صياغة الرد على المشروع، والذى عرف «بتقرير الميثاق» وبعد مناقشات مستفيضة على جانب كبير من الأهمية، شارك فيها عبد الناصر بحيوية بالغة، قرر المؤتمر إصدار الميثاق بدون تعديل، ولكن أرفق به تقرير لجنة المائة كوثيقة مكملة وذلك في ٣٠ يونيو ١٩٦٢ ليكون «إطارا لحياتنا وطريقا لثورتنا ودليلا لعملنا من أجل المستقبل».

لقد جاء على لسان الرئيس في خطابه بالمؤتمر يوم ٢ مايو «أن قوى الثورة في مواجهتها لحتمية التغيير الاجتماعي لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلا للعمل الثوري تلتقى عليه الجهود... وإن محاولات التنظيم الشعبي التي جرت في ضباب هذا الوهم حدث في داخلها من عوامل الصدام بين القوى الثورية بالطبيعة والقوى المضادة للثورة بالطبيعة، ما أصابها بالشلل وأقعدها عن الحركة، ونتيجة لما سبق من غياب دليل للعمل

---

(١) نفس المصدر ص ٢٠٥.

الثوري ومن خطأ جمع المصالح المتصارعة في وحدة وطنية مزعومة، ضاع عنصر الالتزام في التنظيمات الشعبية..»[1] ويبدو أن الرئيس أسرف في وصف هذا الميثاق بأنه دليل للعمل الثوري، لذلك استبعدت كلمة (ثوري) واعتبر الميثاق «دليل العمل الوطني» ، ورغم الأفكار الاشتراكية التي ضمها الميثاق، والتى حملت بعض مضامين الاشتراكية العلمية، فلم نعرف أن الرئيس استعان بأحد من العقائديين الاشتركيين في صياغة بعض الجوانب الفكرية للميثاق، فضلا عن أن تقرير لجنة المائة والذى هو حصيلة مناقشات المؤتمر الوطني للميثاق، هذا التقرير جاء في مضمونه العام مختلفا في كثير من التوجهات عن الميثاق ذاته، ولم يترتب على هذه المناقشات وما نتج عنها من تقرير، إعادة صياغة الميثاق ليخرج النصان في وثيقة فكرية واحدة يكون قد تم تطويرها بناء على مناقشات المؤتمر، فترك نص الميثاق الذي قدمه الرئيس بنفس صياغته، وصار هو الأصل وصار التقرير ذيلا له، الأمر الذي أفقد مناقشات المؤتمر وتقرير لجنة المائة أهميتها الحقيقية، مما يعطى انطباعا واضحا بأن قبول التقرير دون مناقشة، ثم إصداره كملحق، لم يكن أكثر من إرضاء للمخالفين في الرأي، وعلى رأسهم كمال الدين حسين، وقد يؤدي هذا إلى انطباع آخر هو أن الرئيس جمع المؤتمر ليتلو عليه الميثاق وليستمع بنفسه إلى مناقشاته وحسب، دون أن يترتب على ذلك مشاركة شعبية في وضع صيغة جديدة للعمل الوطني.

ويبقى أن نشير إلى أن عبد الناصر قد ذكر أثناء مناقشات المؤتمر الوطني أن هذا الميثاق هو مجرد برنامج مرحلي يجري تطبيقه لمدة ثماني سنوات تنتهي عام ١٩٧٠ ثم يعاد بعدها النظر فيه ولم يقدر لهذا الأمر أن يتم، لأن ظروف الاحتلال الإسرائيلي لجزء من الوطن وإعادة بناء الجيش ومباشرة حرب الاستنزاف، حال دون ذلك، ولكن الضغط الشعبي في أعقاب هزيمة ١٩٧٦ جعل الرئيس يصدر برنامجا لتصحيح المسار في ٣٠ مارس ١٩٦٨ والذي سنشير إليه فيما بعد.

* * *

(١) النص من كتاب كمال سليم الحفني: تاريخ وأصول الديموقراطية في مصر، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٧١ ص ١٦٨.

فى الصفحات الأولى من الميثاق ذهب جمال عبد الناصر إلى القول بأن مصر تفتقر إلى نظرية عمل ثوري كاملة وإنه في بداية الثورة راح هو ورفاقه، يطورون المبادئ الستة ويحركونها بالتجربة والممارسة نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة إلى إهدافها وإن الطلائع الثورية التي صنعت أحداث ليلة ٢٣ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثوري الذي تصدت لمقدماته، وأفاد كذلك بأن المبادئ الستة كانت مجرد أعلام للثورة وليست أسلوب عمل ثوري ومنهاج تغيير جذري، ومن هنا سوف ننظر إلى الميثاق من هذه الزاوية التي أرادها جمال عبد الناصر، أى باعتباره محاولة لتقديم نظرية كاملة للثورة تتضمن أسلوبا ومنهاجا.

ويمكن لنا تلخيص هذه النظرية في أنها الديموقراطية الاشتراكية، أو حتى الاشتراكية الديموقراطية وقد سبق ورأينا معنى الاشتراكية حتى هذه المرحلة فيما سبق من وثائق للثورة، ثم جاءت قوانين التأميم في يوليو ١٩٦١ لتضع الأسس العملية لبناء مجتمع اشتراكي، وجاء الميثاق لينص على أن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم، وراحت فقرات الميثاق توضح أن الحل الاشتراكي هو المخرج الوحيد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإن هذا يقتضي سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج، وذلك يستلزم تأميم كل وسائله دون إلغاء للملكية الخاصة، ودون أن يمس حق الإرث الشرعي، ولكن يتم ذلك بخلق قطاع عام وقادر على أن يقود التقدم في جميع المجالات، مع وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة من غير استغلال، ذلك هو المعنى المقصود بالاشتراكية هنا: سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعدم تأميم كل وسائله، والتأميم هنا معناه انتقال إدارة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب، ولا يعتبر ذلك تصفية للمبادرة الفردية، وإنما هو توسيع لإطار المنفعة، ذلك هو المفهوم الذي قصده الميثاق من الاشتراكية «سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج» وذلك «لا يستلزم تأميم كل وسائله» أما وجود القطاع الخاص ومشاركته في خطة التنمية وعدم إلغاء الملكية الخاصة، فتلك أفكار وردت بمواثيق الثورة السابقة ولا جديد بها، أما الجديد هنا فمواجهة ما سمى «بتحالف الرجعية ورأس المال المستغل» الذي يجب أن يسقط بتأميم كل أدوات الإنتاج واتباع المنهج الاشتراكي بلا لبس أو غموض وخلق

قطاع عام قوي يقود التقدم في جميع المجالات، أى هيمنة الدولة على أدوات الانتاج ووسائله ووضع خطط كاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن المجتمع الاشتراكي المنشود هنا يقوم على العدل الاجتماعي، لا على الربح الفردي، على التخطيط لا على قوى السوق، على التصنيع لا على إنتاج المواد الخام وتصديرها،هذه الاشتراكية تهدف إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وحل الصراع الطبقي، ورغم استخدام مصطلح «الاشتراكية العلمية» وهي التي يعبر عنها بالماركسية غالبا، فإن الميثاق حرص على التمييز بين الاشتراكية التي يعنيها وبين الماركسية حين نص على أن حرية العقيدة لها قداستها في حياتنا الحرة الجديدة، واعتبر أن الأديان ورسالات السماء ثورات استهدفت شرف الإنسان وسعادته وأنها ذات رسالة تقدمية، فضلا عن احترام الاشتراكية هنا لمبدأ الملكية الفردية، وقيام القطاع الخاص بدوره، وبشكل صريح يوضح الميثاق أن الاشتراكية ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية... وهكذا يمكن القول بأن الاشتراكية هنا ليست هي الاشتراكية العلمية كنظرية ثورية كما عرفها الماركسيون، وإنما أرادها أصحابها نابعة من تجربتهم الوطنية.

أما عن الديموقراطية فيذكر الميثاق إنها الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا وهي توكيد لسيادة الشعب وإنها مع الاشتراكية، هما الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا وإنهما امتداد واحد للعمل الثوري وأنه إذا كانت الديموقراطية هي الحرية السياسية، فالاشتراكية هي الحرية الاجتماعية، وإنه لا يمكن الفصل بين الاثنتين.. ويذكر الميثاق كذلك إن مصر حكمت بديموقراطية رجعية باسم تحالف الإقطاع ورأس المال المستغل، لكنها تتطلع الآن إلى ديموقراطية الشعب، إلى تحرر الفرد من الاستغلال وتحقق تكافؤ الفرص وتؤمن الانسان في مستقبله، ولأنها باعتبارها سلطة مجموع الشعب وسيادته، فلا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة وأن الصراع الطبقي يحل سلميا بتذويب الفوارق، وبتجريد الرجعية من جميع أسلحتها، عندئذ تزال التناقضات أما عندما يسقط تحالف الاقطاع ورأس المال فإن البديل هو التحالف الديموقراطي بين قوى الشعب العاملة، وهي الفلاحون والعمال

والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية، فهذا التحالف الجديد هو القادر على إحلال الديموقراطية السليمة محل ديموقراطية الرجعية[1].

ذلكم هو مفهوم الميثاق عن إيديولوجية «الاشتراكية الديموقراطية» حيث هما في الواقع وجهان لعملة واحدة، وبهما معا يتم تحقيق مجتمع الكفاية والعدل المنشود. لقد خرج معنى الاشتراكية هنا وخلال هذه المرحلة عن التحليق حول المعنى العام للعدالة الاجتماعية، وصار يتبع خططا ويحدد آفاقا ويرتبط بمضمون اجتماعي أوضح، حين تحدث الميثاق عن حتمية الحل الاشتراكي كطريق وحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من التعبيرات الثورية، فإن الميثاق كان أكثر ميلا إلى الإيحاء بأن الاتجاه نحو الاشتراكية كان ضرورة عملية أكثر مما كان اختيارا أيديولوجيا، بمعنى أنها لم تكن قضية التزام فكرى بقدر ما مثلث حلا عمليا لمشاكل التنمية، فقد قدمت طريقا للتقليل من الصراع الطبقي من خلال التخطيط، بل ظل الاتجاه السائد هو تعريف الاشتراكية بشكل تكنولوجي أكثر مما هو أيديولوجي، فهى تنصرف إلى الأدوات والوسائل الخاصة بتنظيم القطاع العام وتحقيق التخطيط الشامل، وعلى ذلك فالعملية هنا تنصرف إلى كونها أسلوبا فنيا (تكنيكا) يستخدم لتحقيق الأهداف[2].

أما تقرير الميثاق الملحق به فيدل دلالة واضحة على أن ثمة خلافات واختلافات حول المفاهيم السابقة، برزت داخل المؤتمر الوطني وخلال مناقشاته، ثم صيغت في التقرير، الذي جاء به أن الميثاق ليس قيدا على الدفع الثوري أو الإرادة الشعبية، يحد من حركتها وإنما هو الإطار الذي يرسم الأبعاد الرحبة للعمل، ثم أوضح التقرير ما غمض بالميثاق حول الدين فتحدث عن الإسلام ودوره التاريخي، وعدم تعارض الإيمان الديني مع حرية الفكر وأن العلم ليس إلا وصفا وبحثا فيما صنع الله، واعتبر

---

(١) وثائق ثورة يوليو، الميثاق صفحات ٦٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٦، ١٥٧ وكذلك النصوص المتعلقة بالديموقراطية صفحات ١٠٨، ١١٠، ١١٧، ١٢٠.

(٢) حول هذا المعنى راجع نزيه الأيوبى، السابق ص ٦٩ ـ ٧٠ وكذلك على الدين هلال، السابق ص ١٤٤، وكذلك شهادة صلاح حافظ بكتاب أحمد حمروش، ثورة يوليو وعقل مصر، ص ١٢٢.

معنى الديموقراطية واردا في شريعة الله، وكذلك عدالة توزيع المال حتى لا يكون دولة بين الأغنياء، واستقى التقرير من القرآن الكريم والأحاديث النبوية ما يفيد اشتراك الناس في ملكية المرافق العامة وتقرير العدل الاجتماعي ... إلخ.

وفيما يتعلق بالاشتراكية حذف التقرير منها صفة «العلمية» ونعتها بالاشتراكية العربية أو «اشتراكيتنا» التي هي انعكاس أمين لكل تاريخنا بما استقر فيه من مبادئ وما تفاعل فيه من قيم دينية وخلقية، وإن التطبيق الاشتراكي تميز بميزات خلقت منه نموذجا عربيا، وسائله لتحقيق الكفاية والعدل: توسيع قاعدة الملكية الفردية ووجود قطاع خاص إلى جانب القطاع العام يشارك في التنمية في إطار الخطة، «مما يجعل من الضرورة أن نضمن فرص المنافسة المتكافئة العادلة بينهما، وتؤمن كذلك بالسلام الاجتماعي، وحل المتناقضات الطبقية سلميا، وما دام الأفراد يتفاوتون في الاستعداد والنشاط، فالنتيجة المنطقية لذلك أن يتفاوتوا فيما يحققون من نتائج».

فالاشتراكية العربية ـ حسب التقرير ـ تؤمن بالله ورسالاته وبالملكية الفردية غير المستغلة وبالمبادرة الفردية الخلاقة، وهي لذلك تختلف عن الاشتراكية التي تلغى الملكية الفردية لوسائل الانتاج إلغاء تاما، ولا تسمح بدكتاتورية أى طبقة، ومعنى أنها اشتراكية علمية أي تعتمد على الأسس العلمية وعلى كل ما وصل إليه العلم الحديث من نتائج، وتسير على منهج يرتكز على التخطيط العلمى والبحث العلمي، وهذا ما قصد إليه الميثاق عندما نص على أن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم[1].

كان ذلك هو الجديد الذي أتى به التقرير خلافا للمفاهيم السابقة التي وردت بالميثاق، وقد رآه البعض فكرا متخلفا عما ورد بالميثاق بشأن الاشتراكية، بل اعتبرت الأفكار الاشتراكية التي وردت بالميثاق ذاته تتعلق بالعدل الاجتماعي أكثر مما تتعلق بالاشتراكية بالمعنى العلمي، وأنها اقتربت من الفكر الاشتراكي اقترابات كثيرة.. إلخ[2]

(١) الاقتباسات من تقرير الميثاق، وثائق ثورة يوليو، صفحات ٢٠١، ٢٠٣، ٢٢٧، ٢١٢، ٢٣١ـ٢٣٢، ٢٤٦.

(٢) انظر، صلاح عيسى: مثقفون وعسكر ص ٩١ ـ ٩٢، ٩٩ أحمد حمروش، قصة ثورة ج٢ ص ٢٠٥ ٢٠٦ وكذلك حوار عبد العظيم أنيس بكتاب «ملف عبد الناصر» بين اليسار المصري وتوفيق الحكيم دار القضايا بيروت ١٩٧٥ ص ٢٢١.

وأيا كانت التغييرات فيمكن التمييز بين تيارين في فهم الميثاق أولهما ينظر إليه باعتباره الكلمة الأخيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي المصري وأسماه بالنظرية، وكان أنصاره يعارضون المزيد من التحولات الاشتراكية. أما ثانيهما فهو الأكثر يسارية والذى ركز أصحابه على كون الميثاق مرشدا للعمل وخطوة تليها خطوات على طريق التحول الاشتراكي، ووقف عبد الناصر بين المتبارين لا يربط نفسه بشكل نهائي بأى منهما[1].



وفى ١٣ مايو ١٩٦٢ عبر عبد الناصر عن عقيدته في فساد الأحزاب، فذكر أننا في مرحلة التطور الاجتماعي ومرحلة تطبيق الديموقراطية ومرحلة تصفية الاستغلال والاقطاع ودكتاتورية رأس المال وليس من المنطق ونحن في هذه المرحلة أن نسمح بوجود حواجز وعقبات تقف في طريق أهدافنا، لقد قمنا بثورة وأخذنا السلطة من أجل تحقيق هذه الأهداف الكبيرة ومن الغباء أن نعطي الأحزاب الفرصة لتقوم وتعترض تحقيق هذه الأهداف... وفي مناسبة أخرى ذكر أنه فكر في إيجاد حزبين اشتراكيين، ولكنه خشي من تفتيت القوى الاشتراكية في مواجهة الرجعية... معنى هذا أنه هو الذى«يوجد» هذين الحزبين وأنهما سيكونان اشتراكيين، فالتعددية السياسية على أساس اختلاف الأهداف والمنطلقات والقوى الاجتماعية مرفوضة تماما.

لقد بدا للقيادة حينئذ أن الديموقراطية الحزبية ليست الشكل الوحيد للديموقراطية كما أن أزمة الديموقراطية بصفة عامة ترجع إلى عجز الشعوب عن ممارسة الحريات السياسية لأسباب اقتصادية واجتماعية، ومن ثم فإن وجود تنظيم يجمع كل قوى الشعب العاملة لمناقشة مشاكلها هو قمة الممارسة الديموقراطية وقد أجاب على مندوب صحيفة الصنداي تايمز في يونيو ١٩٦٢ حين سأله عن اعتقاده بشأن الدولة الشمولية بأن هذا النظام لازم في مرحلة التكوين التي تمر بها البلاد النامية، ومن المهم أن نربط تذكرة الانتخاب برغيف العيش لأن حرية التصويت يمكن التلاعب فيها مع رجل جائع، والأحزاب السياسية محظورة في مصر في الوقت الحاضر لأن بلادنا

(١) على الدين هلال السابق ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

تجتاز ثورة شاملة تحتاج فيها إلى وحدة قواها العاملة مجردة عن مناورات الصراع الحزبي ولا أعرف متى تجد الأحزاب السياسية لنفسها مكانا في حياة أمتنا من جديد.

ويربط جمال العطيفي بين قيام الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي واحد وبين قوانين التأميم والتحول الاشتراكي التي بلغت ذروتها بعد ذلك بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤ فيلمس الفارق بين التنظيم الجديد والتنظيم السابق عليه، وهو الاتحاد القومي، فيما كان هذا الأخير يسند نظاما يقوم على أن التضامن الاجتماعي أساس المجتمع، وعلى كفالة التوافق بين النشاط الاقتصادي العام والنشاط الخاص، وهو الذي بدأت في ظله مرحلة التمصير وتصفية المؤسسات الانجليزية والفرنسية بعد عدوان ١٩٥٦ وأيلولتها الى المؤسسة الاقتصادية كبداية للقطاع العام، أما التنظيم الجديد «الاتحاد الاشتراكي» فقد أعلن في خضم التحول إلى الاشتراكية ونقل سلطة الدولة إلى تحالف قوى الشعب العاملة، بعد أن استبعد منه من تعارضت مصالحهم مع الاشتراكية، ممن خضعت أموالهم للتأميم والحراسات أو طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعي، وقد ذكر جمال عبد الناصر «أريد أن أعمل قيادة شعبية لأحمي هذه المكاسب» ومن ثم فقد كان منطقيا أن تكون القيادة الشعبية في هذا الإطار استمرارًا للتنظيم السياسي الواحد وإن بصيغة جديدة[١].

وبمجرد أن وافق المؤتمر القومي على الميثاق في مايو ١٩٦٢ انتهى الوجود القانوني للاتحاد القومي، ونقطة البداية لدينا فيما يتعلق بالتنظيم الجديد، بعدما تعرض له الاتحاد القومي من نقد وظهور أوجه قصوره واعتراف الرئيس عبد الناصر بذلك، نقطة البداية هي النص على التنظيم الجديد في ميثاق العمل الوطني عندما أشار إلى سقوط تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل وضرورة إفساح المجال الديموقراطي أمام تحالف قوى الشعب العاملة، التي حددت بخمس فئات: «الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية» إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هي البديل الشرعى لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل، وإن الوحدة الوطنية التي يصنعها هذا التحالف هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي، ليكون

---

(١) جمال العطيفي، المرجع السابق ص ٤٩ ـ ٥٠.

السلطة الممثلة للشعب، ثم حدد الميثاق ضرورة أن يحتوى التحالف على جهاز سياسي في داخله يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات»(١).

وهكذا نص الميثاق على تنظيم شامل للتحالف، يتضمن جهازا سياسيا يقوده وهو الذي عرف فيما بعد باسم «طليعة الاشتراكيين» والذى تأخر تكوينه إلى عام ١٩٦٤ وتكون بشكل سرى، بينما تولى عبد الناصر بنفسه، إدارة عمل الاتحاد ككل، دونما حاجة ملحة إلى تكوين الجهاز فور إعلان قيام الاتحاد. ويلاحظ كذلك إن التسمية الجديدة للتنظيم حملت اسم التوجيه الاجتماعي الجديد فأصبح الاتحاد اشتراكيا بعد أن كان قوميًا، ولم «يعد مصر كلها منظمة» وإنما صيغ التحالف على أساس استبعاد الفئات التي أضيرت باجراءات الثورة أو من أسمتهم «تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل» تلك الفئات التي صدر بحقها قانون صدر في يناير ١٩٦٢ فتم عزلها من العمل السياسي لمدة سنوات عشر، ومنعت من عضوية التحالف الجديد، وميز بين القوى الرأسمالية فيها التي وصفت بالمستغلة وبين الرأسمالية المسموح لها التي سميت بالرأسمالية الوطنية، وضمت هذه الفئات كذلك من ثبت اشتراكه في إفساد الحياة السياسية أو استغل النقابات العمالية أو المهنية أو الجمعيات التعاونية، والعناصر التي تعارض الاشتراكية، ومن فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا أو حددت إقامتهم... وهكذا لم ينحصر الحرمان من الحقوق السياسية في الفئات الاجتماعية التي تعارضت مصالحها مع الثورة، بل شمل الحرمان كل من سبق اعتقاله أو تحديد إقامته، وساغ حرمانه بموجب هذا الإجراء البوليسي وحده، ولمحض كونه من الخصوم السياسيين فقط(٢).

لقد اختارت القيادة فكرة التحالف وحددت عناصره، مع أن أيا من تلك العناصر والقوى لم تكن منظمة على الوجه الذي تملك به أداء التعبير عن رأيها الجماعي في

---

(١) وثائق ثورة يوليو، الميثاق ص ١١٩ ـ ١٢٠.
(٢) طارق البشري، المرجع السابق ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

فكرة التحالف وقبولها أو رفضها، فترتب على ذلك أن بقيت كل منها أفرادا داخل التنظيم الجديد، بدون تنظيم أو إرادة مستقلة(١).. بل لقد جاء النظام الأساسي للاتحاد معبرا عن مفهوم لا يتفق مع طبيعة التحالف وإمكان اختلاف الآراء فيه وإنما جاء معبرا عن طبيعة حزب يأخذ بنظام صارم من الالتزام الحزبي، مما تعرفه الأحزاب الماركسية غالبا، يقوم على النظام والطاعة في العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير على أساس إخلاص القيادة الثورية وسلامة مخططاتها، وقد عبر جمال عبد الناصر عن الطبيعة الازدواجية في التنظيم السياسي في أحد اجتماعات الأمانة العامة المنشورة عام ١٩٦٥ بقوله إنه يجب أن يكون لدينا كادر أو حزب داخل الاتحاد الاشتراكي يتكون من إناس حركيين مؤمنين مخلصين يقودون الاتحاد الذي يمثل الجماهير فعلا(٢)، وقد تم تنظيم هذا الجهاز فيما بعد كما سنرى.

أما البناء التنظيمي للاتحاد فإنه يأخذ بما يسمى بالمركزية الديموقراطية فتبدأ تشكيلاته من الوحدات الأساسية وتصعد بها حتى المؤتمر القومي العام للاتحاد الذي ينتخب اللجنة المركزية، فاللجنة التنفيذية العليا وقد شكل الاتحاد في مرحلته الأولى بالانتخاب على مستويات تتصاعد حتى القمة خلال الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٥ ثم شكل بطريقة التعيين (٦٥ ـ ١٩٦٨) إلى أن عاد إلى مبدأ الانتخاب منذ عام ١٩٦٨. كذلك عدلت أماناته من التشكيل النوعي الذي تم حسب الأنشطة الاجتماعية، إلى التشكيل الاقليمي، ومن الأمانة العامة إلى اللجنة المركزية فاللجنة التنفيذية العليا. وكان ذلك يجري كل مرة بقرار من رئيس الجمهورية الذي هو ذاته رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي(٣).

ويلاحظ أن المؤتمر الوطني للقوى الشعبية قبل أن ينفض، فوض الرئيس جمال عبد الناصر سلطة اختيار مؤسسي الاتحاد الاشتراكي عن طريق اختيار ما سمي حينئذ باللجنة التنفيذية العليا المؤقتة التي وضعت القانون الأساسي للاتحاد، فمنحت السلطة

---

(١) عصمت سيف الدولة: ثورة يوليو والمسألة الديموقراطية ص ٥٦٣.
(٢) انظر جمال العطيفي، المرجع السابق ص ٥٥ ـ ٦٢.
(٣) طارق البشري، المرجع السابق ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

التنفيذية بذلك إنشاء السلطة الممثلة للشعب، أى التنظيم السياسي للشعب، الأمر الذي انعكس فيما بعد بشكل جعل التنظيم الجديد في حالة تبعية للسلطة التنفيذية، ولم يقدر لتحالف قوى الشعب أن يقيم الاتحاد الاشتراكي، كما ورد بالميثاق، وإنما وضعت أساسه وقانونه ونظامه سلطة المفروض أنها ستكون في مواجهة أو تحت رقابة التنظيم الجديد.

وقد نص القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٢ الذي أصدرته اللجنة التنفيذية على أن وظيفة المؤتمر القومي العام ـ الذي هو أعلى سلطة في الاتحاد باعتباره يضم الأعضاء المنتخبين على مستوى الوحدات الأساسية على مستوى الجمهورية ـ تتمثل في دراسة ومناقشة تقرير اللجنة العامة للاتحاد، ودراسة سياسة الاتحاد وخطته العامة وإصدارها ومراجعة وتعديل القانون الأساسي للاتحاد إذا دعت الحاجة إلى ذلك، ثم انتخاب وإعفاء أعضاء اللجنة العامة للاتحاد أو أعضائها الاحتياطيين، ويعلق الدكتور عصمت سيف الدولة على ذلك بأن المؤتمر القومي العام للاتحاد تحول بهذه الوظائف إلى جمعية لدراسة التقارير لتقديمها إلى اللجنة التنفيذية العليا، فسلب بذلك سلطاته ولم يبق منه إلا هيكل يجتمع فيه الناس وينفضون لا حول لهم ولا قوة[١].

وكان من الطبيعي أن يكون للاتحاد دوره في الترشيح والمؤازرة لعضوية المجالس والهيئات التي يجرى تشكيلها بالانتخاب بما يضمن تمثيل الطبقات الشعبية في هذه التشكيلات، وأن تمنح سلطات للهيئات المنتخبة على غيرها، وقد جرى ذلك على مدى الفترة من ٦١ ـ ١٩٦٤ . فتضمنت مجموعة القوانين ذاتها ما يمكن القول معه بأن كل منصب انتخابي في التشكيلات المختلفة قد اشترط عضوية الاتحاد الاشتراكي لإمكان الترشيح فيه وكسب عضويته، وبهذا تحولت عضوية الاتحاد من قوة سياسية مؤازرة إلى شرط صلاحية قانونية، وصار الاتحاد بموجب ذلك تنظيما قابضا ينبغي كسب عضويته كشرط قانوني لممارسة المواطنين حقوق المواطنة، فاستوعب قسما هاما من الحقوق السياسية التي تترتب على الجنسية أصلا[٢].

---

(١) عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديموقراطية ص ١٢٤.

(٢) طارق البشري السابق ص ٣٦.

ولم يعد الانضمام للتنظيم من الناحية العملية مسألة اختيارية رغم تأكيد الرئيس في آخر جلسات المؤتمر الوطني في ٤ يوليو ١٩٦٢ على أن العضوية اختيارية، واشترطت قوانين الترشيح لمجلس الأمة والمجالس المحلية ومجالس إدارات النقابات المهنية والعمالية ومجالس إدارات الشركات ومجالس إدارات الجمعيات التعاونية، وتعيين العمد والمشايخ، بل والنوادى الرياضية، اشترطت أن يكون المرشح عضوا عاملا بالاتحاد الاشتراكي، بل وأصبح ـ بموجب نظامه الأساسي ـ إسقاط العضوية من أي منصب من المناصب السابقة يتم تلقائيا بمجرد إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي عنه، وجعل الفصل من العضوية العامة للاتحاد أمرا يختص به التنظيم السياسي وحده وهو صاحب الولاية العامة فيه وفق ما يضعه من ضوابط وبالتالي فإنه ليس ثمة ضمانات لمراجعة هذه السلطة التي منحت للتنظيم باعتبار أنها صاحبة ولاية كاملة(١). ولم يتضمن قانون الاتحاد أي نص يمكن القاعدة من مساءلة القيادة ومحاسبتها، بل لم يتضمن القانون أية نصوص تكفل للقاعدة حق الحصول على إجابات على تساؤلاتها، كما لم ينظم حقوق القاعدة في نشر رأيها(٢).

وثمة ملاحظة هامة حول تكوين الاتحاد الاشتراكي وصلاحياته ترتبت على الأوضاع السابقة مؤداها أن التنظيم السياسي الشعبي تحول إلى «دولة إدارية» اكتسبت مع الزمن ملامح تكنوقراطية، وحتى كلمة تنظيم تحمل أبعادا إدارية وفنية، وبرغم أنه كان ثمة اتجاه نحو مزيد من التغيير الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الخمس التالية لصدور الميثاق (٦٢ ـ ١٩٦٧)، وصف بأنه تحول نحو اليسار، اقترن بكثير من الخطابة الاشتراكية وترديد المصطلحات التي تتحدث عن الشعب والجماهير والقاعدة العريضة..إلخ مما يظهر بوضوح في لغة الخطاب السياسي الناصري، ومع اقتران ذلك ببعض النشاط الجماهيري، إلا أنه رغم ذلك كله، ظل الطابع الأساسي للاتحاد الاشتراكي بيروقراطيا أكثر مما هو سياسي، أسسه رجال في قمة السلطة وبدون نواة

(١) القوانين أرقام ١٥٨ لعام ١٩٦٣، ٤٧ لعام ١٩٦٤ بشأن عضوية مجلس الأمة، القانون رقم ٨٧ لعام ١٩٦٤ بشأن عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية،القانون رقم ٦٥ لعام ١٩٦٤ بشأن عضوية المجالس المحلية..إلخ وكلها حول إشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي للتمثيل فيها.
(٢) رفعت السعيد: تأملات في الناصرية، دار الطليعة الطبعة الثانية بيروت ١٩٧٩ ص ١١٨.

سياسية سابقة وإنما بقرارات عليا فوجدنا السلطة التنفيذية (الحكومة) تقيم تنظيما سياسيا وتسيّره، بدلا من أن يسيرها هو، فانطبع التنظيم بطابع الادارة وبتقاليدها البيروقراطية التي تولي الاهتمام الأكبر للعمل التنفيذي، لا للعمل السياسي، وشاع الاعتقاد بأن الاتحاد الاشتراكي هو حزب الحكومة، والواقع إنه حتى نهاية السبعينيات استمر التجنيد والترقي إلى المراكز القيادية داخل الاتحاد يتمان بالتعيين أو التوجيه، وليس بالانتخاب الحر، فضلا عن اعتماد الاتحاد على الحكومة في الجانب الأكبر من تمويل ميزانيته، وظلت تختلط أمور السياسة بوظائف الادارة على نحو قيد صلاحيات التظيم السياسي الشعبي وشل فاعليته، ناهيك عن افتقار التنظيم ذاته إلى قنوات اتصال جادة بين قواعده وقمته، وافتقاره إلى الكوادر ذات الوعي السياسي والاستعداد للخدمة العامة والبذل والتضحية(١).

ويذكر أحمد حمروش معلومات لها دلالات خاصة تتعلق بتشكيل الأمانة العامة للاتحاد التي ضمت كلا من أنور السادات وحسين الشافعي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وعلى صبري وكمال رفعت وعباس رضوان وعبد القادر حاتم وطلعت خيري، فهم ٩ من العسكريين في الأصل وإلى جانبهم ثلاثة من المدنيين (نور الدين طراف، أحمد الشرباصي، أنور سلامة) أى أن نسبة العسكريين داخل اللجنة إلى المدنيين ٩:٣ وإن عبد الناصر عندما جمعهم في أواخر ديسمبر ١٩٦٢ وسألهم عن الاختيار للتنظيم و«طلب رأي كل واحد منهم وكان يجبر كل واحد على الكلام حتى ولو لم يكن عنده رأي(٢)، وهذا الأسلوب بطبيعة الحال وبحكم الطبيعة العسكرية في الأصل وطريقة الحوار يعطى انطباعا واضحا عن أسلوب إصدار القرار فيما يتعلق بالتنظيم على شكل لا يتفق وطبيعة الموضوع المطروح. ولا يقلل من أهميتهم كونهم من العسكريين، لكن

---

(١) نزيه الأيوبى، مرجع سابق ص ١٠٣ ـ ١٠٧، ويضيف أن العضوية الرسمية بلغت نحو ستة ملايين في منتصف الستينات إلا أن السلطة الحقيقية ظلت مركزة دائما في عدد من الشخصيات التي تنتقل بين الاتحاد وبين الحكومة فمن بين ١٣١ وزيرا تولى في الفترة من ٥٢ ـ ٦٨ كان هناك ما لا يقل عن ٨٣ شخصا شغلوا مناصب بالاتحاد الاشتراكي أثناء عملهم الوزارى أو بعده.

(٢) أحمد حمروش، قصة ثورة ج ٢ ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩ ويضيف أن المناقشة انتهت إلى الغاء مبدأ الاختيار والاكتفاء بالاستبعاد، وقد فتحت أبواب التنظيم للانضمام إليها منذ أول يناير ١٩٦٣ وبلغ عدد الذين قيدوا أنفسهم نحو أربعة ملايين و٨٨٦ ألفا تقريبا خلال عشرين يوما.

المسألة ينظر إليها من زاوية أخرى تتعلق بتشكيل تنظيم سياسي جماهيري، الأمر الذي يحتاج معه إلى نوعية أخرى من العناصر الوطنية.

وقد تعرضت تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي لنقد شديد حتى من قبل الذين ساهموا فيها، كما لا يمكن إغفال ما في التجربة من جوانب ايجابية، وقبل أن نوضح ذلك ينبغي أن نشير إلى الفارق الأساسي بينه وبين التنظيم السابق عليه، وهو الاتحاد القومي، فمن الناحية التنظيمية ليس ثمة فارق كبير، فكلاهما تكون من مركز السلطة وكلاهما تحملت مسئولية إقامته وتشكيله وقيادته عناصر أغلبيتها العظمى من أصول عسكرية، ولكن الاتحاد الاشتراكي، تميز بتنظيم أكثر انضباطا وأوضح بناء، كما كان الاتحاد الاشتراكي مستندا إلى مصدر إيديولوجي محدد وهو الميثاق الذي كان على قيادته أن تستلهم حركتها في إطاره ومن نصوصه.

وفضلا عن العيوب التي لحقت بتكوين الاتحاد منذ البداية واختلاط السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية عليه، كما مر بنا، وشل فاعليته السياسية وتحول العضوية الاختيارية عمليا إلى عضوية اجبارية، فإنه لم يشهد تمثيلا حقيقيا للعمال والفلاحين حيث تم التحايل على نسبة الخمسين في المائة المخصصة لهم في تنظيمات الاتحاد فكانت النسب التي حصل عليها العمال والفلاحون في انتخابات عام ١٩٦٤ نسبا خادعة، فلم يكونوا عمالا وفلاحين حقيقيين، بل كانوا ذوى هوية مزدوجة ورغم تضييق تعريف العامل والفلاح فيما بعد، فإن المشكلة لم تنته، وظلت صيغة الخمسين في المائة موضع انتقاد من المهنيين والفنيين والمثقفين الذين يعتبرون أنفسهم عمالا وفلاحين، أى من أصول ريفية، أو بحجة أن هذه الفئات ينقصها التعليم والوعي[1].

بل إن على صبري أمين التنظيم ليذكر أن الاتحاد الاشتراكي طوال الخطة الخمسية الأولى لم يحقق النجاح في دوره القيادي الهام في فترة كنا ننفذ فيها خطة شاملة، كما لم يتمكن من خلق القيادات الكافية ودفعها إلى الأمام، فكانت العناصر التقليدية هي

(١) حول موضوع نسبة الخمسين في المائة والحوار بشأنها راجع نزيه الأيوبى، المرجع السابق ص ١٠٧ ـ ١٠٨، رفعت السعيد المرجع السابق ص ١١٤ ـ ١١٥، اسماعيل صبري عبدالله كتابات سياسية ص ١٢١ ـ ١٢٢.

التي تتولى الإشراف على التنفيذ، فلم تتضح الرؤية أمام العاملين في بعض القطاعات فيما يجب أن تبذل من جهد وتسللت الانتهازية لبلبلة الرأي العام وتضخيم المشاكل دون أن تواجه بالتنظيم السياسي[١]. لقد نجحت القيادة السياسية في إبعاد من أسمتهم بالعناصر الرجعية عن التنظيم الجديد، لكنها لم تنجح في دفع عناصر التحالف الجديد وتنشيطها لكي تلعب دورها المأمول داخل التنظيم الذي أقيم لها وبقي واضحا أن دور التنظيم قد انحصر في منح التأييد الشعبي للقيادة السياسية ومنح إجراءاتها قبولا لدى الجماهير، دون أن تعبأ القيادة السياسية بالاستفادة من تصورات وآراء طرحها الكثير من العناصر التي آمنت بدور الاتحاد كتنظيم شعبي سياسي عن صدق وقناعة.

لقد انخرطت الجماهير في التنظيم إيمانا بالمبادئ والشعارات، وطواعية واختيارا، باستثناء من انضم تملقا وانتهازية، وكانت تطمئن إلى قيادة جمال عبد الناصر الذي أحبته بصدق وسلمت له قيادها، وكان شيئا جديدا حقا أن يتاح لمواطنين عاديين أن يجلسوا معا في مراكز الإنتاج ومواقع إقامتهم يطرحون المشاكل ويناقشونها، وقد أتاحت تجربة الاتحاد الاشتراكي لمندوبيهم أن يتجمعوا في فترات متقاربة في مؤتمرات عامة يحضر إليهم فيها المسئولون ويناقشونهم، وبدأت تعبيرات جديدة تدخل في قاموس هذه الاجتماعات مثل الدخل القومي والخطة الاقتصادية والانفجار السكانى وتعبئة المدخرات والحد من الاستهلاك كما بدأت مشاكل الانتاج والخدمات تطرح نفسها على اجتماعات الوحدات الأساسية في الريف والمدينة[٢] وكان ذلك كفيلا بإثراء التجربة لو أحسن تقييمها وتطويرها ووضع قانون الاتحاد موضوع التطبيق الفعلي، ثم تلافى أوجه القصور في قانونه وبنائه الأمر الذي سينعكس بطبيعة الحال على فاعلية دوره السياسي الذي أنيط به.

* * *

لقد احتوى الاتحاد الاشتراكي على تنظيم أو جهاز سياسي في داخله هو «طليعة

(١) علي صبري: سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الأولى، الطبعة الثانية دار المعارف دون تاريخ ص ١٢٣ ـ ١٢٦.
(٢) جمال العطيفي المرجع السابق ٦٢ ـ٦٣.

الاشتراكيين» التي سبق أن أشرنا إلى تأخر تشكيلها إلى عام ١٩٦٤، كما تولدت في داخله «جماعة الدعاة» وإلى جانبه ولدت «منظمة الشباب الاشتراكي» وهي في مجموعها لا تخرج عن الخط السياسي والفكري للتنظيم الجامع، وسوف نحاول أن نعطى هنا خطوطا رئيسية لميلاد دور هذه التجمعات التي بدأ دورها يتضح في النصف الثاني من الستينيات.

بالنسبة لطليعة الاشتراكيين فلعلنا نذكر أن الميثاق قد نص على ضرورة إنشائها وأسماها الجهاز السياسي داخل التحالف ليجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير..إلخ وبذلك يمكن اعتبار الاتحاد الاشتراكي هو الجبهة العريضة التي تضم قوى التحالف، أما هذا التنظيم سيكون بمثابة الحزب الذي يضم طلائع الاشتراكيين من بين قوى التحالف، والمفروض أنهم أعمق فكرا وأقدر على الحركة، والأهم من ذلك الوحدة الفكرية التي تجمعهم فهل تحقق ذلك؟.

نعلم أن أول اجتماع يتعلق بتأسيس التنظيم الطليعى جرى في يونيو ١٩٦٣ عندما دعا الرئيس كلا من على صبري ومحمد حسنين هيكل وأحمد فؤاد، وكذلك سامي شرف كسكرتير للجلسة، وتناقش معهم في أسلوب تأليف التنظيم، هكذا بعيدا عن قيادات الاتحاد الاشتراكي وأمينه العام وقد برر الرئيس دعوة علي صبري وهيكل بأنهما أكثر الأفراد تأثرا بفكره وأنهما رغم أصولهما الفكرية البعيدة عن الاشتراكية، إلا أنهما يعبران مرحلة من مراحل التطور الفكري إلى الاقتناع بها، ولم يكن هناك أحد ذو عقيدة اشتراكية سوى أحمد فؤاد الذي كان عضوا في الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني (حدتو) واشترط عبد الناصر أن يكون التنظيم سريا وألا يقبل الأعضاء إلا بعد عرض الأسماء عليه، وبرر الرئيس السرية بمنع تكتل القوى ضد العناصر المختارة، وحتى لا يستغل أحدهم عضويته في الجهاز ليستفيد منها في مكان عمله[1].

وذلك تبرير غير مفهوم فكيف يتأتى لتنظيم يرتبط بالسلطة الحاكمة أن يكون سريا وشرعيا في وقت واحد، ومع ذلك فلم يكن أمر التنظيم خافيا وكان مقررا أن ينتقل إلى

---

(١) احمد حمروش، قصة ثورة، الجزء الثاني ص ٢٤٠ ـ ٢٤٢.

العلانية بعد استكمال بنائه.. وقد روى أحمد حمروش كيف أن أحمد فؤاد استدعاه ورشحه وكلفه بالاتصال بتنظيمي اليسار المصري: (حدتو) والحزب الشيوعي المصري لينضما لفروع التنظيم الجديد، ولكن عبد الناصر رفض دخولهما باعتبارهما تنظيمات، وإن وافق على دخولهم كأفراد بعد ذلك[1] فكان يرفض وجود تنظيمات سابقة داخل تنظيمه الجديد رغم عقيدتهم الاشتراكية وخبراتهم التنظيمية العالية لأن قيادته اعتادت أن تخلق تنظيماتها بنفسها، ومن الواضح أن التنظيم الطليعى قد احتوى سببا هاما من أسباب تناقضه وتصدعه فيما بعد، فقد كانت العناصر التي جندها على صبري للتنظيم من الوزراء والمحافظين والسفراء وغيرهم من كبار الموظفين، كانوا يختلفون عن العناصر التي جندها أحمد فؤاد بطبيعة الحال، وصارت بيروقراطية المناصب قيدا على فعالية التنظيم، شأنها شأن ما حدث في التنظيم الأم.

لقد أخذ تنظيم الطليعة شكلا حزبيا في البناء ولم تضم أمانته من أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي سوى عضوين (شعراوى جمعة وعبد المجيد شديد) من مجموع أعضائها وهم ١٢ عضوا، اتخذوا سراى عمر طوسون بالزمالك، ثم مبنى قيادة الثورة بالجزيرة مقرا لهم، وعكف التنظيم على إصدار نشرات دورية للجان المحافظات وكانت مهمة التنظيم بشكل جوهري تنحصر في كتابة التقارير التي ترفع بدورها للجان الأعلى لتصل في النهاية إلى الرئيس، وقد حاول الاتحاد الاشتراكي أن يتحرك بهذه الطليعة بين الجماهير ومواقع الإنتاج، ولكن ظل الدور محدودا وضعيفا لنفس الأسباب الأصلية، فلم يفلح التنظيم الطليعي في تقوية دور الاتحاد سياسيا، كما كان مأمولا.

ونتيجة لذلك حاول الرئيس بعث الحياة في هذه الطليعة بعد تعيين علي صبري أمينا عاما للاتحاد الاشتراكي فأقر مبدأ التفرغ السياسي وتقرر مرتب نائب وزير لأمين الاتحاد في كل محافظة، فخلقت طبقة مستفيدة من العمل السياسي وظهر للاتحاد نفوذ منافس لأجهزة الدولة التنفيذية، وفي كثير من الحالات نجح الاتحاد في آداء دور الرقابة الشعبية، ولكن لم تكن هناك صيغة سليمة لعمله في مواقع الإنتاج، مما يخلق الديموقراطية المستهدفة.

---

(١) نفس المصدر ص ٢٤٥ وهو هنا أحد المشتركين في تأسيس التنظيم الطليعي.

لم يكن هناك جدول أعمال محدد لاجتماعات أمانة «طليعة الاشتراكيين»، رغم انضباط اجتماعاتها الأسبوعية وانتظامها، وبالتالى لم يكن بوسعها اتخاذ قرارات ملزمة فلم تكن تملك سلطة إصدار القرار الذي كان من حق عبد الناصر وحده، واعتاد الضباط الذين عهدت إليهم مسئولية العمل السياسي على ذلك، وكادت تصبح كتابة التقارير عن اتجاهات الرأي العام هي أهم نشاط طليعة الاشتراكيين. وفي شهادة أحمد كامل الذي كان أحد المسئولين في التنظيم أن مهمتهم داخل المجموعة التي يعمل بها انحصرت في كتابة التقارير ورفعها إلى سامي شرف «عن بعض المعلومات التي تصل إلى علمي وكان التنظيم يعمل بتوجيهات تأتي من أعلى ولم تناقش شيئا مناقشة جدية».[١] وقد وزع قادة التنظيم الطليعي على المحافظات «دون تكوين تكتل داخل التنظيم فهذه مسألة لم تكن واردة في العمل السياسى عندنا كنا متساويين داخل التنظيم.. لم نوجد داخل إطار واحد ولم يجمعنا مستوى واحد على أساس عضوية هذه المؤسسات[٢]. وفي النصوص المنشورة، حتى الآن، لنشرة الطليعة الاشتراكية تأكيد على سرية التنظيم التي تتناقض في الواقع مع الحركة والاهتمام بالجماهير، أما الترشيح لعضوية التنظيم فقد انحصرت مبرراته في درجة الايمان والولاء للثورة والقدرة على النضال والثقافة الاشتراكية ومدى الشعبية بوجه خاص، وثمة توجيهات متعددة حول ضرورة أن يقدم عضو التنظيم أية معلومات تتوافر له عن التجمعات الرجعية الخبيثة[٣]. وهكذا امتلأت نشرات طليعة الاشتراكيين بتوجيهات من النوع السابق التي تحيل التنظيم إلى جهاز من أجهزة الأمن، الأمر الذي أفقده مهمته الأساسية كجهاز يقود الاتحاد الاشتراكي العربي.

ومن المفيد أن نوضح أنه قد طرحت فكرة خلق مجموعات سياسية وتكوين

---

(١) ملف التحقيق مع أحمد كامل رئيس المخابرات السابق، التحقيق الخامس في ٢٦/ ٥/ ١٩٧١ عن كتاب فؤاد مطر: أين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات دار النهار بيروت، ١٩٧٢، ص ١١٥.

(٢) عبد الهادي ناصف: شاهد عصر، من الثورة إلى الثورة المضادة دار الوحدة بيروت ١٩٨٦ ص ١٠٠ ـ ١٠١ راجع شهادة المستشار أحمد فؤاد لأحمد حمروش في كتابه(قصة ثورة) ج٤ شهود ثورة يوليو، المؤسسة العربية بيروت ١٩٧٧ ص ٥٥، وكذلك شهادة إبراهيم سعد الدين ص ٢٢.

(٣) الطليعة الاشتراكية نشرة رقم ٣٧ في ٢٢/ ٧/ ١٩٦٥ ونشرة خاصة في ٢٤/ ٨/ ١٩٥٦،نشرة رقم ٣٩ في ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٥ سرى للغاية، وكلها بكتاب جمال سليم التنظيمات السرية ص ١٩٢ ـ ٣٢٥، ويقصد بالتجمعات الرجعية المبلغ عنها جماعات الإخوان المسلمين.

منابر فكرية وسياسية مختلفة، والتخلص من التنظيم الواحد خلال مناقشات إحدى مجموعات التنظيم الطليعي وأن هذه الآراء رفعت بتقرير إلى القيادة التي بادرت بإصدار نشرة وصفت الآراء المقترحة «بالتسرع دون دراسة لحقائق مجتمعنا الثوري الجديد، وأن ذلك قد يؤدي لاحتدام الصراع الطبقي، ولا أحد يستفيد من تعدد المنابر سوى الرجعية... بلادنا أحوج ما تكون إلى توحيد القوى الاجتماعية وتنمية وعي فكري مشترك، والاختلاف في الرأي أمر طبيعي، ولكن ينبغي أن يتم داخل منبر فكري واحد.. لا رجعة إلى الديموقراطية الليبرالية التي لفظتها الثورة واستبدلت بها الديموقراطية الاشتراكية»[1].

لقد غابت المعايير المتعلقة بالعضوية والتنظيم والتثقيف، وصار الشارع، وليس أيا من التنظيمات، هو حزب جمال عبد الناصر، بعدما تحول العمل السياسي إلى مهنة ووظيفة جديدة وتحول التنظيم إلى جهاز إداري تابع للسلطة تستغل إمكانياته ويعيش هو بقوة السلطة الحاكمة لا بقوته الذاتية[2].

وفيما يتصل بفكرة اقتراح تعدد الأحزاب أو المنابر التي طرحت خلال مناقشات طليعة الاشتراكيين ينبغي الإشارة كذلك إلى أن اقتراحا قدم بشأن معارضة برلمانية عام ١٩٦٤، حين كتب خالد محمد خالد «أنه إذا اقتضت الظروف استبعاد الأحزاب فيجب ألا نستبعد وظيفتها لإحداث توازن سياسي لازم بين السلطة الناخبة والسلطة الحاكمة، والبديل اللازم لتحقيق الديموقراطية هو المعارضة المنظمة، أي معارضة في شكل قانوني، ذات كيان سياسي وبرلماني.. فأروع مزايا المعارضة البرلمانية أنها تحيي في المجتمع كله فضيلة الشجاعة في إبداء الرأي وتقيه كل عواقب الكبت السياسي، وتخرجه من قواقع السلبية واللامبالاة ويجب أن ينص الدستور المقبل على الكيان القانوني للمعارضة وعلى خصائصها وحقوقها وأن يأخذ زعيم المعارضة بالنسبة للبروتوكول مكانة لا تقل عن مكانة رئيس المجلس التنفيذي»[3]. طرح هذا الاقتراح

(١) الطليعة الاشتراكية نشرة سرية رقم ٤٢ في ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٥ المرجع السابق ص ٢٧٠ ـ٢٧٣.
(٢) أحمد عز الدين (محررا) من أوراق رئيس المخابرات المصري الأسبق، أحمد كامل يتذكر، دار الهلال ١٩٩٠ ص ٧١ وفيه تفاصيل عن نشأة التنظيم الطليعي ودوره فيه.
(٣) خالد محمد خالد: أزمة الحرية في عالمنا، مكتبة وهبة ط (١) الفقرة ١٩٦٤ ص ٢٥٩ ـ ٢٦٥.

ولم يلق أية استجابة، وطرحت فكرة تعدد الأحزاب أو المنابر الفكرية والسياسية ولقيت معارضة حاسمة في شكل توجيهات عليا إلى جماعات التنظيم الطليعي، وكان ثمة إصرار شديد على صيغة التنظيم الواحد، وبغير معارضة، حتى ولو كانت دستورية قانونية.

وفيما يتعلق بما عرف باسم «تنظيم الدعاة» و«منظمة الشباب الاشتراكي» فتعزى نشأتهما إلى الخلاف الأساسي الذي انطوت عليه قيادات الاتحاد الاشتراكي وتنظيمه الطليعي وهي خلافات ذات طابع أيديولوجي بشكل رئيسي، وقد بدأت الخلافات تظهر بوضوح داخل اجتماعات الأمانة العامة للاتحاد بين الأمين العام على صبري ومعه أنصاره، وبين كمال رفعت أمين الدعوة والفكر ومؤيديه، وترتب على ذلك توقف اجتماعات الأمانة العامة واكتفاء الأمين العام بالاتصال بالأمناء بشكل فردي، وبدأ الخلاف يظهر على السطح في توالي دعوة الاتحادات الطلابية في الجامعات لكمال رفعت للحديث إليهم، وفي المقابل دعوة مكاتب الاتحاد بالجامعات لعلي صبري لنفس الهدف، وجاء تشكيل منظمة الشباب الاشتراكي وامتداد نشاطها للجامعات ليقلص من الدور الفكري لأمانة الدعوة، وليحاصر نشاطها، بل و«نشرة الاشتراكي» التي كانت تصدرها، وفي المقابل ينشط أعضاء أمانة الدعوة داخل «المعهد العالى للدراسات الاشتراكية»..إلخ.

نشط تنظيم الدعاة، ولم يكن تنظيما بالمعنى الفنى، في مواقع الجماهير وجعل أعضاء المكتب ينتقلون إليها لإلقاء المحاضرات وعقد الندوات التي امتد نشاطها الى قاعة الاجتماعات الرئيسية بمبنى الاتحاد الاشتراكي والتى أسموها «قاعة الشعب» وحدد كمال رفعت أهداف التنظيم بأنه اختيار وإعداد جماعة من الدعاة للقيام بأعباء الدعوة الاشتراكية طبقا لنصوص الميثاق في كافة القطاعات وخاصة في قطاعى العمال والفلاحين، على أن يتولى التدريب المعهد العالي الاشتراكي وفقا لمنهج مناسب، وتولى محمد نصير وكان ضابطا بالبوليس الحربي ـ الأمين المساعد للدعوة والفكر ورئيس مكتب التثقيف والدعاة ـ تولى مسئولية هذا النظام الذي ضم في قيادته عددا من الكتاب والصحافيين منهم (فاروق القاضي وعبد المنعم القصاص وجمال سليم

ويوسف صبري وفهمي حسين) وكانوا يشكلون تكتلا يساريا متجانسا ولا يجد نفسه أو دوره داخل الاتحاد الاشتراكي، وقد قسموا أنفسهم كأعضاء لمكتب التثقيف والدعاة على المحافظات لتجنيد العناصر لعضوية التنظيم حتى تكامل في فترة وجيزة وبدأت اجتماعتهم وندواتهم في أنحاء البلاد وفي قاعة الشعب بشكل يومى تقريبا، حتى تصدى لهم على صبري وألقت أجهزة الأمن القبض على جماعات منهم عام ١٩٦٦ بتهمة إقامة تنظيم مواز للاتحاد الاشتراكي، فتوقف منهم من توقف وانضم آخرون إلى المكاتب التنفيذية بالمحافظات[١].

أما منطقة الشباب الاشتراكي فكانت محاولة جديدة لتطوير النظام من الداخل شأنها شأن التنظيم الطليعي، ففي يناير ١٩٦٥ أعلن عبد الناصر أمام مجلس الأمة أن المهمة الأساسية التي يجب أن نضعها نصب أعيننا في المرحلة القادمة هي أن نمهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية... وقد يعطي المعنى انطباعا بيأسه من الاتحاد الاشتراكي وقدرته على القيادة، لكن التنظيم كان كما أريد له، ومن ثم كان لابد من إيلاء عناية خاصة للجيل الجديد من الشباب، وتجميعه وتثقيفه بثقافة متماثلة ليتحمل مسئولياته في المستقبل في إطار الأهداف والمثل التي سعت القيادات إلى إرسائها، فأنشئت المنظمة من جيل الثورة، مستقلة إلى حد كبير عن الاتحاد الاشتراكي، وأولاها الرئيس عناية خاصة على أساس أن يتم تكوين الشباب سياسيا تكوينا يختلط فيه النمو الفكري بالنمو الحركي وحشد مئات الألوف من الشباب والشابات في معسكرات انتشرت في طول البلاد وعرضها دربوا في دورات تثقيفية على نحو بالغ الحماسة، وقد أسهمت أمانة «معهد الدراسات الاشتراكية» بقسط كبير في إعداد المحاضرات والبحوث التي توجه الشباب توجها تقدميا ملحوظا وبدا واضحا أن عملية إعداد كوادر اشتراكية جديدة من الشباب تسير بخطى منتظمة حيث انجذبت عقول الجيل الجديد إلى الاهتمام بقضايا السياسة، وكان قد أعلن عن قيام المنظمة رسميا في يوليو ١٩٦٦ بعد فترة من الإعداد لها بواسطة أمانة

(١) حول تنظيم الدعاة انظر جمال سليم، المرجع السابق ص ٥١ ـ ٨٥ ـ ١١٣ ـ ١١٤ ـ ١١٦ ـ ١١٣ ـ وكذلك أحمد حمروش، قصة ثورة، ج ٤ ص ٢٢، صلاح عيسى: مثقفون وعسكر ٧١ ـ ٧٢.

الشباب بالاتحاد الاشتراكي التي وضعت برامجها وإن كان الهيكل التنظيمي للمنظمة قد نشأ مستقلا عن الاتحاد الاشتراكي[1].

ولم تلبث المنظمة أن تحولت بالفعل إلى تنظيم سياسي متماسك قادر على الحركة المستقلة، الأمر الذي أقلق أجهزة الأمن التي لاحظت أن الشباب «بدأوا يتجهون يسارا أكثر من اللازم» وأن ممارستهم للعمل السياسي وسط الجماهير يسبب ارتباكا لأجهزة الأمن لا تحمد عقباه وأنهم تحت وطأة التناقض بين الشعارات الثورية والتطبيقات السلبية، تسودهم روح التذمر وأوشك زمام المنظمة أن يفلت من أيدي القيادة السياسية وأجهزتها، فكان قرار حلها بعد تصفية العناصر المستنيرة فيها بحملة اعتقالات لقادتها وأساتذة المعهد الاشتراكي في اكتوبر ١٩٦٦!

لكن يبقى مؤشر هام على نجاح التجربة وتأثيرها من منظور آخر، ظهر بعد هزيمة ١٩٦٧ عندما امتدت روح التذمر والسخط في أنحاء البلاد واندلعت المظاهرات التي قادتها عناصر من المنظمة وكوادرها في فبراير ١٩٦٨، تلك المظاهرات «الشهيرة» التي طالبت بمحاسبة جدية للمسئولين عن الهزيمة، وطرحت ضرورة مراجعة النظام لتوجهاته ولم ترحم حتى جمال عبد الناصر نفسه الذي لم يلبث أن استجاب لنداء الحركة وأصدر بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ في محاولة للمراجعة وتصحيح الأوضاع والتوجهات والأنظمة.

وهكذا عجزت التنظيمات أو الأجهزة التي ولدت داخل الاتحاد الاشتراكي عن أن تبث الحياة فيه كقوة سياسية شعبية مؤثرة وحتى عندما أنشأت قيادة الثورة يسارها الخاص في منظمة الشباب، انفلت الزمام، مما آذن بضرورة مراجعة التجربة كلها وتصحيحها، ليس على ضوء ما حدث للتنظيم السياسي الوحيد، وإنما على ضوء ما حدث كله من هزيمة عسكرية وانتكاسة وطنية.

* * *

(١) حول منظمة الشباب راجع عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديموقراطية ص ١٢٨ ـ ١٢٩ ـ رفعت السعيد: تأملات في الناصرية ص ١٢٠ صلاح عيسى: مثقفون وعسكر ص ٦٥ ـ ٧٠.

ونرى لزاما علينا أن نشير إلى أن هذه الفترة من الدراسة قد شهدت دستورا مؤقتا جديدا، ذلك الدستور الذي صدر في ٢٥ مارس ١٩٦٤ وسوف نكتفي من هذه الإشارة بما يختص بالخط الأيديولوجي والتنظيمي وما يتعلق بالتوجهات الاقتصادية والاجتماعية، وبمركز السلطة في نصوصه وعلاقة ذلك بالاتحاد الاشتراكي.

ومن الملاحظ أن نصوصه اعتمدت على مواد الدستور السابق (١٩٥٦) من حيث المقومات الأساسية للمجتمع وإن كانت قد أضيفت مواد جديدة تتفق وتوجهات النظام الاقتصادية وتبلور نظريته الاجتماعية، فنصت المادة التاسعة على أن الأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي الذي يحظر أي شكل من أشكال الاستغلال بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكي بدعامتيه من الكفاية والعدل، وأضيفت مادة (١٢) التي تنص على سيطرة الشعب على أدوات الانتاج وتوجيه فائضه وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة وتحول التخطيط هنا إلى نظام شامل فنصت المادة (١٠) إلى أن يكون توجيه الاقتصاد القومي بأكمله وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة... وقد أوضح الدستور الجديد كذلك أن الملكية تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي ملكية الدولة الممثلة في القطاع العام، والملكيات التعاونية، ثم الملكية الخاصة التي نص على نشاطها من غير استغلال ... إلخ وثمة مادة جديدة نصت على أن يكون نصف أعضاء مجلس الأمة من العمال والفلاحين[1].

وفيما يتصل بالسلطة السياسية والتنفيذية، فقد نص على أن الرئيس المنتخب يضع، بالاشتراك مع الحكومة، السياسة العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والادارية ويشرف على تنفيذها، وله حق حضور جلسات مجلس الوزراء ورئاستها وحق اقتراح القوانين وإصدارها، بل حق إصدار قرارات لها قوة القانون بتفويض من مجلس الأمة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة... إلى آخر السلطات الممنوحة له في دستور عام ١٩٥٦ (المواد من ١٠٢ حتى ١٢٩). أما الحكومة فهى مجرد أداة تنفيذية فحسب، تسأل أمام مجلس الأمة وحدها (المادتان ٨٤، ٩٠) دون أن يسأل

(١) حول هذا الدستور راجع عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديموقراطية ص ١٢٦ ـ ١٢٧ طارق البشري الديموقراطية ونظام ثورة يوليو ص ١٣٨، ١٣٧، ١٣٤، ١٠٧.

صاحب القرار وصاحب السلطة الفعلية وهو الرئيس الذي امتلك في يده كافة السلطات بشكل لم يسبق له مثيل!!

أما التنظيم السياسي فقد نصت المادة الثالثة من الدستور المؤقت على أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب العامل (الممثلة في الفئات الخمس المشار إليها) هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب، والدافعة لإمكانيات الثورة، والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة.. ولم يتعرض الدستور لتنظيم هذا الاتحاد أو يبين شيئا عن علاقته بسلطات الدولة، كما لم تحدد له اختصاصات دستورية، رغم ما قد يفهم من ظاهر النص أن الاتحاد سيكون سلطة رابعة أو حتى سلطة عليا. وهكذا تكرست سلطات الرئاسة أكثر وأكثر، سواء فيما يتعلق بامتلاك سلطة إصدار القرار والانفراد بها دون محاسبة أو مراجعة او مسئولية أو ما يتعلق برئاسة وتكوين التنظيم السياسي ووضع قانونه وتشكيلاته، وقد منح هذا الاتحاد، من خلال الرئاسة، سلطة إسقاط عضوية الهيئة التشريعية (مجلس الأمة) عن أى عضو لمجرد إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي عنه، ليصبح مجلس الأمة خاضعا للسلطة التنفيذية وليكتسب هذا الأمر صفة دستورية.

* * *

هكذا تضخمت سلطة الرئيس بشكل دستوري وواقعي وتفرد بغير أدنى درجة من المعارضة، مهيمنا على الحكومة أو الأداة التنفيذية التي أدار التنظيم السياسي الشعبي بها، فاختلطت أمور السياسة بالإدارة وهيمن هذا التنظيم بدوره، من خلال الرئاسة أيضا، على الهيئة التشريعية، سواء بالتحكم للترشيح لها أو بإسقاط العضوية.

ولكن في مقابل ذلك كله كانت المؤسسة العسكرية يتضخم دورها في غير ما خلقت له، والصراع بينها، برئاسة المشير عبد الحكيم عامر، وبين القيادة السياسية ممثلة في جمال عبد الناصر، أمره معروف ومشهور بدءا من عام ١٩٥٦ حين انكشف عجزها وسوء أوضاعها ذلك الأمر الذي توارى خلف الانتصار السياسي الكبير الذي أحرزته القيادة السياسية، ومرورا بمسئولية المشير ورجاله بشأن انفصال سوريا وانقسام دولة

الوحدة، وانتهاء بكارثة هزيمة ١٩٦٧. لقد حاول عبد الناصر اخضاع تلك المؤسسة لسلطته وتجريد المشير من صلاحياته من خلال تشكيل مجلس للرئاسة عام ١٩٦٢ يبعده عن الجيش إلا أن ذلك لم يفلح في إعادة المؤسسة العسكرية داخل الاطار التنظيمي للدولة ذاتها، خاصة وأنها كانت قد تدعمت منذ انتقال مدير مكتب المشير (صلاح نصر) ليتولى إدارة المخابرات العامة منذ عام ١٩٥٧، فزادت وظيفة المؤسسة نفوذا ودعما بما لإدارة المخابرات من أهمية أمنية سياسية بالغة. بل لقد انتهى الصراع ببقاء المشير عامر قائدا عاما للجيش تحت اسم نائب القائد الأعلى وبكافة سلطاته ومعه قادة الأسلحة وأعضاء مكتبه وقيادة المخابرات العامة العسكرية والشرطة العسكرية جميعا، وجاءت حرب اليمن عام ١٩٦٢ لتزيد من نفوذ هؤلاء جميعا على نحو غير مسبوق.

حتى لقد بات عبد الناصر في نظرهم خلال أزمة ١٩٦٢ كما كان محمد نجيب خلال أزمة ١٩٥٤ الأمر الذي يدل على أن المؤسسة العسكرية كانت تنظر لوضعها بين هياكل السلطة بحسبانها محور نظام الحكم وصاحبته.

إن ظاهرة المشير عامر كانت نتاجا للسلطة الفردية ومنهجها في المحافظة على التوازنات من دونها، وقد أدى ذلك لاختلال موازين الدولة كلها وكانت هذه الظاهرة هي نتاج الرسوم التنظيمية لقنوات السلطة واتخاذ القرار حسبما أسفر عنه النظام من سلطان شمولي مركزي فردي، تسيطر فيه أجهزة الأمن على الوظائف السياسية وبهذا أنتجت السلطة الفردية نقيضها وهو انفلات السلطة![١].

وليس ثمة داع هنا لدراسة ظاهرة المشير عامر والمؤسسة العسكرية بشكل أكثر تفصيلا، وهو أمر له أهميته الخاصة، ولكن ما ينبغي الإشارة إليه فيما يختص بالبناء السياسي والتنظيمي للدولة الناصرية أنه لا يمكن أن نغفل ما حدث من تطور في هذا الشأن والذى أنتج في النهاية ارتباطا بين وزير الحربية وكل من إدارة المخابرات العامة ومباحث أمن الدولة ووزارة الحكم المحلى، لإتمام السيطرة العسكرية على

---

(١) طارق البشري السابق ص ١٧٦ ـ ١٨٤.

المحافظات، كما تم تدفق العسكريين، على نحو ما مر بنا، إلى مناصب رؤساء مجالس إدارات وأعضاء مؤسسات وشركات القطاع العام، بل إلى مناصب وزارة الخارجية، والمدارس الثانوية والكليات الجامعية كحرس ومدربين، وانتهى الأمر بوضع القوات المسلحة خارج الإطار الطبيعي لأجهزة الدولة المركزية.

وبقدر ما تركت كافة هذه السلطات والصلاحيات في يد عبد الناصر، بقدر ما تضخم دور المؤسسة العسكرية، حتى عجز عن احتوائه وإدخاله في إطاره الطبيعي داخل مؤسسات الدولة وهياكلها وقد يبدو الأمر مثيرا للدهشة حقا: كيف امتلك الرئيس كل هذه السلطات والصلاحيات والشعبية الجارفة، ومع هذا ترك هذه المؤسسة تخرج عن طورها ووظيفتها دون إيقافها وتحجيمها، بل كيف تغاضى عن محاسبتها عقب كل أزمة سياسية أو عسكرية أبانت فيه عجزها، حتى عن أداء مهمتها الطبيعية الموكولة لها. هل يمكن أن نفسر ذلك في البداية بأن الجيش كان مؤسسته الأصلية، به قاد الثورة وبه استقر في السلطة ومن ثم أصبح غير قادر على الاعتماد على سواه؟ وهل يمكن القول بأن ما كان يعنيه أساسا من هذه المؤسسة هو أمن النظام ضد أية حركات سرية أو انقلابية قد تأتي من داخل الجيش وتطيح به ومن هنا ركن إلى ولاء القيادة العسكرية واستكان إلى صداقتها الشخصية أكثر من اهتمامه بأي شيء؟ وهل يمكن كذلك القول بأنه في غيبة مؤسسات دستورية حقيقية وسلطات منظمة وتنظيم سياسي فعال، قَوِيَ نفوذ المؤسسة العسكرية بشكل تدريجي وازدادت هيمنتها على مؤسسات الدولة سواء في ثياب عسكرية أو حتى مدنية، إلى أن بلغ حجمها حدا أصبح يصعب تصفيته إلا بكارثة في الداخل تدمر النظام بأكمله ومن هنا سكتت القيادة السياسية حتى جاءت الكارثة بيد من الخارج في يونيو ١٩٦٧.

* * *

-٥-

محاولات التصحيح وبيان ٣٠ مارس ١٩٦٨

المهم، وقعت الواقعة في يونيو ١٩٦٧ وتصدعت الدولة وانكشفت خواء التنظيمات والمؤسسات وانفضح كل ما كان مستورا من عوامل الضعف والصراع على السواء، وسقطت القيادة العسكرية واستدعى ذلك كله التفكير في إعادة بناء الدولة بما يستجيب لتحديات ما بعد الهزيمة، سواء لإعادة بناء الجيش أو لتفادى عثرات البناء السياسي السابق، أو لمواجهة انبثاق تنظيمات سياسية معارضة للحكم ونظامه، وطرح عبد الناصر في اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا مسألة أن الأحداث الأخيرة قد كشفت أنه لم يكن هناك نظام سليم وأنه يتعين البحث عن نظام جديد مع تحديد الأخطاء، وطرح فكرة السماح بقيام حزب للمعارضة، وألا يكون حزبا صوريا تصنعه الدولة من أحد قادتها المشتركين في الحكم، وإنما يكون حزبا يمثل المعارضة الحقيقية الموجودة فعلا، والتى يمثلها عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين، ومن ثم تكون معارضة فعلية في إطار الميثاق، ولكن عارض هذه الفكرة أغلب من ناقشها من أعضاء اللجنة التنفيذية.. وجرى الحديث كذلك عن تحقيق نوع من ديموقراطية الإدارة لكن الفكرة رفضت هي الأخرى وكان مفاد ذلك كله استبقاء التنظيم السياسي للدولة بعد عام ١٩٦٧ كما كان قبلها واستبقاء السلطة السياسية في يده وحده[١].

(١) يذكر سيد مرعى رواية حول قيام الأحزاب دارت داخل مجلس الوزراء لو صحت لكانت ذات دلالة خطيرة على تفكير عبد الناصر فيذكر أنه بعد يونيو كان النقاش داخل المجلس مطروحا عن كيفية تنشيط الاتحاد الاشتراكي وأن مرعى اقترح وجود حزبين مما يقضى على سلبية الناس ويعبر عن الرأي الآخر

واندلعت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ الشهيرة متخذة من الاحتجاج على الأحكام التي صدرت بحق قادة الطيران ذريعة، وقادت هذه المظاهرات عناصر من قيادات الاتحاد الاشتراكي[١] وعناصر من قيادات منظمة الشباب السابقة من جيل الثورة، وتجاوزت المظاهرات موضوع الأحكام القضائية إلى نقد النظام برمته بل وتجريحه في موجة سخط عارمة، بل ونقد سلوك بعض المسئولين في وقت كان يرتفع فيه شعار «لا صوت يعلو على صوت المعركة» فاضطر عبد الناصر إلى الاستجابة لكل ما أثير وأصدر بيانا للعمل الوطني في ٣٠ مارس ١٩٦٨ حمل اسم يوم صدوره واشتهر به، ثم جرى الاستفتاء عليه في ٢ مايو ١٩٦٨ وقبله الشعب أملا في التغيير.

وقد وصف عبد الناصر البيان بأنه تركيز وخلاصة للحوار الذي دار في وطننا منذ ٩ و١٠ يونيو إلى ٣٠ مارس وإن كل ما أتى به البيان هو تركيز لكل ما هو إيجابي في هذا الحوار وكل ما هو مخلص وأصيل «ليس البيان تعبيرا عن رأيي وحدي وإنما هو تعبير عما أحسست به من رأي قوى الشعب العاملة ومن خلال حوارها الخلاق..[٢] ولم يكن الأمر كذلك، فقد طرحت خلال تلك الشهور التي تحدث عنها عبد الناصر أفكار عديدة حول حل الاتحاد الاشتراكي وإطلاق الحرية لقيام الأحزاب، ولكن عبد الناصر عبر دائما عن رفضه للأحزاب ورفضه لحل الاتحاد الاشتراكي، حين قال: لمصلحة من نحل الاتحاد؟ بعد أن ننتهي من مرحلة التحول الاشتراكي نفكر في موضوع الأحزاب. كيف نطبق النظام الاشتراكي بتعدد الأحزاب إن شعار حل الاتحاد الاشتراكي معناه أن نبقى في فراغ[٣]. لقد كان لديه تصور بأن إقامة الأحزاب

وأن عبد الناصر بدأ يفكر في الاقتراح وربما أكون قد أقنعته به فعلا في اللحظة التي تحدث فيها د/ عبد العزيز السيد وانتقد الاتحاد واقترح ضرورة قيام حزبين، فثار عبد الناصر عليه بشدة واتهمه بأنه يتهكم وأنه يردد ما تداوله في جلسة خاصة مع معارفه وأصدقائه حيث انتقدوا النظام كله «وكنت قد حذرتكم وطلبت نقد كل شيء داخل القائمة أما خارجها فلا لابد أن نتضامن جميعا..» راجع أوراق سياسية الجزء الثاني المكتب المصري الحديث ١٩٧٨ ص ٥٥٨ ـ ٥٦١.

(١) وثائق عبد الناصر، يناير ٦٧ ـ ديسمبر ١٩٦٨ مركز الدراسات السياسية بالأهرام ١٩٧٣، خطاب عبد الناصر في حلوان في ٢ مارس ١٩٦٨ ص ٣١٥، ٣١٩، ٣٢١.

(٢) المصدر السابق، خطبة عبد الناصر بالمنصورة في ١٨ ابريل ١٩٦٨ ص ٤٠٥ ـ ٤١٤.

(٣) المصدر السابق ص ٣١٥ ـ ٣٢١.

والسماح بها أمر يتنافى مع مرحلة التحول الاشتراكي وأن التحالف الذي نص عليه الميثاق هو القادر على ملء الفراغ السياسي، وأن الأمر لا يحتاج لأكثر من بعث الحياة فيه وإعادة تنظيمه على أسس أكثر ديموقراطية، ومن هنا لم يخرج الفكر السياسي عن الخط الذي بدأته هذه المرحلة، برغم إن مصر بهزيمة ١٩٦٧، كأنما قطعت دهرا كئيبا وطويلا بين ما كانت وبين ما آلت إليه، الأمر الذي كان يحتاج إلى فكر سياسي جديد.

أما ما احتواه بيان ٣٠ مارس من جديد فيأتي في مقدمته وضع التنظيم السياسي، فأبقى على الاتحاد الاشتراكي العربي باعتباره أكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوى الشعبية، وأفاد بأن المشاكل التي عاناها الاتحاد لا ترجع إلى قصور وعيوب في صيغته العامة وإنما ترجع إلى التطبيق وأرجع ذلك إلى أن إقامته لم تبن على الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة، ومن هنا تقرر إعادة بنائه بالانتخاب، على أن يظل مؤتمره القومي العام قائما إلى ما بعد إزالة آثار العدوان، فيعقد دورة عامة بكل هيئاته مرة كل ثلاثة شهور لكي يتابع مراحل النضال ويوجهها، وتظل لجنته المركزية في حالة انعقاد دائم وتقوم لجانها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية برسم السياسات للعمل في جميع المجالات، استهدافا لتحقيق النصر وإعادة البناء الداخلي... وحدد البيان كذلك أن المؤتمر القومي هو أعلى سلطة ممثلة لقوى التحالف وأنه قد يرى أن يقوم بنفسه بوضع مشروع للدستور الدائم، وسيكون على اللجنة المركزية بناء تنظيم شبابي جديد «لطلائع الاتحاد الاشتراكي» وتحديد مهام العمل الوطني في المرحلة الجديدة والمشاركة في وضع الخطوط العريضة للدستور الدائم[١].

وهكذا ظلت صيغة التحالف الواردة بالميثاق وظل الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي وحيد، وإن نص على إعادة تشكيله بالانتخاب في شتى مستوياته، وجعل مؤتمره القومي العام صاحب السلطة العليا، وهو الذي يرسم كافة السياسات، فضلا عن تفويضه ـ على غير ما كان مألوفا ـ سلطة وضع مشروع للدستور الدائم وبناء طلائع الاتحاد الاشتراكي، واختفى الحديث عن الجهاز السياسي السري (الطليعي) الذي كان يقود الاتحاد، الذي انتهى دوره تاريخيا مع بدء الانتخابات الجديدة واستكمال بناء

(١) وثائق ثورة يوليو، بيان ٣٠ مارس، سبق ذكره ص ٢٧٦ ـ ٢٨٠.

الاتحاد. لقد ذكر عبد الناصر بصراحة في إحدى خطبه التي يشرح بها أهداف البيان «إن عملية الانتخاب هي أهم نقطة في البيان وهي أهم موضوع، وعضوية الاتحاد مسألة اختيارية.. مفيش حد يجبر أى فرد أن ينضم للاتحاد...»[1].

وفيما يتعلق ببناء الدولة وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، فقد نص البيان على أن بناء الدولة الحديثة في مصر يقوم، بعد الديموقراطية، على أساس العلم والتكنولوجيا، مما يقتضي إنشاء مجالس متخصصة قومية سياسيا وفنيا لكي تساعد على الحكم، فإلى جانب مجلس الدفاع القومي، لابد من مجلس اقتصادي قومي وآخر اجتماعي قومي ومجلس ثقافي قومي..إلخ[2] وبذلك اعترف البيان بضرورة اشتراك الخبرات الفنية العليا في شكل مجالس قومية تعاون على إدارة دفة الحكم، مما قد يحد من فرديته استنادا إلى كفاءاتها العلمية والفنية، وفي هذا الشأن نص البيان على «وضع الرجل المناسب في المكان المناسب»، وهذا يعنى بطبيعة الحال أن ينتهي الاعتماد على أهل الثقة وتحميل المسئولية لذوي الخبرة، وقد أعطى البيان اهتماما خاصا لتوفير الحافز الفردي تكريما لقيمة العمل واحتفاظا للوطن بطاقاته البشرية القادرة وإفساح فرصة الأمل أمامها، وهذا أمر لا تخفى دلالته، ربما هدف إلى التخفيف من غلواء الخط الاشتراكي وإلى توسيع دائرة الوحدة الوطنية.

تلك هي المهام الرئيسية والخطوات التنفيذية التي احتواها بيان ٣٠ مارس، وهي في مجملها لا تخرج عن الإطار العام الذي رسمه الميثاق، مع ضبط الحركة وتصحيح الإجراءات التنفيذية، والنص على الانتخابات بشكل واضح في تشكيل التنظيم السياسي، فلم يطرح البيان مبادئ أو فكرا سياسيا جديدا وإنما ألح على إكساب التنظيمات والمؤسسات فعالية حقيقة، وعلى جدية اشتراك التنظيم السياسي في ممارسة مهامة الحقيقة من خلال المؤتمر القومي المنتخب. وظل الاعتقاد بأن الآراء المختلفة يمكن أن تعبر عن نفسها داخل التحالف، كبديل للمعارضة من خارجه، ومن ثم عول على تطبيق الديموقراطية في بنائه الداخلي، وفي نشاطه كشرط جوهري ليقوم بدوره.

---

(١) وثائق عبد الناصر، خطبة المنصورة في ١٨ أبريل ١٩٦٨ ص ٤١٤.

(٢) وثائق ثورة يوليو، بيان ٣٠ مارس ص ٢٨١.

وأخيرا فقد تضمن البيان خطوطا اقترحها الرئيس لتناقش ويتضمنها مشروع الدستور الدائم، حملت في مضمونها نفس التوجهات والمبادئ الأساسية للدولة من حيث التأكيد على الانتماء المصري للأمة العربية، وحماية المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها، بما في ذلك النسب المقررة في الميثاق للفلاحين والعمال، وحقوق التعليم المجاني والتأمينات..إلخ وكذلك النص على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية، وأن تتوفر كل الضمانات للحريات كحرية التفكير والنشر والرأي والصحافة. وثمة نقطة لها دلالتها هنا وهي النص على أن الدولة العصرية وإدارتها لم تعد مسألة فرد، ولم تعد بالتنظيم السياسي وحده، وإنما أصبح للعلوم والتكنولوجيا دورهما الحيوى..[١] ولا تخفى دلالة النص الذي انكشفت فيه عورة كبيرة من عورات النظام الأساسية المتعلقة بحكم الفرد، لكن هل كان على استعداد لإكساب هذا النص طابعا عمليا حقيقيا، فضلا عن الإيمان بذلك حقا وصدقا؟

بالرغم من ذلك، فعندما وضع البيان موضع التنفيذ لم يكن التغيير بحجم ضرورة حدوثه، ولا يتفق مع الأهداف والنصوص، وكان البيان كما وصفه أنور السادات، لامتصاص آثار هزيمة يونيو[٢]. وسنضرب مثلا لذلك عندما جرت الانتخابات وأصبح على اللجنة المركزية أن تنتخب اللجنة التنفيذية العليا، التي تعتبر بمثابة السلطة السياسية العليا داخل الاتحاد، طلب بعض الأعضاء من الرئيس أن يطرح قائمة بمن يرى أنهم يصلحون لمعاونته في هذه اللجنة، ثم ما لبث الحضور أن تحولوا إلى شبه مظاهرة تلح على الرئيس أن يفعل ذلك، فطلب عبد الناصر تأجيل المسألة وطلب ألا يرشح أحد من الوزراء نفسه، وفي النهاية فوضت القيادة السياسية إعداد قائمة بعدد مساو للمطلوب انتخابهم لتطرح للتصويت، وطلب عبد الناصر ألا يصبح هذا الاقتراح جزءا من اللائحة[٣].

وأيا كانت الصراعات الخفية داخل المؤتمر، فمن الواضح أنه عندما أراد

---

(١) نفس المصدر ص ٢٨٣ ـ ٢٨٥.

(٢) أنور السادات: البحث عن الذات، المكتب المصري الحديث الطبعة الثالثة ١٩٧٩ ص ١٤٥.

(٣) اجتماع اللجنة المركزية في ١٠ اكتوبر ١٩٦٨، عن جمال سليم، المرجع السابق ص ١٣٤ ـ ١٣٥ وفيه يروى الوقائع بنصوص المحضر.

الرئيس أن يعاونوه وأن ينتخبوا أعضاء اللجنة فإذا بهم يسلمون له الأمر وكأنما قد اعتادوا تفويضه، واعتبرت انتخابات اللجنة وما أسفرت عنها ردة خطيرة في نظر الذين كانوا يأملون في تغيير القيادات التي كانت تنتمي لمرحلة ما قبل يونيو ١٩٦٧ بكل مسبباتها فضمت اللجنة الجديدة، في معضمها، العناصر التي كانت في مواقع المسئولية السياسية منذ ٢٣ يوليو وهذا وحده كاف للدلالة على حجم التغيير الذي حدث بعد بيان ٣٠ مارس.

وفى عام ١٩٦٩ عبر عبد الناصر عن خيبة أمله فيما حدث للاتحاد الاشتراكي حين ذكر أنه لا يريد أن يكون التنظيم الذي يستند إلى سلطة الدولة، وإنما يصبح التنظيم الذي تستند عليه سلطة الدولة، ومن هنا جاءت فكرة تنشيط التنظيم باقتراح تشكيل لجان «المواطنين من أجل المعركة» لتعمل على أرض الواقع وبفكر جديد. وبمنطق حر، لتغني العمل السياسي وتثريه على أن يعهد للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بإيجاد الأسلوب الصحيح الذي تتكون على أساسه لجان المعركة، والتى اشترط أن تتألف من أعضاء الاتحاد الاشتراكي، بالرغم من التأكيد على أن هذه اللجان ليست بديلا للاتحاد وليست امتدادا شكليا له[١]. فمن المسلم به أن المحاولة جرت داخل تنظيم سياسي حكم عليه، بحكم بنائه، بالخواء والجمود وانعدام التأثير الحقيقي.

لقد طرحت في مارس ١٩٧٠ فكرة تعديل الميثاق عندما طرح أحد أعضاء مجلس الأمة هذا الأمر، مذكرا بأن القيادة وعدت بذلك منذ ١٩٦٢، ولكن عبد الناصر أشار في تعليقه إلى أن المرحلة التي تمر بها البلاد حاليا تجعل تماسك الجبهة الداخلية أمرًا في غاية الأهمية، وإن أية موضوعات قد تثير خلافا في الرأي يجب تجنبها حفاظا على وحدة الجبهة الداخلية وترابطها ورأى ألا ضرورة لتعديل الميثاق إلا بعد إزالة آثار العدوان..[٢] وبالفعل انصرف عبد الناصر بكل كيانه للاشتغال في إعادة بناء الجيش وإدارة حرب مجيدة استمرت ثلاث سنوات مع قادة جيشه الجدد وهي الحرب التي

(١) وثائق عبد الناصر يناير ١٩٦٩ ـ سبتمر ١٩٧٠ مركز الدراسات السياسية بالأهرام ١٩٧٣ ص ١٨٣ عن خطة ٢٢ يوليو ٦٩، ثم صفحة ٢٨٥ عن لجان المواطنين من أجل المعركة في ٣ فبراير ١٩٧٠.
(٢) المصدر السابق، حديث الرئيس في مجلس الأمة في ٢٤ مارس ١٩٧٠ ص ٣٣٠.

عرفت بحرب الاستنزاف حتى وافاه الأجل عشية يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، لتنطوي صفحته وتتوقف بنا التجربة عن متابعتها، ولأن مصر ستشهد بعد رحيله، مرحلة تحول خطيرة وهامة في كافة المجالات والتوجهات والتنظيمات.

وأخيرا يتحسب الكاتب عند محاولة إعطاء خاتمة للموضوع فيشعر بأن ثمة مراجعة ضرورية وواجبة بعد حين، عندما تكشف مادة علمية أخصب وأوفر قد تعين على إعطاء تقييم أفضل، ومن هنا يأمل أن تكون فطنة القارئ قد استجمعت من خلال نسيج الدراسة ملاحظاته التقويمية للموضوع برمته.

* * *

-٦-

ليست خاتمة: من الشمولية إلى التعددية من جديد

لعلنا لاحظنا خلال المراحل السابقة التي مرت بها تجربة التنظيمات الشمولية، على تعاقبها، والتي أقامتها سلطة «نظام يوليو» على وجه الاحتكار، أنها لم تنجح في تطويع واحتواء الحركة السياسية الشعبية لجماهير المصريين، بعد نجاحها في إلغاء الأحزاب السياسية التقليدية، ولعل هذا ما جعل الرئيس أنور السادات يتقدم في أغسطس ١٩٧٤ بما سمي «ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي» والتي كانت محاولة أخيرة ويائسة لعلاج هذا التنظيم، وتحديد أوجه نشاطه من غير لبس لتمكينه من أداء رسالته.

لكن مصر خلال السبعينيات اختلفت عن مصر قبلها، فثمة مياة جديدة وكثيرة قد جرت، أبرزت قوى اجتماعية وسياسية جديدة تعارضت مصالحها، واصطدمت، بالسياسات القائمة، فقد قام السادات بحركة مباغتة سماها «حركة التصحيح» في ١٥ مايو ١٩٧١ تخلص فيها من أنداده السياسيين في عهد الرئيس عبد الناصر، والذين صاروا خصومه فور الرحيل المفاجئ للزعيم، وكانوا سدنة الاتحاد الاشتراكي ومعظم قياداته العليا.. ولم يعد لدى الكثير من المصريين سبب للتسليم بالنظام الشمولي بعد انتهاء سنوات الزهو الوطني وانحسار بريق ومشاعر زعامة عبد الناصر، وهو الأمر الذي بدا حتى قبيل رحيله، منذ إندلاع مظاهرات الطلاب الشهيرة في فبراير ١٩٦٨، وهو ما حدا بالزعيم إلى محاولة القيام بإصلاحات ديموقراطية تبلورت في بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨.

كما جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ لتشهد مصر موجة عارمة من المد الوطني بلغت ذروتها في انتصار عسكري تاريخي كشف عن تصميم وإرادة وطنية جديدة، بدأت تتوارى معها الكثير من عناصر النظام القائم، وخلقت مناخًا لقبول توجهات وعلاقات جديدة، وطرحت إمكانية صياغة سياسات جديدة، كان «الانفتاح» على القطب الأمريكي، والاقتصاد الرأسمالي، من بين معطياتها، وهو ما مس أسس النظام الناصري.. كما كان من آثارها ظهور موجة من المتغيرات الاجتماعية التي كان لابد من انعكاس آثارها على المناخ السياسي العام، ممثلة في رغبة القوى الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها تلك المتغيرات للمشاركة في العمل السياسي. منها نمو الطبقة البيروقراطية، وخاصة الشرائح التكنوقراطية فيها، نموًا كبيرًا كمًا ونوعًا، مما فتح شهيتها للعمل السياسي، كما أن أبناءها اندفعوا مع سياسة الانفتاح إلى المشاركة بقدر ملحوظ للدفاع عن مصالحهم.

كذلك شهدت المرحلة الجديدة نمو طبقة جديدة من الرأسماليين (٦٤ مليونيرا عام ١٩٧٨) معظم شرائحها من المقاولين وكبار التجار وكان هذا مؤشرا كبيرا على تغيرات اجتماعية مهمة، بينما نشطت شرائح المثقفين من جديد لاتخاذ مواقف سياسية معارضة للنظام الشمولي ومناهضة للفكر السياسي الأحادي، برز هذا واضحا في توجهات أصحاب المهن الحرة (المحامين والصحافيين ونقابتيهما على نحو خاص) وأساتذة الجامعات الذين تبنت بعض نواديهم اتجاهات سياسية مختلفة، وعاد الكثير من عناصر المثقفين للإسهام في الحياة السياسية، من خارج جوقة السلطة، مما هيأ المناخ لتعدد الأفكار والرؤى واختلاف التوجهات السياسية، ومهد بالتالي لتجربة حزبية جديدة.. وكذلك جرت عمليات استقطاب للطلاب على نحو جديد فتأثرت قطاعات منهم باليمين الديني أو اليسار الاشتراكي، كما جاء تقليص دور القطاع العام وزيادة التضخم وتدني الأجور وعجزها عن ملاحقة ارتفاع الأسعار، ليغير من طبيعة المطالب الفئوية للعمال ولتتحول إلى انتماءات حزبية أملا في تحقيق هذه المطالب..(١).

---

(١) حول هذه التطورات راجع: يونان لبيب رزق: تاريخ الأحزاب المصرية، مكتبة الأسرة ١٩٩٧، ص ٢٠٣ - ٢١٠.

المهم، أيقن العهد الجديد، خاصة بعد نجاحه في حركة التصحيح (١٤ ـ ١٥ مايو ١٩٧١) في التخلص من أصحاب مراكز القوى من أركان العهد الناصري، أيقن أنه لابد من رفع الظلم وإطلاق الحريات تدريجيا والسماح بشكل من أشكال المعارضة السياسية، وإنهاء الانغلاق السياسي والاقتصادي، خاصة بعد انتصار أكتوبر العسكري، لذلك جاءت «ورقة أكتوبر» التي صدرت في إبريل ١٩٧٤ استجابة مبدئية من الرئيس السادات بوصفه رئيسًا للاتحاد الاشتراكي لمؤشرات هذه التغيرات جميعا. فبرز فيها أمران ملفتان للنظر: أولهما: الدعوة إلى الفصل بين عضوية الاتحاد الاشتراكي وبين عضوية مجلس الشعب والمجالس الأخرى كالمجالس البلدية ومجالس إدارات النقابات والجمعيات التعاونية، وبذلك لم تعد عضوية الاتحاد الاشتراكي شرطا لتولي هذه المناصب أو للترشيح لتولي مسئولياتها، مما سلب عضوية الاتحاد قوة لا يستهان بها. وثانيهما: حبذت الورقة فكرة السماح بقيام اتجاهات أو منابر متعددة داخل الاتحاد الاشتراكي لتعبر عن «الرأي الآخر» وإتاحة الفرصة أمام أصحاب هذا الرأي لعرض وجهات نظر وحلول مغايرة..

وقد فصَّل الرئيس السادات ما ورد بهذا الشأن في ورقة أخرى صدرت في أغسطس ١٩٧٤ تحت عنوان «ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي» حبذ فيها فكرة تعدد الاتجاهات والمنابر داخل الاتحاد الاشتراكي، ولم يدع صراحة إلى قيام أحزاب سياسية بشكل مصطنع قد يضر الوحدة القومية، وحبذ بقاء الاتحاد الاشتراكي ـ مبدئيا ـ مع رفع وصايته عن الجماهير لتمارس حريتها السياسية.. فقد ورد بها «لقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل إطارا لحياته السياسية، وإننا في معركة البناء والتقدم لأحوج ما نكون لهذا التجمع، ومن ثم فإنني أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة القومية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب.. ولكنني أيضا لا أقبل نظرية الحزب الواحد، الذي يفرض وصايته على الجماهير ويحرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية..».

والمعروف أن طرح الرئيس لفكرة تعدد المنابر في إطار الاتحاد دفع بالرغبة الكامنة لدى العديدين داخل مجلس الشعب وخارجه لإقامة «منابر» لهم في إطار الاتحاد الاشتراكي وفي حدود مواثيق الثورة ومبادئها وحتى ورقة أكتوبر، وكانت البداية أن ظهر

«المنبر الديموقراطي الاشتراكي» في أكتوبر ١٩٧٥ وتلاه عدد من المنابر مما أحدث بلبلة في الأفكار وأثار نقاشات في الصحف والمجلات وداخل الاتحاد الاشتراكي وأمانته العامة مما أثار انتقاد الرئيس لهذا التكالب على إقامة منابر، وحذر في خطاب ألقاه أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٥ من «أنها ليست واجهات جديدة أو لافتات براقة لزعامات تبحث عن دور، وأعلن السادات أن المنابر يجب أن تكون إسهاما جادا في تطوير الاتحاد الاشتراكي الذي يتعين، في نظره، أن يظل وعاء لكل الآراء، كما طالب اللجنة المركزية بوجوب إشراك الجماهير في مناقشة قضية المنابر، ليكون القرار بشأنها معبرا عن آراء الشعب.

وبالرغم من ذلك جاوز عدد المنابر التي طالب بعض الأفراد والهيئات بإنشائها ٤٠ منبرا! لذلك تقرر، وضعا للأمور في نصابها الصحيح، إحالة موضوع المنابر إلى لجنة معينة ـ وليست منتخبة ـ ضمت نحو ١٨٠ عضوا مثلوا مختلف الاتجاهات والتيارات الفكرية في البلاد، عرفت بلجنة المنابر، ثم تغير اسمها إلى «لجنة مستقبل العمل السياسي في مصر». واختلفت الآراء داخل اللجنة حول الحل الأمثل، فمنها من رأى وجوب بقاء الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي أوحد مع تطويره جذريا، ومنها من ذهب إلى ضرورة إطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية أي العودة إلى التعددية كالتي كانت موجودة قبل قيام الثورة، دون أن يعني ذلك بحال عودة الأحزاب السابقة والتي كانت قد استنفدت أغراضها تماما. وثمة رأي ثالث رأى وجوب الاكتفاء بصيغة المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي مع مفارقات حول طبيعة هذه المنابر وحول عددها، وحول علاقتها بالاتحاد الاشتراكي وأمانته العامة، ومصير هذا التنظيم بعد قيام المنابر.

وأخيرا استقر رأي أعضاء غالبية اللجنة في النهاية على إقامة منابر ثلاثة فقط تمثل ما وصف على سبيل التيسير وهي (الوسط واليمين واليسار) ورؤى أنها اتجاهات تكاد تكون طبيعية في كل مجتمع ديموقراطي حر، ولا يكاد يخلو منها أي حزب كبير منظم. ولم يلبث أن وضع هذا الرأي، الذي مثل وجهة نظر غالبية أعضاء لجنة مستقبل العمل السياسي، موضع التنفيذ الفعلي، بعد أن أقرته اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي

وكذلك مجلس الشعب، قبل إجراء الانتخابات لهذا المجلس والتي جرت في أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦، مع استبدال كلمة «تنظيمات» بكلمة «منابر».

وهكذا تقرر إعادة التعددية مرة أخرى منذ قيام ثورة يوليو، فظهرت تنظيمات سياسية جديدة تمثلت في تنظيم الوسط «مصر العربي الاشتراكي» وهو تطوير للمنبر الديموقراطي الاشتراكي، الذي سبق وأن أعلن محمود أبو وافية، عضو مجلس الشعب، عن قيامه قبل عام وانضم إليه رئيس الوزراء ممدوح سالم، فذاع بين الناس أنه تنظيم الحكومة. ثم ظهر تنظيم اليمين «الاشتراكيين الأحرار» برئاسة مصطفى كامل مراد ـ وكان من الضباط الأحرار ـ ثم تنظيم اليسار «التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» برئاسة خالد محيي الدين العضو السابق بمجلس قيادة الثورة.

وخاضت التنظيمات الثلاثة، التي أسفرت عنها التطورات السابقة والتي كانت استجابة للظروف التاريخية، خاضت لأول مرة منذ قيامها معركة الانتخابات العامة لتجديد مجلس الشعب في أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦ ـ كما أشرنا ـ وحصل تنظيم الوسط «مصر العربي الاشتراكي» برئاسة ممدوح سالم رئيس الوزراء على أغلبية كاسحة أدت إلى إعادة تكليفه بتشكيل الوزارة في ٩ نوفمبر ١٩٧٦، بينما شكل نواب تنظيمي اليمين واليسار، بالإضافة إلى المستقلين، معارضة برلمانية مؤثرة منذ قيام نظام ثورة يوليو.

وفي خطاب افتتاح الرئيس السادات لدورة مجلس الشعب في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ فاجأ الأعضاء، بل والمصريين جميعا، بإعلان تحويل التنظيمات الثلاثة إلى أحزاب سياسية، ومن ثمة رفع وصاية الاتحاد الاشتراكي عنها، فقوبل هذا الإعلان بعاصفة من التصفيق، ولم يلبث الرئيس أن أعلن أن الاتحاد الاشتراكي باق كتنظيم سياسي شعبي، مع إعادة تشكيل لجنته المركزية لتضم كل أعضاء مجلس الشعب المنتمين إلى الأحزاب الثلاثة، وكذلك المستقلين، بالإضافة إلى هيئات مكاتب النقابات المهنية والعمالية والتعاونيات الزراعية، والغرف التجارية.. لتصبح اللجنة المركزية ـ في تصوره ـ بمثابة المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي، مهمته الأساسية المحافظة على صيغة تحالف قوى الشعب العاملة وعلى المكاسب الاشتراكية، على أن يظل الاتحاد مالكا للصحف مع حماية التعبير عن آراء الأحزاب الثلاثة.

لقد بدا واضحا أن هذا القرار التاريخي كان حتميا، أملته الضرورة بعد أن كشفت نتائج الانتخابات عن انصراف الجماهير كليا عن الاتحاد الاشتراكي كتنظيم شعبي، حتى بعد قيام المنابر الثلاثة وقبل تحويلها إلى أحزاب سياسية، فقد سقط في الانتخابات جميع قيادات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي الذين خاضوا الانتخابات، كما سقط عدد من أمناء الاتحاد الاشتراكي في المحافظات.. وكان قرار ١١ نوفمبر ١٩٧٦ خطوة محددة ومدروسة، ولكنها خطوة إلى الأمام على طريق استعادة الحياة الحزبية، بالرغم من أن القرار لم يكن يطلق حرية تأليف الأحزاب ـ كما كان ينادي البعض ـ بل جاء تسجيلا لواقع الحال، بقصر النشاط الحزبي على التنظيمات الثلاثة القائمة، مع حظر قيام تنظيمات حزبية جديدة على أسس طائفية أو دينية تهدد الوحدة الوطنية، أو أحزاب فئوية قد تهدد السلام الاجتماعي. كما لم يسمح القرار بعودة الأحزاب القديمة بأية صورة، أو تشكيل أحزاب ذات نزعة رأسمالية أو ليبرالية تتعارض مع مبادئ دستور تقر حتمية الحل الاشتراكي..[1]. وبهذا بدأت مصر مرحلة جديدة من التعددية الحزبية، بعد أن أعلنت أحزاب أخرى جديدة، لتنتهي التجربة الشمولية التي استمرت نحو ربع قرن.

* * *

(١) انظر، وحيد رأفت: فصول من ثورة ٢٣ يوليو ص ٩٥ ـ ٩٩.

الملاحق

١ ـ بيان محمد نجيب في ٣١ يوليو ـ ١ أغسطس ١٩٥٢ بمطالبة الأحزاب السياسية بتطهير نفسها (الأهرام ١/ ٨/ ١٩٥٢)

٢ ـ حديث محمد نجيب لمندوب الأهرام بشأن الأحزاب (الأهرام ١٠/ ٨/ ١٩٥٢)

٣ ـ مرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية

٤ ـ مرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن حل الأحزاب السياسية

الملحق الأول

بيان محمد نجيب ٣١ يوليو ـ ١ أغسطس ١٩٥٢
بمطالبة الأحزاب السياسية بتطهير نفسها (الأهرام ١/ ٨/ ١٩٥٢)

أذاع سعادة اللواء أركان حرب محمد نجيب قائد عام القوات المسلحة بعد منتصف ليل أمس البيان التالي:

بني وطني: اليوم وقد قام الجيش بواجبه الذي قصد به الوقوف في وجه الطغيان والفساد وتثبيت دعائم الدستور، نرى أن واجبنا الأول، وهو ما نزاوله الآن، هو إصلاح أمور الجيش وتطهيره والعمل السريع الحاسم لكي يقف قوة فعالة في أقرب فرصة ممكنة للذود عن مصالح البلاد.

ونؤكد الآن أن الأمور السياسية، وكل ما يختص بأداة الحكم، متروكة في أيدي الحكومة تزاولها في ظل أحكام الدستور الذي كافحنا لتوطيده لصالح الشعب.

والجيش، وقد كان أول الهيئات العاملة على تطهير صفوفه وتسليم قيادته لأيد أمينة صالحة ونزيهة، يرى أن يقوم الجميع بهذا العمل كل في صفوفه، على أن يكون التطهير كاملا يتناول الأداة الحكومية والأحزاب والهيئات دون أي تأخير أو تسويف وإنا نعتقد أن المصريين جميعا على اختلاف طبقاتهم ونزعاتهم يقدرون في هذه الظروف المسئوليات الجديدة التي يجب على الجميع مواجهتها في جرأة وشجاعة لرفع شأن الوطن.

كما يرى الجيش أن تعلن الأحزاب والهيئات المسئولة للشعب برامج محددة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره، والله ولي التوفيق.

الملحق الثاني

حديث محمد نجيب لمندوب الأهرام بشأن الأحزاب
(الأهرام ١٠/ ٨/ ١٩٥٢)

قال مندوب «الأهرام»: إن حديث اليوم، حديث التطهير.. التطهير الشامل لكل نواحي البلاد.. لقد بدأ الجيش الباسل حركته بإعادة تنظيم نفسه فنجح، وكان لابد له أن يتطلع إلى تطهير البلاد كلها فتابع خطواته في هذا السبيل، الواحدة بعد الأخرى، ويرجو الجيش عملية التنظيف الشامل في أقرب وقت، لأنها الأساس الأول لنهضة البلاد الجديدة.. وقد رأيت أن أستطلع رأي اللواء أركان الحرب محمد نجيب، القائد العام للقوات المسلحة، في هذا الموضوع الذي يشغل الأذهان..

قلت: لقد بدأ أحد الأحزاب يطهر نفسه، وأعلن فصل بعض أعضائه وأعلنتم أنتم أنكم غير راضين بما فعل وغير قانعين به..

ولم يدعني القائد أسترسل في السؤال، فقال في لهجة قوية: إننا لا يمكن أن نطمئن إلى مناورات بعض رجال السياسة، ولن نمكنهم من تحقيق أغراضهم ومواصلة ألاعيبهم التي كشفنا عنها.. فقد لجأ بعضهم إلى أساليب، وقام باتصالات وأعمال مريبة في غير صالح البلاد.

ثم قال: ونحن لن نتهاون في أي أمر من أمور التطهير مهما يكن.

قلت: وإذا لم تطهر الأحزاب نفسها كما يجب، فماذا تفعلون؟

قال: نطهرها بالقوة، وقد اتفقنا مع الحكومة على ذلك وكفى البلاد ما حدث من فساد عم أرجاءها.. إننا ننصح ثم نحذر وننذر، فإذا لم تستمع الأحزاب لنصحنا وتحذيرنا وإنذارنا، فسيكون لنا معها شأن آخر.

قلت: وما هذا «الشأن»؟

قال: ذلك ما فوضنا القيام به إلى الرئيس علي ماهر، فذلك من اختصاص الحكومة، ولديها الوسائل الكفيلة بوضع الأمور في نصابها وتنظيف البلاد وأحزابها. العضو الفاسد كالميكروب..

قلت: وهل تنتظرون من الأحزاب أكثر من فصل أعضائها الفاسدة؟

قال: ننتظر منها ذلك، ونرجو أن تتجرد الأحزاب من كل اعتبار غير المصلحة العامة، فتبتر جميع الأعضاء الفاسدة بلا استثناء، لأن بقاء واحد منها ضار كل الضرر، إذ يكون بمثابة الجرثومة التي لا تلبث أن تنتشر في الجسم من جديد.

قلت: هل لديكم تهم معينة ضد أشخاص معينين

قال: وهل نسيتم أو نسى أحد أولئك الذين استغلوا نفوذهم، وأولئك أثروا على حساب الغير، وأولئك الذين اغتصبوا أموال الدولة وامتصوا دماء الشعب؟. وهل نسى الناس أولئك الذين تاجروا

بأرزاق الشعب وأقوات الفقراء؟ وهل نسى أولئك الذين عاثوا في الأرض فسادا، وجمعوا الثروات، وبنوا القصور، واقتنوا الأملاك والمجوهرات؟.. وهل،...

قلت: وبعد أن تفصل الأحزاب جميع عناصرها الفاسدة، ماذا يحدث؟.. هل يكتفي بذلك؟

قال: لا.. والخطوة التالية يجب أن تكون التحقيق مع أولئك الفاسدين المفسدين، وهذا أمر تتولاه النيابة، ويترك الحكم فيه للقضاء ليقتص منهم ويسري عليهم القانون وتأخذ العدالة مجراها فيهم.

قلت: وهل تتعاونون مع الأحزاب بعد أن تتطهر؟

قال: متي تمت عملية التطهير والتنظيف، أصبحت الأحزاب جديرة بأداء واجبها ومهمتها السياسية في مصر الحديثة..

قلت: لقد أعلنت الأحزاب برامجها بعد أن طالبتموها بإذاعة هذه البرامج فما رأيكم فيها؟

قال: ألم تلاحظ أنها برامج تكاد تكون واحدة؟. فإذا كان الأمر كذلك، فما الحكمة في هذا العدد الكبير منها؟ أفلا ترى معي أن الفارق بينها هو فارق الأشخاص فقط، الفارق الذي جعل شخصا معينا رئيسا لهذا الحزب، وشخصا آخر رئيسا لذاك الحزب، وهكذا..

إن أحزابنا تقوم على الأشخاص لا على المبادئ، وهذا لا نظير له حتى الآن في بلد غير مصر، مع شديد الأسف.

محمد نجيب

الملحق الثالث

مرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢
بتنظيم الأحزاب السياسية

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان:
هيئة الوصاية المؤقتة
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة.
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأي المجلس المذكور ؛
رسمنا بما هو آت:

(المادة الأولى)

فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالحزب السياسي كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية للدولة، الداخلية منها أو الخارجية، لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم.

ولا يعتبر حزبا سياسيا الجمعية أو الجماعة التي تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية.

(المادة الثانية)

للمصريين الحق في تكوين الأحزاب السياسية. ولكل مصري الحق في الانتماء لأي حزب سياسي.

(المادة الثالثة)

على من يرغب في تكوين حزب سياسي أن يخطر بذلك وزير الداخلية بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول، وعليه أن يشفع بهذا الكتاب نظام الحزب وبيانا بأعضائه المؤسسين وبموارده المالية.

(المادة الرابعة)

يشمل نظام الحزب على وجه خاص ما يأتي:

أولًا: ما يسعى الحزب لتحقيقه من أغراض محددة تتعلق بشئون الدولة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية، داخلية أو خارجية.

ثانيًا: الوسائل العملية التي رسمها الحزب لتحقيق أغراضه.

ثالثًا: بيان اختصاصات الجمعية العمومية للحزب والرئيس ومجلس الإدارة وطريقة تأليف الهيئات الأخرى وتعيين الأعضاء ذوى الوظائف ونظام الاشتراكات وموارد الحزب المالية الأخرى وقواعد الانتساب له والفصل منه والانفصال عنه.

(المادة الخامسة)

لوزير الداخلية أن يعترض على تكوين الحزب لمخالفة حكم من أحكام هذا القانون ويقدم الاعتراض إلى محكمة القضاء الإدارى في إحدى دوائرها الخماسية. ويحدد رئيس المحكمة لنظر جلسة لا يجاوز موعدها أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض وتفصل المحكمة فيه على وجه الاستعجال.

(المادة السادسة)

إذا لم يعترض وزير الداخلية على تكوين الحزب في خلال شهر من إخطاره بذلك أو اعترض ورفضت المحكمة الاعتراض دعيت الجمعية العمومية للحزب لانتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة. وتتولى الجريدة الرسمية بناء على طلب وزير الداخلية وعلى نفقة الحزب نشر نظام الحزب وأسماء الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة. ولا يجوز أن يباشر الحزب نشاطه قبل تمام هذا النشر.

(المادة السابعة)

يكون انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بطريق الاقتراع السري لمدة يعينها نظام الحزب لا تزيد على ثلاث سنين.

(المادة الثامنة)

لا يجوز أن يدخل أو أن يبقى في الحزب عضوًا مؤسسًا أو عاملًا فيه أو منتسبًا له:

(أ) من كان من الذكور لم يدرج اسمه في جداول الانتخابات.

(ب) من حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف.

(ج) من نسب إليه عمل من أعمال استغلال النفوذ، ولو لم يكن وزيرا عند إتيانه هذا العمل.

أو نسب إليه الحصول على كسب غير مشروع وأقيم الدليل في الحالين على ذلك أمام محكمة القضاء الإدارى.

(د) من تقاضى بسبب غير مشروع أجرًا أو مكافأة أو نحوها من دولة أجنبية أو من هيئة أو منظمة تعمل لحساب دولة أجنبية.

(المادة التاسعة)

لا يجوز لرئيس الحزب ولا لأحد من أعضاء مجلس الإدارة أن يكون مديرًا أو عضو مجلس إدارة أو خبيرا أو مستشارا في شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الإعانة أو الضمان أو التي ترتبط مع الحكومة بعقد الاحتكار أو الأشغال العامة أو الالتزام بمرفق عام.

(المادة العاشرة)

يجب إيداع أموال الحزب في مصرف باسم الحزب. ولا يجوز الصرف منها إلا طبقا لما يقرره نظامها.

وعلى الحزب أن يعرض على الجمعية العمومية في اجتماعها الدورى بيانا عن إيراداته ومصادرها ومصروفاته ورصيده في المصرف.

(المادة الحادية عشرة)

يحظر على الحزب تملك عقارات غير المكان الذي يخصصه مقرا له ولفروعه.

ولا يجوز له أن يقوم بتشكيلات تشبه التشكيلات العسكرية.

(المادة الثانية عشرة)

لا يجوز تعديل نظام الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية، بحضور ثلثى الأعضاء وبأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين، ما لم ينص النظام على نصاب أو أغلبية أكبر.

ولا يكون التعديل نافذا إلا بعد إخطار وزير الداخلية به بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ونشر التعديل في الجريدة الرسمية على الوجه المبين في المادتين الخامسة والسادسة.

(المادة الثالثة عشرة)

لوزير الداخلية ولكل ذى شأن أن يعترض على إخلال الحزب بحكم من الأحكام المتقدمة ولو أن الإخلال كان قائما وقت تكوين ألحزب، وأن يطلب على حسب الأحوال حل الحزب أو وقف نشاطه أو إسقاط عضوية أحد أعضائه أو تصحيح الوضع المخطىء.

ويرفع الاعتراض إلى محكمة القضاء الإدارى في إحدى دوائرها الخماسية وتفصل فيه المحكمة على وجه الاستعجال.

(المادة الرابعة عشرة)

تسرى أحكام هذا القانون على الأحزاب القائمة عند العمل به.

(المادة الخامسة عشرة)

يودع الأمين على أموال كل حزب قائم عند العمل بهذا القانون خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ العمل به، جميع هذه الأموال بأحد المصارف، ويخطر وزير الداخلية بمقدارها وبالمصرف الذي أودعت فيه خلال أسبوع من تاريخ الإيداع.

وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس.

(المادة السادسة عشرة)

تعيد الأحزاب القائمة عند العمل بهذا القانون تكوينها وفقا لأحكامه. وعليها أن تتقدم بالإخطار المنصوص عليه في هذا القانون خلال شهر من وقت العمل به. وفى هذه الحالة يستبقى الحزب ما كان له من مال.

فإذا انقضى هذا الميعاد دون أن يقوم الحزب بالإخطار المتقدم الذكر، أو قام به وقبلت المحكمة الاعتراض على تكوين الحزب، آلت أمواله لوجوه الخير التي يعينها وزير الشئون الاجتماعية.

(المادة السابعة عشرة)

على وزراء الداخلية والشئون الاجتماعية والعدل، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون. ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

«صدر بقصر عابدين في ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٧١هـ ـ ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢م»

بأمر هيئة الوصاية المؤقته

محمد عبد المنعم

محمد بهى الدين بركات

محمد رشاد مهنا

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب

وزير الداخلية

سليمان حافظ

وزير الشئون الاجتماعية

محمد فؤاد جلال

وزير العدل

أحمد حسنى

الملحق الرابع

مرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣
فى شأن حل الأحزاب السياسية

باسم ملك مصر والسودان:

وصى العرش المؤقت:

بعد الاطلاع على الإعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش.

وعلى الإعلان الصادر منه في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ والمتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية؛ وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأي المجلس المذكور؛ رسم بما هو آت:

مادة ١ ـ تؤول أموال الأحزاب السياسية المنحلة إلى الجهات التي يعينها مجلس الوزراء.

مادة ٢ ـ يحظر على أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة والمنتمين إليها القيام بأى نشاط حزبي على أية صورة كانت. كما يحظر تقديم أية مساعدة لهؤلاء الأشخاص في سبيل قيامهم بالنشاط الحزبي.

مادة ٣ ـ يعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد مندوب خاص تكون مهمته تسلم أموال الأحزاب المنحلة وتصفية ما يتطلب الأمر تصفيته منها.

مادة ٤ ـ على كل من يكون لديه مال لأحد الأحزاب المنحلة أن يقدم عنها إقرارًا للمندوب المنصوص عليه في المادة السابقة خلال أسبوع، وعليه أن يسلمها إليه في الميعاد الذي يعينه. ويجوز للمندوب إلغاء العقود المبرمة مع الحزب المنحل دون أن يترتب على هذا الإلغاء حق في التعويض للمتعاقدين الآخرين.

مادة ٥ ـ كل مخالفة لأحكام المادتين الثانية والرابعة يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تجاوز ألفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٦ ـ يحظر تكوين أحزاب سياسية جديدة ويلغي المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه.

مادة ٧ ـ على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ولرئيس مجلس الوزراء إصدار ما يقتضيه تنفيذه من قرارات.

صدر بقصر عابدين في ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ (١٨ يناير سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش المؤقت

وزير الحربية والبحرية		رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ.ح)		محمد نجيب لواء (أ.ح)
وزير المالية والاقتصاد		نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
عبد الجليل إبراهيم العمرى		سليمان حافظ
وزير العدل	وزير الصحة العمومية	وزير الأشغال العمومية
أحمد حسنى	نور الدين طراف	مراد فهمى
وزير المواصلات	وزير المعارف العمومية	وزير القصر (بالانتداب)
حسين أبو زيد	إسماعيل محمود القبانى	أحمد حسنى
وزير التموين	وزير الإرشاد القومي	وزير الأوقاف
محمد صبري منصور	محمد فؤاد جلال	أحمد حسن الباقورى
وزير التجارة والصناعة	وزير الخارجية	وزير الدولة
حلمي بهجت بدوي	محمود فوزي	فتحي رضوان
وزير الزراعة	وزير الشئون الاجتماعية	وزير الشئون البلدية والقروية
عبد الرزاق صدقي	عباس مصطفى عمار	وليم سليم حنا

ملحق الصــور



النحاس باشا وزعماء الأمة



أحمد حسنين زعيم مصر الفتاة



الشيخ حسن البنا
مؤسس الإخوان المسلمين



حسن الهضيبي
خليفة حسن البنا في زعامة الإخوان



الأستاذ فتحي رضوان
من مصر الفتاة إلى الحزب
الوطني الجديد إلى وزارة
الثورة



الدكتور محمد حسين هيكل في شبابه
رئيس حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد



فؤاد باشا سراج الدين
الزعيم الثالث لحزب الوفد



محمود فهمي النقراشي باشا مع الملك



سليمان باشا حافظ



مكرم عبيد باشا
رئيس حزب الكتلة الوفدية



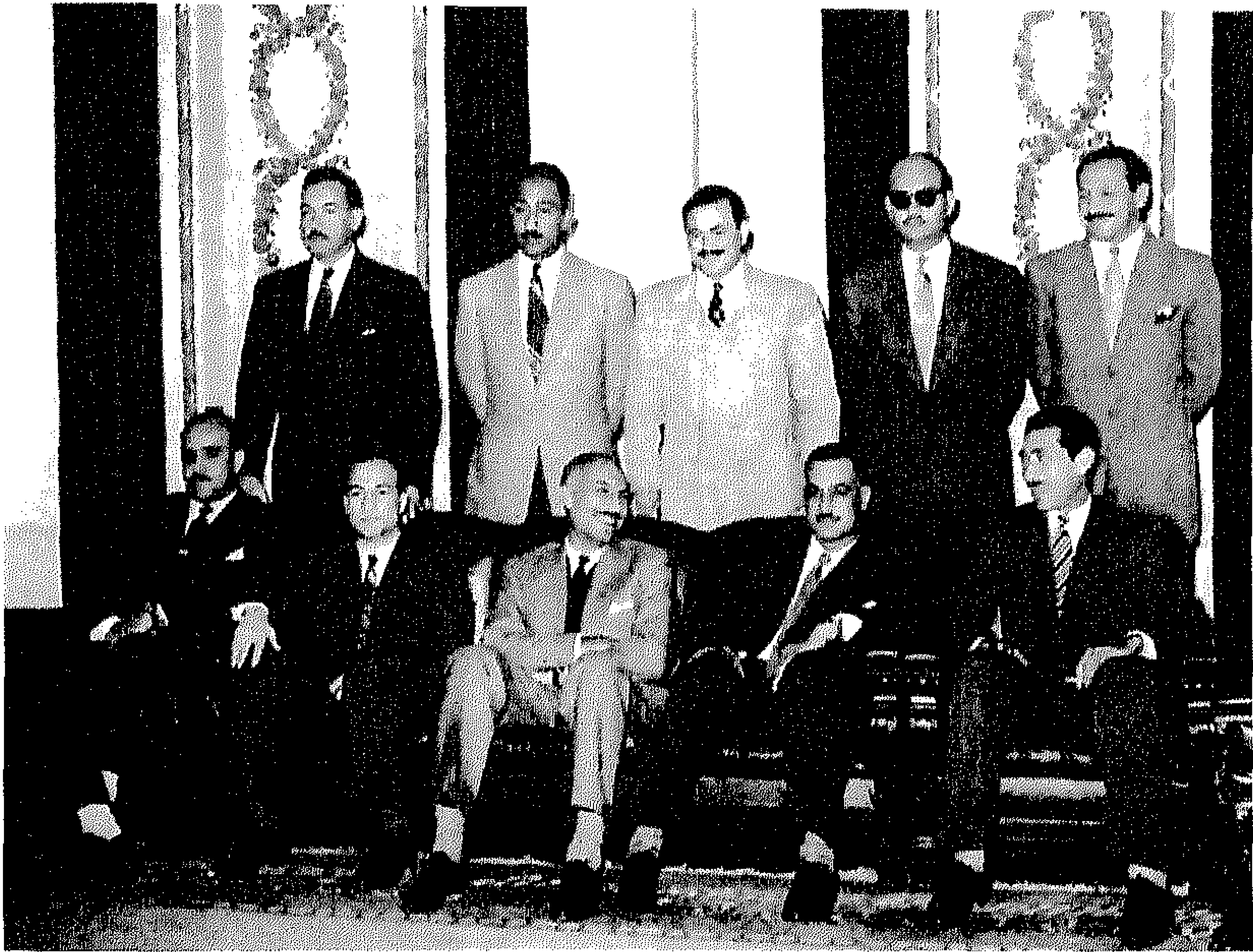
مجلس قيادة الثورة مع محمد نجيب



جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر



عبد الناصر وعامر في أحد السرادقات



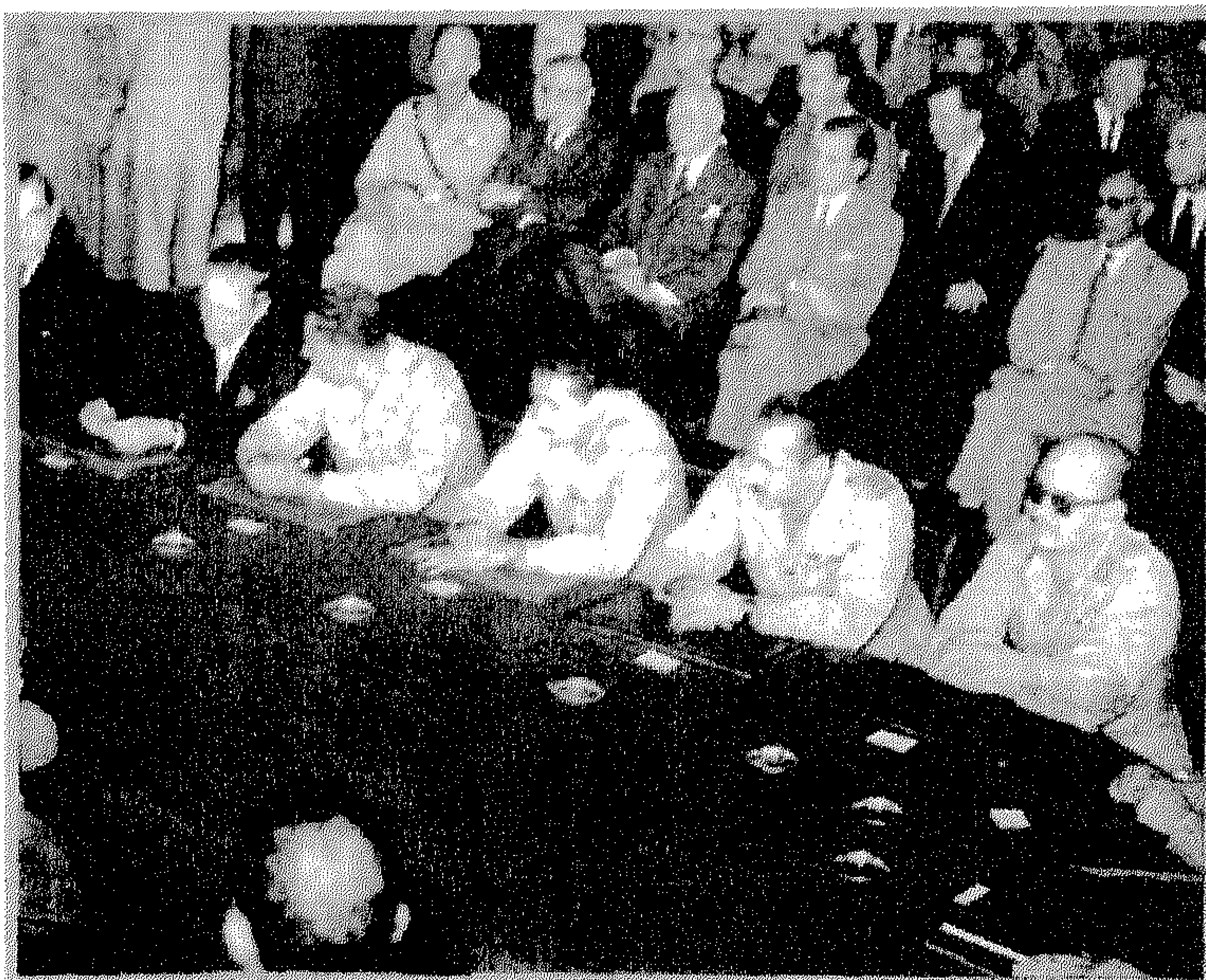
قيادة الثورة بالملابس المدنية



اجتماع مجلس الوزراء برئاسة جمال عبد الناصر



مجموعة الثوار مثلوا أكثر من ٨٠٪ في أول تشكيل وزاري في عهد الثورة



الرئيس عبد الناصر وبجواره المشير عامر وعبد اللطيف البغدادي وصلاح سالم أثناء توقيع اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤



حديث هامس بين محمد نجيب وعلي ماهر باشا



عبد الناصر مع الشيخ الباقوري
وسط الجماهير



عبد الناصر في إحدى جولاته الجماهيرية





عبد الناصر مع الجماهير



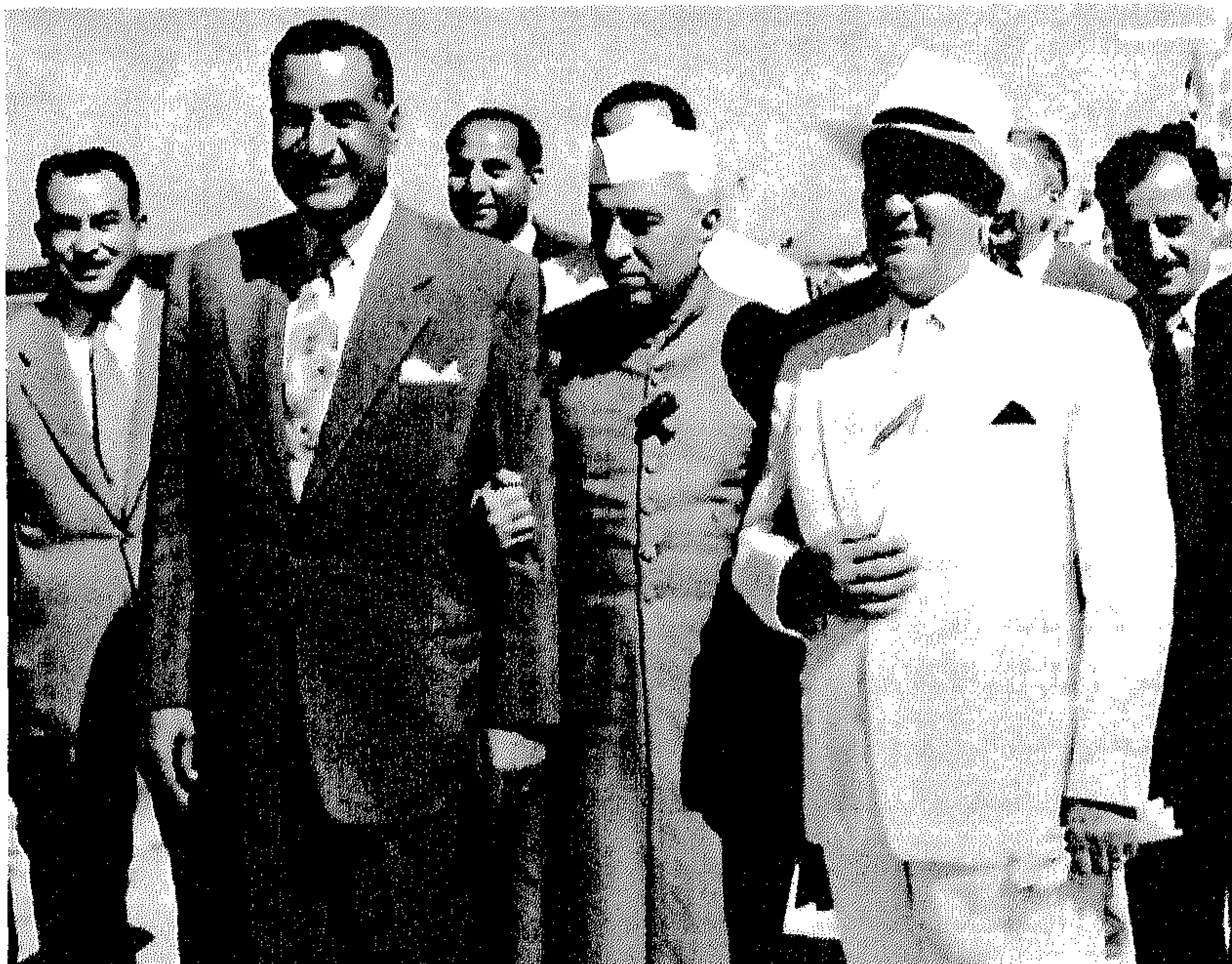
عبد الناصر مع القوتلي في سوريا



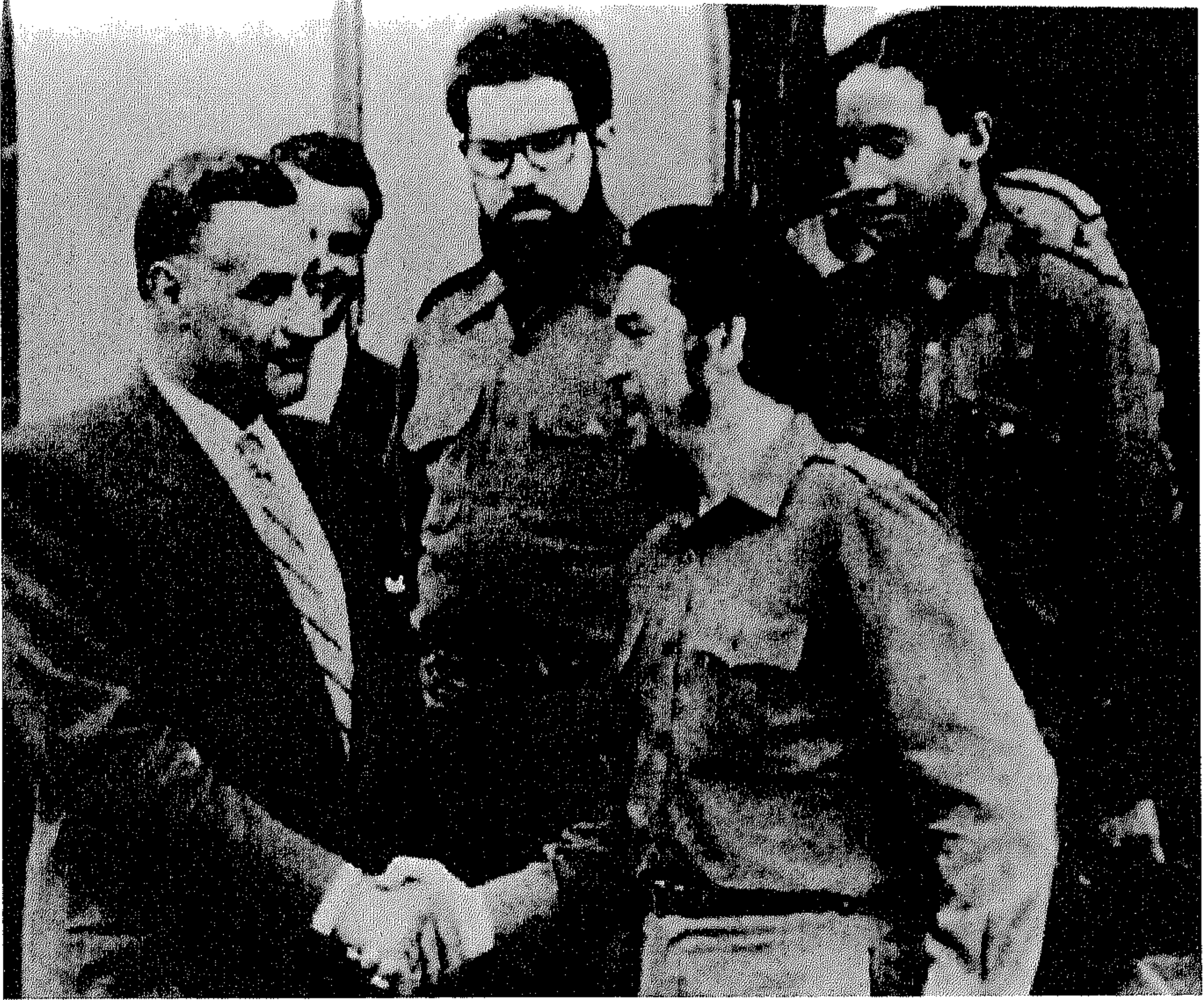
عبد الناصر مع شكري القوتلي

عبد الناصر مع نهرو
وسوكارنو





عبد الناصر مع نهرو وتيتو



عبد الناصر مع جيفارا

عن المؤلف

ـ الدكتور أحمد زكريا الشّلق من مواليد طنطا عام ١٩٤٨.
ـ دكتوراه في الآداب فرع التاريخ الحديث والمعاصر، مرتبة الشرف الأولى من كلية الآداب جامعة عين شمس (١٩٨١).
ـ مدرسًا بآداب عين شمس (١٩٨١ ـ ١٩٨٧)، أستاذًا مساعدًا (١٩٨٧ ـ ١٩٩٣)، أستاذًا (١٩٩٣) حتى تاريخه.
ـ عمل وكيلًا لكلية الآداب جامعة عين شمس (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨).
ـ عمل أستاذًا زائرًا ومعارًا بجامعات قطر والإمارات العربية، ومعهد الدراسات العربية.
ـ حصل على جائزة الدولة للتفوق في العلوم الاجتماعية عام ٢٠٠٦.

أهم المؤلفات والدراسات:

ـ حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية، دار المعارف ١٩٧٩.
ـ حزب الأحرار الدستوريين، (١٩٢٢ ـ ١٩٥٣) دار المعارف ١٩٨٢.
ـ رؤية في تحديث الفكر المصري، جزءان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤، ١٩٨٧.
ـ الحزب الديموقراطي المصري ١٩١٨ ـ ١٩٢٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧.
ـ فصول من تاريخ قطر السياسي، المركز الأكاديمي بالدوحة ١٩٩٩.
ـ العرب والدولة العثمانية ١٥١٦ ـ ١٩١٦، مصر العربية للنشر والتوزيع ٢٠٠٢.
ـ تطور مصر الحديثة، مصر العربية للنشر والتوزيع.
ـ تطور مصر المعاصرة أفصول من التاريخ السياسي والاجتماعي.
ـ الحداثة والإمبريالية، الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق ٢٠٠٦.
ـ أحمد فتحي زغلول والآثار الفتحية، الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٦.
ـ الشيخ مصطفى عبد الرازق ومذكراته، مكتبة الأسرة ٢٠٠٦.
ـ طه حسين ـ جدل الفكر والسياسة ـ المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٨.
ـ شارك في تأليف عدد من الكتب التي صدرت عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، معهد الدراسات العربية بالقاهرة، ودار الكتب المصرية.
ـ له دراسات وبحوث عديدة نشرت في مختلف الحوليات والمجلات التاريخية في مصر والعالم العربي.

ـ له دراسات وتحقيقات لمؤلفات صدرت عن دار الكتب والوثائق القومية أهمها: تقويم النيل لأمين سامي، طه حسين والسياسة المصرية، أوراق طه حسين ومراسلاته ١٩٢٥ ـ ١٩٧٢، تاريخ سيناء لنعوم شقير، تراث الدكتور محمد حسين هيكل، البهجة التوفيقية لمحمد فريد بك.

ـ رئيس تحرير سلسلة كتب (مصر النهضة) التي تصدر عن مركز تاريخ مصر بدار الكتب في إصدارها الثاني من يناير ٢٠٠٤ وحتى تاريخه.

ـ رئيس تحرير سلسلة «ذاكرة الكتابة» التي تصدر عن الهيئة العامة لقصور الثقافة من يوليو ٢٠٠٨ وحتى تاريخه.

ـ عضو الهيئة الاستشارية لسلسلة «التاريخ ـ الجانب الآخر» التي تصدرها دار الشروق.

ـ مقرر اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر بدار الكتب والوثائق القومية.

ـ عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، واتحاد المؤرخين العرب، ولجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة.



ثورة يوليو والحياة الحزبية

النظام واحتواء الجماهير

صفحة مثيرة من تاريخ الصراع السياسي في مصر، بدأت منذ واجهت قيادة «الحركة المباركة» مشكلة السلطة وممارسة شئون الحكم بعد إمساكها بمقاليد الأمور في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، في وقت كانت تفتقر فيه إلى الخبرة السياسية وإلى الوجود السياسي بين جماهير تتقاسمها أحزاب الصفوة الحاكمة وتنظيمات شعبية عقائدية. لذلك خططت القيادة الجديدة للقضاء على أسس النظام القائم أولا قبل بناء نظام سياسي جديد.. وكان لابد من مواجهة الأحزاب التي كانت لا تزال قائمة ومنتظرة.. وكانت هذه المواجهة فصلا دراميا من تاريخ الثورة وتاريخ الصراع على السلطة، نجحت خلاله قيادة الثورة، مستخدمة قوة الدولة ومستغلة ضعف الأحزاب وتهالكها، في اقتلاع النظام الحزبي والإجهاز عليه دون رد فعل حقيقي من جانب هذه الأحزاب وجماهيرها.. وألغت قيادة الثورة التعددية الحزبية وسعت إلى خلق تنظيمات سياسية «شعبية» ذات طابع شمولي، لملء الفراغ السياسي وحشد الجماهير وتسييسها بشكل موجه لخدمة أهداف الثورة ومبادئها.

وتتابعت هذه التنظيمات من «هيئة التحرير» إلى «الاتحاد القومي» إلى «الا الاشتراكي العربي» الذي استمر حتى أواسط السبعينيات، حين ظهر ضعف عن تحقيق أهداف وتوجهات النظام السياسي في عهد السادات؛ الأمر ال القيادة السياسية تنهي وجوده، بل تنهي التجربة الشمولية برمتها، بعد رب الزمان؛ لتعود مصر إلى التعددية الحزبية من جديد.



أحمد زكريا الشلق



دار الشروق
www.shorouk.com